

يفجيني بريماكوف

رئيس وزراء روسيا الأسبق

العالم

بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق

تعريب: عبد الله حسن



مكتبة العبيكان

ولد يفجيني مكسيموفيتش بريماكوف في عام ١٩٢٩ في كييف، وسرعان ما انتقل إلى تبليسي حيث أمضى طفولته وشبابه. تخرج في معهد الاستشراق بموسكو، وأنهى قسم الدراسات العليا بجامعة موسكو.

مارس بريماكوف الصحافة في المرحلة الأولى من حياته العملية، فعمل مراسلاً للإذاعة والتلفزيون، ثم معلقاً في جريدة (برافدا)، واعتمد مراسلاً لها في عدد من الأقطار العربية.

في تلك الأعوام ربط بريماكوف مصيره بالبحث العلمي، فنال شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، وأصبح عضواً مراسلاً لأكاديمية العلوم السوفيتية، ثم عضواً كاملاً فيها. وتولى إدارة معهد الاستشراق، ثم معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. وفي عام ١٩٨٨ أصبح عضواً في هيئة رئاسة أكاديمية العلوم السوفيتية.

في أواخر أعوام الثمانينيات انخرط بريماكوف بنشاط في العمل السياسي. فتولى لفترة عامين رئاسة مجلس الاتحاد في السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي، ثم أصبح عضواً في مجلس الرئاسة ومجلس الأمن القومي في الاتحاد السوفيتي. وفي أعوام التسعينيات تولى منصب مدير جهاز المخابرات الخارجية، ثم منصب وزير الخارجية في روسيا الاتحادية. وفي سبتمبر ١٩٩٨ عين رئيساً للحكومة الروسية.

يفجيني بريماكوف
رئيس وزراء روسية الأسبق

العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق

تعريب: عبدالله حسن

مكتبة العبيكان

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بريماكوف، يفجيني

العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق / يفجيني بريماكوف؛ عبدالله حسن. - الرياض، ١٤٢٤هـ.

٢٥٨ص، ١٤X٢١سم

ردمك: ٥-٤٦٢-٤٠-٩٩٦٠

١ـ الولايات المتحدة ـ العلاقات الخارجية ٢ـ الإرهاب.

٣ـ النظام الدولي الجديد

أ ـ حسن، عبدالله (مترجم). ب ـ العنوان.

ديوي ٣٢٧، ٧٣ ٦٥٣٥/ ١٤٢٤هـ

ردمك: ٥-٤٦٢-٤٠-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٦٥٣٥/ ١٤٢٤هـ

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض ـ العليا ـ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مقدمة

إنه لمشهد فظيع... في ١١ سبتمبر عام , ١٩٩١، كانت شبكة (سي. إن. إن) (تنقل) على الهواء مباشرة كيف اصطدمت طائرة بأحد البرجين (التوأمين) لمركز التجارة العالمي في نيويورك. وأعيد بث هذا المشهد إلى العالم بأسره. وقبل أن أجد الفرصة حتى لإدراك أن ما يجري هو كارثة جوية حقيقية ـ في أغلب الظن أنني لم أكن الوحيد الذي ومضت لديه هذه الفكرة في بادئ الأمر ـ، صرحت المذيعة بغتة قائلة: انظروا هذه طائرة ثانية تخترق ناطحة السحاب المجاورة. الحريق... النيران تنتشر في الواجهة، وتنهار ناطحة السحاب أمام سمعنا وبصرنا، بينما تتهاوى الأخرى كالأشلاء بعدها. وبقي في (التوأمين) آلاف الناس، الذين لقي أكثرهم حتفه.

وفي الوقت ذاته اصطدمت طائرة أخرى بمبنى البنتاجون في واشنطن. أما الطائرة الرابعة التي اختطفها الإرهابيون فلم تصل إلى هدفها ـ أي البيت الأبيض.

لقد كانت أكبر عملية إرهابية في التاريخ، ومن الطبيعي أن تتملك الكثيرين - إن لم تكن غالبية ذوي التفكير السليم - في أعقاب الانفجارات في نيويورك وواشنطن ، مشاعر الحزن والمواساة حيال الأمريكيين الذين داهمتهم هذه المحنة الرهيبة ، ومشاعر الغضب حيال الإرهابيين الهمج. لكن حلت فترة التأمل بعد الصدمة المؤلمة والانفعالية. ويمكن القول بلا مبالغة إن التأمل ضروري بالنسبة للبشرية مستقبلاً...

وحش على الساحة العالمية

من اغتيال الملوك إلى الإرهاب الجماعي

إن تاريخ الإرهاب طويل جداً، كما شهد تطوراً معيناً، ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان هدف العمليات الإرهابية عادة تصفية رجال الدولة. فقد أطلقت زاسوليتش النار على عمدة بطرسبورج تريبوف، بينما شكل جيليابوف وبيروفسكايا زمرة اغتالت القيصر الروسي ألكسندر الثاني، وألقى كاليايف قنبلة على عربة الأمير المعظم سيرجي الكسندروفيتش عمدة موسكو، فانفجرت وقضت عليه. وفي عام ١٩١٤ اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى بعد إطلاق الرصاصات في سيراييفو حيث اغتيل الجراندوق النمساوي فرانتس فرديناند. وفي عام ١٩٣٤ اغتيل في مارسيليا الملك اليوغسلافي الكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو.

وتواصلت اغتيالات رجال الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين أيضاً. ففي عام ١٩٧٣ اغتال الانفصاليون من الباسك

الجنرال كاريرو باركو، وفي عام ١٩٧٩ اغتال مقاتلو الجيش الجمهوري الإيرلندي اللورد ماونتبيتين، وفي عام ١٩٨٤ اغتال الانفصاليون السيخ أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، وفي عام ١٩٩٥ اغتال المتعصبون اليهود إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل. وفي هذا الوقت تحول النشاط الإرهابي ليوجه ضد الأهالي المسالمين. ووسع الإرهاب منطقة ممارسة أفعاله، لكنه بقي لفترة من الزمن (محصورا في النطاق الداخلي)، ولم يخرج إلى الساحة الدولية. وكانت لدى الانفصاليين الباسك في إسبانيا أو (الإخوان المسلمين) المتعصبين دينياً في مصر صلات مع المنظمات الأجنبية المماثلة، لكنهم كانوا يمارسون أفعالهم في داخل (بلدانهم).

لقد بدأت الحركات الدينية أو السياسية المتطرفة أفعالها الجماعية ضد السكان المدنيين على الصعيد الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين. واحتدم الوضع بعد أن اندمج الإرهاب بشكله الدولي مع بعض الدول ودوائرها. والمثال النموذجي لذلك الفترة الأولى من الحكم في إيران بعد سقوط الشاه، والذي رفع شعار تصدير (الثورة الإسلامية) ونفذ العمليات في هذا المجال.

الإرهاب والاكتفاء الذاتي

بيد أن هذا النموذج لإرهاب الدولة بدأ في أواخر القرن العشرين يفقد صلته بدوائر الدولة، ولكن بقيت بدرجة ما مظاهر دعم الدولة لبعض الجماعات الإرهابية، ثم صارت تميل إلى الانحسار بجلاء. وحدث هذا لحد كبير نتيجة سياسة (اللاعبين الكبار في الساحة الدولية، الذين خرجوا من (الحرب الباردة) وفي مقدمتهم روسيا والبلدان الأوربية والولايات المتحدة. واستخدمت أساليب الضغط على الدول المؤيدة لبعض التنظيمات الإرهابية، وكذلك اتباع أسلوب (بصيص النور في نهاية النفق). وراهنت الولايات المتحدة بصورة رئيسة على الضغوط وفرض العقوبات، وحتى استخدام القوة العسكرية. علماً أن روسيا كانت دوماً تدعو إلى اتخاذ موقف متوازن، واستخدام التدابير السياسية بصورة رئيسة. واتخذت الموقف نفسه بلدان كثيرة من أعضاء الاتحاد الأوربي.

ومارست هذه التدابير وغيرها دوراً كبيراً - أو بالأحرى دوراً حاسماً - في تحول وانعطاف مسيرة ليبيا التي أوقفت دعم

الجماعات الإرهابية بشكل مساعدات مالية وتدريب المسلحين في أراضيها.

وبغية تأمين هذا التغير في السياسة الليبية أُرسلتُ من قبل القيادة الروسية خصيصاً بصفتي مديراً لجهاز المخابرات الخارجية إلى طرابلس حيث أجريت محادثات مثمرة مع القادة الليبيين. وأنا أعرف مدى فعالية عمل الزملاء الأوربيين في هذا المضمار؛ ففي أواسط وفي النصف الثاني من التسعينيات قطع معمر القذافي العلاقات مع رجال (الألوية الحمراء) الإيطاليين و"الجيش الجمهوري الإيرلندي) وأبعد من البلاد منظمة أبو نضال الإرهابية، وقطع العلاقات مع الجماعات الإقليمية الفلسطينية (جبهة تحرير فلسطين - القيادة العامة) و(الجهاد الإسلامي) الفلسطيني. وأبعد من البلاد الأشخاص المشتبه بتورطهم في الإرهاب والعاملين ضد الأنظمة في مصر واليمن والأردن.

ومارست الولايات المتحدة دوراً كبيراً في تكريس موقف ليبيا هذا، حيث وافقت في نهاية المطاف على الاقتراح الليبي بمبادلة موافقتها على تقديم اثنين من الرعايا الليبيين المشتبه بتورطهما في العملية الإرهابية التي أسفرت عن مصرع ٢٧٠ شخصاً بينهم ١٨٩ أمريكياً كانوا على متن طائرة شركة (بان أميركا) في أثناء تحليقها فوق مدينة لوكربي الأسكتلندية في عام ١٩٨٩، لكي يحاكما في

محكمة ومكان تقبل بهما ليبيا. وجرت المحاكمة ليس في الولايات المتحدة أو بريطانيا، كما طالبت بذلك واشنطن ولندن، بل في هولندا. وفي أواخر يناير عام ٢٠٠١ جرت إدانة أحد المتهمين الليبيين، والمعتقد بأن هذا أثر لحد كبير على موقف ليبيا حين أعلنت عن تأييدها للعملية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان.

وفي أعوام التسعينيات حدثت تغيرات إيجابية في حياة إيران الداخلية، فقد تحول تأييد الشعب الإيراني من المركز الديني في قم، إلى الشخصية الدينية المعتدلة محمد خاتمي المعروف بضبط النفس وبدعواته إلى التخلي عن الظواهر المتطرفة في الحياة الاجتماعية والدينية، وفي السياسة الخارجية، وإلى إجراء الإصلاحات وضمان حرية الصحافة. وتجلت التغيرات في اتجاه التفكير في إيران بشكل متناقض للغاية في أثناء انتخابات الرئاسة التي فاز خاتمي فيها بأكثرية الأصوات، وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ والتي أسفرت عن فوز الإصلاحيين بغالبية المقاعد.

وأدى التغير في الرأي العام الداخلي بصورة رئيسة إلى تخلي إيران عن تصدير الثورة الإسلامية، وبعبارة أخرى عن نشر النموذج الديني الإيراني لبناء الدولة والمجتمع باستخدام القوة والإكراه.

ومارست روسيا والبلدان الأوربية التي اعتمدت نهج تأييد

التطورات الداخلية الإيجابية في إيران دوراً إيجابياً، حيث عملت على إخراجها من العزلة عن العالم الخارجي.

وتجلت التغيرات في اتجاه تفكير كبار رجال الدولة الأمريكيين حيال إيران في الفترة الأخيرة من وجود إدارة كلينتون. وقد تحسست ذلك في أثناء أحاديثي الكثيرة حول الشأن الإيراني مع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية. ففي مارس عام ٢٠٠٠ ألقت خطاباً أكدت فيه على أهمية العلاقات الإيجابية الجديدة بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، ودعت إلى الحوار المفتوح بين البلدين دون أية شروط مسبقة لاسيما وأن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين كانوا في هذا الوقت في مرحلة (الحوار الانتقادي) النشيط مع إيران.

لكن دعوة أولبرايت لم تلق الاستجابة لدى إدارة بوش، بالرغم من أن تعقيدات الوضع السياسي الداخلي لم تخمد التغيرات الإيجابية في سياسة إيران. فإن إيران أيدت منذ البداية - وهذا ما لم ينتبه إليه سوى القلائل - العملية الأمريكية في أفغانستان، وساعدت في نجاح الولايات المتحدة عسكرياً في المناطق الأفغانية التي تتمتع فيها بنفوذ عادة.

وبالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية شددت الولايات المتحدة انتقاداتها إلى إيران، علاوة على ذلك فإن المسؤولين في الإدارة

الأمريكية ذكروا إيران بصفتها أحد الأهداف المحتملة بعد أفغانستان للعملية الأمريكية ضد الإرهاب. وقد ولد هذه كله ـ كما كان متوقعاً تأثيراً هداماً ـ إذ برز في إيران بشكل أكبر اتجاه التقارب بين الفئتين المعتدلة والراديكالية المتشددة. وفي الوقت نفسه ازدادت أعمال قصف مناطق شمال الجليل في إسرائيل من قبل منظمة (حزب الله) المدعومة من إيران، وذلك من جهة الأراضي اللبنانية. ويمكن القول: إن الصلات بين الجماعات الإرهابية ومؤسسات الدولة قد ضعفت، بالرغم مما يلاحظ من تذبذبات في تطورات الوضع في هذه البلدان أو تلك، باعتبار ذلك الظاهرة العامة والأساسية لها (على تخوم القرنين العشرين والحادي والعشرين).

لقد أظهرت أحداث ١١ من سبتمبر بجلاء صنفاً جديداً أكثر خطورة من أصناف الإرهاب الدولي، هو وجود منظومة مكتفية ذاتياً، لا ترتبط بأية دولة، اقتحمت الميدان الدولي عبر ارتكاب الجرائم التي حصدت أرواح آلاف الناس، باعتبارها (لاعباً) جديدا على الصعيد الدولي.

وكانت التحالفات والحروب بين الدول، والتعاون والمواجهة بينها حتى الآونة الأخيرة تحدد مسار تطور الوضع الدولي. بعبارة أخرى لقد نشأ هذا الوضع نتيجة وجود هذه العلاقات أو تلك بين الدول، ومجموعات الدول، والتحالفات المنبثقة عنها. بيد أن الدول كانت

مع هذا تشكل إلى جانب المنظمات الدولية العلنية كيانات العلاقات الدولية . والآن لم يعد هذا الاستنتاج كافياً.

ولو كانت المنظمة التي شنت الهجوم الإرهابي ضد الولايات المتحدة مرتبطة بأية دول في الشرقين الأدنى والأوسط إفريقية وجنوب شرقي آسيا، لعرفت ذلك أكثر من جهة من دوائر الاستخبارات في بلدان العالم الكبرى مثل: جهاز المخابرات الخارجية الروسي، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية و(مي ـ ٦) البريطانية و(ب ن د) الألمانية، وكذلك المخابرات الفرنسية والصينية والهندية أو غيرها.

ومن الصعب أن نتصور بلداً في الشرق تتمتع الدوائر الحكومية فيه بحماية الأجهزة الخاصة الأجنبية بصورة كاملة ، يخلو من أية مصادر للمعلومات فيها. ويستثنى تماماً ـ وتقود إلى هذا الاستنتاج خبرتي الشخصية في إدارة جهاز المخابرات الخارجية الروسي ـ احتمال عدم قيام إي جهاز أمني بتسليم الأمريكيين المعلومات الواردة إليه بشأن الاستعداد لتنفيذ عمليات إرهابية في أراضي الولايات المتحدة.

كما ينبغي ألا ننسى بأن التحضير للأفعال الإجرامية تواصل على مدى فترة طويلة ، ولربما أكثر من عام. فقد جرى جمع الموارد المالية، وتم تدريب الإرهابيين الانتحاريين على قيادة طائرات

الركاب. إذ لا يسمح لكل فرد بتلقي هذا التدريب، كما لا يتمتع كل فرد بالقدرة على إتقان قيادتها بنجاح. زد على ذلك وجوب تزييف الوثائق اللازمة التي لا تثير أية شبهات، وهو أيضاً عمل حثيث وخصوصي. وكقاعدة فإن حاملي هذه الوثائق يتنقلون ويتكيفون للأوضاع في أثناء ترحالهم من بلد إلى آخر.

ووجب إشراك عدد كبير من المساعدين لدى تخطيط العملية وتنفيذها: بالتسلل إلى داخل عدد من المطارات الأمريكية ، وعبور حواجز الرقابة والتفتيش لدى صعود الطائرات واختطافها في وقت واحد عندما تكون في الجو، حيث اختطف ما لا يقل عن أربع طائرات بركابها (لربما كانت لديهم النية لاختطاف عدد أكبر منها)، وتجنب رقابة رادارات المطارات، وتوجيه الضربات في آن واحد إلى الأهداف المقررة سابقاً. وقد جرى هذا كله دون أي تسرب للمعلومات. إن مثل هذه المنظمة السرية لا بد وأن تكون قوية وكثيرة العدد، ويتوفر لها الدعم المالي، وأن تعمل بصورة مستقلة ذاتياً.

ويقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي وغيره من الأجهزة الخاصة باستجواب الأعضاء المفترضين لهذه المنظمة التي أثبت الأمريكيون أن رئيسها الموجه لها هو أسامة بن لادن ـ المليونير السعودي الأصل الذي عاش في أفغانستان في عهد حكم طالبان. وفي أغلب الظن أن الأمريكيين سينشرون في نهاية المطاف ما

لديهم من مواد، ومنها حصيلة استجواب أعضاء (القاعدة) التابعة لابن لادن. وبعد اعتقال رجال العصابات في أثناء العملية في أفغانستان نقلوا إلى القاعدة العسكرية الأمريكية (جوانتانامو) في الأراضي الكوبية. وأنا آمل في ألا تستخدم هذه المعطيات بصورة مصطنعة ضد دولة (مارقة) ما، وأن تؤكد الاستقلالية الذاتية لهذه المنظمة الأجر.

قصة بن لادن

تؤكد قصة زعيم التنظيم الذي نفذ العملية الإرهابية في ١١ سبتمبر وسيرة حياته أيضاً الاكتفاء الذاتي لهذا التنظيم واستقلاله الذاتي.

فقد ولد أسامة بن محمد بن لادن في ٢٨ يونيو عام ١٩٥٨ في المملكة العربية السعودية. وكان الابن السابع عشر من مجموع ٥٢ طفلاً أنجبهم رجل الأعمال الناجح الذي أسس في عام ١٩٣١ شركة (سعودي بن لادن جروب). وتحولت الشركة تدريجياً إلى مؤسسة متفرعة استولت على مواقع وطيدة في صناعة الكيمياويات والأعمال المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية وبواسطة الأقمار الصناعية. وكان لدى هذه المؤسسة في مطلع القرن الحادي والعشرين أكثر من ٦٠ فرعاً وشركة تابعة في آسيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

وورث الابن الوحيد لزوجة محمد العاشرة بعد وفاة والده مبلغ ٣٥٠ مليون دولار. وفي غضون عشرين عاماً زاد أسامة هذا المبلغ

مثنى وثلاثاً على أقل تقدير، بالإضافة إلى حصوله على المنافع الكبيرة التي كان يتلقاها بموجب العادات السعودية الراسخة من الصفقات الإنشائية للأسرة؛ ولذا كانت الإمكانيات المادية لأسامة ابن لادن كافية من أجل تأسيس التنظيم وتجهيزه وتشغيله. وتبدو كمفارقة مشاركة الأجهزة الخاصة الأمريكية في قيام ونشوء ابن لادن وتنظيمه.

وتتوفر المسوغات للاعتقاد بأنها بدأت التعامل مع ابن لادن حينما كان يطلب العلم في جامعة الملك عبد العزيز في جدة. على أي حال فإنه كان على اتصال بوكالة المخابرات المركزية حين انخرط بعد انتهاء الدراسة في محاربة الجنود الروس في أفغانستان. ولا تكمن المسالة فقط في مشاركته في العمليات العسكرية، فقد اتسم بقيمة أكبر بالنسبة إلى من كان يسعى إلى ازدياد تورط الاتحاد السوفيتي في أفغانستان نشاط بن لادن في تأسيس (مكتب الخدمات) الذي افتتح مراكز تطوع في مختلف البلدان من أجل رفد صندوق المقاتلين الذين كانوا يحاربون القوات السوفيتية في أفغانستان. وافتتح أحد هذه المراكز في الولايات المتحدة، وقام المكتب بتجنيد وإرسال الآلاف المتطوعين إلى أفغانستان، وبافتتاح معسكرات تدريب عسكري في أراضي أفغانستان، وباكستان. وتفيد بعض المصادر بأن ابن لادن كان صاحب فكرة تسليح المجاهدين الأفغان بصواريخ (ستينجر) - حيث

بدأت الولايات المتحدة بإرسالها إلى أفغانستان واستخدمت ضد الطائرات والمروحيات السوفيتية.

وعموماً فقد اكتشفته الأجهزة الخاصة الأمريكية وتعاونت معه بشكل وثيق، مسترشدة في ذلك الوقت بمبدأ (عدو عدوي هو صديقي). وفي بعض الحالات كان الاتحاد السوفيتي يسترشد بهذا المبدأ أيضاً.

لكن تبين أن التنظيمات العسكرية التي تأسست في البلدان الأخرى أو حظيت بالدعم فحسب في فترة (الحرب الباردة)، من أجل استخدامها في المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كانت غير مستقرة في غالبية الحالات. وبعد انتهاء (الحرب الباردة) أصبحت خارج السيطرة. وهذا ما حدث لتنظيم القاعدة الذي أسسه ابن لادن في عام ١٩٨٧, وفي البداية اقتصر نشاطه على داخل حدود أفغانستان، ولكن بعد انسحاب القوات السوفيتية من هناك في عام ١٩٨٩ تحولت (القاعدة) إلى منظمة معادية لأمريكا. وأخذ ينضم إليها ليس العرب فقط بل والمسلمون من أتباع مذاهب السنة عموماً. وفي فبراير عام ١٩٩٨ دعت (القاعدة) في أحد بياناتها جميع المسلمين إلى قتل المواطنين الأمريكيين في كل مكان ـ من عسكريين ومدنيين ـ وحلفائهم.

إن هذا الانعطاف بمقدار ١٨٠ درجة هو صفة مميزة ليس

بالنسبة إلى (القاعدة) فقط. فلم تنجح في ذلك بعض الجماعات الأخرى المدرجة الآف في كشف المنظمات الإرهابية. فمثلا شكلت المخابرات الإسرائيلية (موساد) في الضفة الغربية المحتلة في حينه حركة (حماس) الفلسطينية بهدف مقابلتها بـ (منظمة التحرير الفلسطينية). ولكن سرعان ما خرجت (حماس) من الوصاية الإسرائيلية وغيرت اتجاهها كليا.

لقد اكتسبت (القاعدة) بسرعة خبرة تنفيذ العمليات الإرهابية، وتوسعت رقعة مناطق الإرهاب، فشملت اليمن والصومال والولايات المتحدة (التفجير في المركز التجاري). وفي أغسطس عام ١٩٩٨ وقعت بشكل متزامن انفجارات في سفارتي الولايات المتحدة في نايروبي عاصمة كينيا وفي دار السلام عاصمة تنزانيا، مما أسفر عن مقتل أكثر من مائتي شخص وجرح حوالي أربعة آلاف شخص. ورحب ابن لادن بهذه العمليات جهاراً، لكنه لم يعترف صراحة في أي مكان بأن (القاعدة) قامت بتدبيرها. علماً أن ابن لادن وتنظيمه تختلفان في هذا عن البقية الذين يعلنون فور وقوع العملية الإرهابية مسؤوليتهم عنها، لإظهار أنهم أقوياء (يقدرون على عمل أي شيء) وباعتقادي أن الاكتفاء الذاتي لتنظيم (القاعدة) وعدم اهتمامه بمصادر التمويل (الخارجية) قد ساعدا لحد كبير على إبداء مثل (ضبط النفس) هذا في مجال الإعلان والدعاية.

علماً أن الأحداث نفسها كانت تدفع (القاعدة) إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الذاتي. فمثلاً، كتب الكثيرون قائلين: إن ابن لادن له ارتباطات بالمملكة العربية السعودية. حقاً، لقد جرى في فترة وجود القوات السوفيتية في أفغانستان، تنسيق نشاطه مع الرياض، ولكن بعد تحول ابن لادن إلى محاربة الولايات المتحدة تقلص إلى أدنى حد مجال تطابق مصالحه مع النظام السعودي. زد على ذلك فإن النظام في المملكة العربية السعودية الذي كان يساوره القلق من رد الفعل المحتمل من جانب الولايات المتحدة عمد إلى طرد ابن لادن من البلاد (كان يومئذ قد عاد إليها في أعقاب انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان). واضطر ابن لادن إلى أن يغادر السودان أيضاً والتي انتقل إليها من المملكة العربية السعودية؛ لأن الخرطوم لم ترغب أيضاً في التعرض إلى المشاكل بسببه.

ومن الواضح بأنه لم يكن بالمستطاع قيام علاقات ثقة بين ابن لادن والعراق. فبعد احتلال القوات العراقية للكويت عرض ابن لادن وليس أي أحد غيره على القيادة السعودية في عام ١٩٩٠ أن يرسل لمحاربة صدام حسين الآلاف من رجاله الذين فقدوا (العمل) بنتيجة انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان. كما أن إيران ما كان يمكن أن تغدو شريكة لأسامة بن لادن؛ لأن زعيم (القاعدة) كان يؤيد جماعة طالبان السنية في قتالها ضد التحالف الشمالي ذي

الأغلبية الشيعية. علماً أن إيران الشيعية كانت تتخذ موقف المعارضة المتشددة وتحارب تنظيم (القاعدة).

وكانت جماعة (طالبان) الوحيدة التي استطاع ابن لادن إقامة العلاقات معها. لكن (طالبان) حركة أكثر مما هي نظام دولة متين البنيان. وزوج ابن لادن ابنته الكبرى من الشيخ محمد عمر زعيم (طالبان)، وأظهر جهاراً علامات التقارب الأخرى مع رجال (طالبان)، بيد أنه بقي في جوهر الأمر قوة مستقلة ذاتياً، ورابط لحد بدء العملية الأمريكية في أفغانستان في قلعته الحصينة - وهي مجموعة من الكهوف والممرات تحت الأرض التي حفرت في أيام الحرب مع الوحدات العسكرية السوفيتية في أفغانستان. كما كانت تربطه برجال (طالبان) العمليات المشتركة لتهريب المخدرات التي ضاعفت الإمكانيات المالية لتنظيم (القاعدة).

أما بصدد (طالبان) فإنها حركة إسلامية متطرفة استولت على السلطة في كابل، وكانت تصبو للسيطرة على البلاد كلياً، وقد تأسست بمساعدة الولايات المتحدة أيضاً. وأنا التقيت حين كنت وزيراً للخارجية رئيس الوزراء الباكستاني بوتو الذي لم يخف أن الاستخبارات العسكرية الباكستانية عملت بمشاركة وكالة المخابرات المركزية على تأسيس هذه الحركة.

علماً أن الاستقلالية الذاتية لم تعرقل فقط، بل ساعدت ابن

لادن و(القاعدة) على توسيع مناطق نفوذهما. وطبقاً للمعطيات المتوفرة فإن ابن لادن قدم مساعدة كبيرة إلى الانفصاليين الألبان في كوسوفو، وبالأخص إلى جيش تحرير كوسوفو المعادي للصرب، والذي أدرجه الأمريكيون أيضاً في البداية عن حق في كشف المنظمات الإرهابية، ولكنهم صاروا يدعمونه لأهداف جيوبوليتيكية. وكان الأساس الفكري لدعم ابن لادن هذا يمكن في سعيه إلى إقامة دولة إسلامية ذات نزعة متطرفة في وسط أوربا، تضم ألبانيا وكوسوفو والسنجق وقسماً من البوسنة وقسماً من مقدونيا. واتسم بأهمية كبيرة في هذا المجال أن المسار البلقاني كان أهم معبر لتهريب المخدرات من أفغانستان إلى أوربا الغربية. وتدل معطيات كثيرة على وجود علاقات بين ابن لادن وتنظيمه (القاعدة) والمقاتلين الشيشان، ووجود العنصر العربي ـ وليس وحده ـ، حيث إنهم كانوا يتلقون التدريب العسكري في أفغانستان في معسكرات ابن لادن وبأمواله.

مستقبل رهيب

وهكذا تنبثق مسوغات أكيدة تدعو إلى الاعتقاد بأنه ظهرت على الساحة العالمية منظمات مكتفية ذاتياً ومستقلة ذاتياً، تبشر بالإرهاب الجماعي بصفته وسيلة لتحقيق أهدافها. ونحن نتحدث الآن فقط عن واحدة من هذه المنظمات هي (القاعدة)، لكن أين الضمانات بأنها ستبقى بصفتها الظاهرة الوحيدة؟ لا سيما أن السمة المميزة لمثل هذه المنظمات هي عدم إبداء روح الجرأة وعموماً عدم الرغبة في الإعلان عن نفسها لدى تنفيذ العمليات الإرهابية. إلى جانب ذلك فإنه يوضع في المرتبة الأولى توسيع نطاق الإرهاب وزيادة عدد ضحاياه.

حين كانت الدول هي (اللاعب) الوحيد على الساحة الدولية، كان بالمستطاع التنبؤ مسبقاً ولحد كبير بمسار الأحداث، ولربما كان هذا الشيء الأهم، ويمكن التحكم به بقدر أكبر. لقد كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هما اللذان توليا بعد الحرب العالمية الثانية قيادة نظامين أيدولوجيين مختلفين ويمتلكان قدرة صاروخية نووية قادرة على التدمير المتبادل، يلجم أحدهما الآخر. كما أن

الدول المنحازة إلى الدولتين الأعظم تقع تحت سيطرتهما. أما الدول التي لم تدخل في هذه المنظومة، فإنها كانت أيضاً تبدي ضبط النفس جداً، ولا سيما حيال احتمال خروج النزاعات إلى ما وراء الإطار الإقليمي، أما الإرهاب فلم يكن يشكل خطراً دولياً شديداً بعد أن تقلص كثيراً دعم الدولة له.

ما العمل الآن؟ وكيف يضمن أمن حتى أقوى الدول عسكرياً وسكانها؟

إن الوضع يتفاقم لأن الطريق لامتلاك السلاح النووي والأصناف الأخرى لسلاح الدمار الشامل لم يعد مسدوداً أمام المنظمات الإرهابية المستقلة ذاتياً.

علماً أن الوضع صار في بداية القرن الحادي والعشرين يساعد أكثر على اندماج الإرهاب مع سلاح الدمار الشامل.

فأولاً، إن الانفصال عن دوائر الدولة و(الخروج إلى عرض البحر بصورة ذاتية) يعطي المنظمات الإرهابية قدرة كبيرة على المناورة.

وثانيًا، تزداد إمكانياتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي.

وثالثاً، أن عملية العولمة تساعد على اندماج الإرهاب مع سلاح الدمار الشامل، ويجب علينا أن نواجه هذه الحقيقة؛ لأنها وضعت المعلومات تحت تصرف الجميع بالالتفاف على جميع القيود المحتملة.

ورابعاً، أن تطور الأسلحة يقود إلى صنع أصناف سلاح نووي صغير الحجم، ويسهل إنتاج السلاح الجرثومي والكيمياوي، مما يجعل سلاح الدمار الشامل تحت متناول يد الإرهابيين بيسر أكبر. ويحتل مرتبة متقدمة في هذا المجال السلاح الإشعاعي، ولو أن الحديث عنه يدور بقدر أقل. فقد ورد بشكل خاطف نبأ مفاده أن أحد أفراد (القاعدة) الذي جرى استجوابه أشار إلى احتمال أن يستخدم أعضاء منظمته الإرهابية النفايات النووية من أجل نشرها في مناطق (العدو).

وفي نهاية المطاف فإن الإرهاب الدولي يكتسب صفة خطرة على الأخص في ظروف انتشار السلاح النووي، وازدياد عدد البلدان التي تمتلكه، علماً أن بعضها متورط في النزاعات الإقليمية. فمثلاً، حين بدأت العملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان بدأت في باكستان المجاورة حملة واسعة النطاق لدعم (طالبان). وتدفقت مئات آلاف الناس إلى شوارع العاصمة الباكستانية إسلام أباد وكراتشي والمدن الأخرى مطالبة بإقصاء (النظام الموالي للأمريكا) عن السلطة. وأثار القلق أيضاً أن النظام أقصى في الوقت نفسه عن مناصبهم الضباط غير الموثوق بولائهم للسلطة. وأعتقد أن المسوغات كانت موجودة لكي يخشى الكثيرون أن تحصل على السلاح النووي القوى القريبة من جماعة طالبان الأفغانية، وبضمن ذلك في الجيش. لكن لم تتحقق في هذه المرة المخاوف بهذا الصدد فماذا سيحدث لاحقا؟

في سبتمبر عام ١٩٩٦ شاركت بصفتي وزيراً لخارجية روسيا في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك. وجرى هناك استقبال الرئيس بيل كلينتون. ولدى الحديث عن الأهمية البالغة لتنسيق أفعال الولايات المتحدة وروسيا قال الرئيس بهذا الصدد، - وأعترف بأن هذا كان مفاجأة بالنسبة لي: إن النزاع بين الهند وباكستان سيكون أخطر مشكلة في ربع القرن القادم لاحتمال الانزلاق لاحقاً إلى استخدام السلاح النووي. ويمكن في نهاية المطاف التعويل على أن لا يقود ظهور السلاح النووي لدى الهند وباكستان إلى استخدامه في النزاع الإقليمي - فثمة أمل له مبرراته بشأن تفادي هذه المأساة بفضل تبصر الدولتين المشاركتين في النزاع، والجهود الدولية الواسعة. لكن الأمر سيختلف في حالة حصول الإرهابيين على السلاح النووي.

يجب على المجتمع العالمي أن يستنتج الكثير من الأفكار التي كانت سائدة في الماضي وطرائق ضمان الأمن - الأمن الذاتي وأمن الحلفاء، وإحلال ودعم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتطرح كمهمة أساسية مسألة مقاومة الإرهاب الدولي بشكل مضمون، والذي تسلح بأشكال وطرائق جديدة، وبغية أن تكون هذه المقاومة فعالة ينبغي تلاحم جميع القوى السليمة في العالم.

فكيف يتم ذلك وكيف يمكن بلوغ هذا الأمر؟ يبدو أن الجواب عن هذا السؤال سيكون أحد الأجوبة الرئيسة في القرن الحادي والعشرين.

عدوانيــة الإســلام:

أسـطورة أم واقــع؟

خطـر تقسيـم العالـم مجـدداً

تصاعدت موجة العداء للإسلام في أعقاب مأساة يوم ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية. بيد أن زيارة الرئيس جورج بوش إلى أحد المساجد قد خففت لحد ما من حدة التوتر فوراً. كما نشر توني بلير رئيس وزراء بريطانيا عدة مقالات في الصحف الإسلامية لهذا الغرض أيضاً. لكن لا يمكن تعديل الصورة بأفعال كهذه تجري مرة واحدة، مهما رغبنا في ذلك. لاسيما بعد أن نشرت في الولايات المتحدة وأوربا فوراً بعد ١١ سبتمبر مقالات كثيرة تزعم بأن الإسلام بحد ذاته دين عدواني يجيز العنف، وما هو الأخطر الزعم بأن عدوانية العالم الإسلامي تزداد.

وفي الظروف الجديدة تصاعد الاهتمام بنظرية الباحث السياسي الأمريكي صموئيل هانتنجتون[١]. وبرأيه أن نظاماً عالمياً

(١) طرحت هذه النظرية لأول مرة في عام ١٩٩٣م. وترجم كتابه (صراع الحضارات وتغيير النظام العالمي) إلى اللغة الروسية وصدر بموسكو في عام ١٩٩٧م.

جديداً قد انبثق بعد زوال نظام القطبين في فترة (الحرب الباردة). وأطراف هذا العالم تتمثل في حضارات مختلفة ستتصادم فيما بينها حتماً. ويقسم هينتنجتون العالم إلى حضارات غربية وغير غربية. وحسب قوله فإن الديمقراطية الغربية ستواجه التطرف والنزعة الأصولية للحضارات الأخرى، ويجب أن تكون مستعدة للرد على التحدي التاريخي الجديد. لكن صموئيل هينتنجتون الذي يرفض من حيث الجوهر أسباب الأزمات ومنها الاقتصادية والسياسية، يحصر كل شيء بالمواجهة الحضارية والدينية . ومن المفهوم فإن مثل هذا الطرح يعطي المجال لتقسيم العالم من جديد بعد انتهاء (الحرب الباردة) على أساس إيديولوجي هذه المرة ووفق مبدأ الانتماء الحضاري والديني.

وسيتوقف سير تطور الأحداث في القرن الحادي والعشرين على مدى القدرة على التخلص من أفكار التماثل الزائف بين الإرهاب الدولي والإسلام، وبين النشاط المتطرف لبعض الأقليات الإسلامية والعالم الإسلامي بأسره. وما يدعم هذا الاستنتاج أن المسلمين لا يعيشون في عالم منغلق على نفسه، ففي الولايات المتحدة مثل ستة ملايين مسلم. ويعتبر الإسلام الدين الأكثر والأسرع انتشاراً هناك. وفي أوربا يعيش ملايين المسلمين المهاجرين من تركيا وألبانيا وشمال إفريقية وإندونيسيا وماليزيا والفلبين.

علماً أن عددهم لن يتقلص أيضاً. وفي بعض الحالات تتشكل تدريجياً ملامح إقامتهم في أماكن معينة.

وفيما يتعلق الأمر بروسيا فإن المسلمين يوجدون هناك منذ قرون طويلة. وتاريخياً انضمت وضمت إليها أجزاء من أراضيها الحالية التي يعيش فيها المسلمون بصورة متلاحمة. وفي الوقت الحاضر يقطن في الدولة الروسية الموحدة حوالي عشرين مليون مسلم. ومن الواضح بجلاء أن من شأن تقسيم العالم وفق المبدأ الحضاري الديني أن يوجه ضربة شديدة إلى الكيان الاتحادي الروسي؛ لذا فإن الحد الفاصل للانقسام يتكون ليس على النطاق العاملين فقط، بل وفي داخل كثير من الدول.

ومن المهم جدًا الإشارة إلى أن آفاق مثل هذا الانقسام، وحتى التحرك في هذا الاتجاه، ستخلق ظروفاً مواتية من أجل تصعيد النزعة الانفصالية - باعتبارها من أكثر أمراض العصر خطراً. وتهدد النزعة الانفصالية اليوم عدداً كبيراً من الدول.

ويجب عدم تجاهل خطر النزعة الانفصالية لدى الدفاع عن القيم الديمقراطية العامة - بزعم أن كل أمة أو قومية لها الحق في تقرير مصيرها بنفسها. وهذا يمثل في جوهر الأمر ما طرحه الماركسيون على عتبة وفي مطلع القرن العشرين. وهذا يتسم بأهمية على الأخص فيما يتعلق بالنظام الاستعماري حين كانت

الشعوب الخاضعة لسيطرة الإمبريالية تناضل في سبيل تحررها. وقد انتشرت على نطاق واسع الصيغة الماركسية القائلة بـ (حق تقرير المصير لحد الانفصال) وثبتت في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

لكن يبدو أن هذه الصيغة قد أصبحت قديمة الآن. إذ قامت عشرات الدول ذات السيادة بعد انهيار النظام الاستعماري. وبعد انتهاء (الحرب الباردة) اختتمت في الواقع مرحلة أخرى هي ظهور دول جديدة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. والمهمة الكبرى المطروحة في القرن الحادي والعشرين هي إشاعة الاستقرار على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الداخلي للدول؛ ولهذا يجب أن يطرح في المقدمة مبدأ وحدة أراضي الدول.

وفي حالة عدم استخلاص هذا الاستنتاج، فيمكن عندئذ بهذه الصورة أو تلك تشجيع تطور للأحداث يجعل الكرة الأرضية بأسرها مسرحاً تسوده بؤر عنف كثيرة. وفي القرن الحادي والعشرين توجد ٢٥٠٠ مجموعة قومية ضمن ١٥٠ دولة متعددة القوميات. وفي حالة ضمان حقوق أية واحدة من هذه المجموعات القومية أو الإثنية بانفصالها في دول مستقلة فإن العلاقات الدولية ستسودها الفوضى.

وثمة أمثلة كثيرة تدفعنا إلى التأمل في هذه القضية؛ فمن المعروف أن المحاولات للدفاع عن الانفصاليين الألبان في كوسوفو

قد تحولت إلى شيء آخر، هو سعي ألبان كوسوفو إلى الانفصال عن يوغسلافيا مع طرد الصرب بصورة جماعية من كوسوفو.

لكن التعامل الديمقراطي الشامل لا يمكن أن يغدو مبرراً لتشجيع النزعة الانفصالية؛ لأن الانفصالية الألبانية تقود إلى اندلاع نيران حرب كبيرة، يمكن أن تنتشر إلى البلقان بأسرها وحتى إلى خارج هذه المنطقة.

وهناك خطر مماثل في جمهورية الشيشان والمناطق المتاخمة لها حيث تعيش قوميات عديدة.

بيد أن التخلي عن صيغة حق تقرير مصير هذه الفئة القومية أو الإثنية أو تلك التي يضمن حقها في الانفصال وإقامة دولتها، لا يلغي أبداً وجود القضية القومية التي يجب حلها. إن إحقاق حق تقرير المصير لا يجب أن يتناقض مع حماية وحدة وسلامة أراضي الدولة، وبالتالي فمن الممكن قيام دول جديدة ليس فقط على أساس اتخاذ هذه الفئة القومية أو تلك قراراً بالانفصال، بل على أساس موافقة الدولة التي تنفصل عنها وتشكل جزءاً من سكانها.

وفي حالة عدم الحصول على هذه الموافقة فإن السبيل الوحيد لحل القضية القومية - هي إقامة الحكم الذاتي في إطار الدولة الموحدة، ويجب أن يعطي هذا الحكم الذاتي إلى الفئة القومية أو الإثنية حقوقاً واسعة في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي.

إذن، سيؤثر تقسيم العالم على أساس المبدأ الديني الحضاري تأثيراً سلبياً للغاية على استقرار العلاقات بين الدول وفي داخل هذه الدول. زد على ذلك سيكون من الصعب تشكيل وتطوير الحضارة العالمية القادرة على احتواء خيرة سمات الحضارات المختلفة في عالم اليوم.

جـذور الإرهـاب
ليسـت في القرآن الكريـم

في الحق أن الإسـلام، شـأنه شأن المسيحية واليهودية والبوذية، قـد ولد (حـضـارته)، وهـو يمارس تأثيـراً كبيـراً على سـير تطورها اللاحق[1]. لكن الحـقيقـة التـاريخـيـة تشـيـر إلى ترابط الحـضـارات وتأثرها بصـورة متبـادلة، وبضـمن ذلـك التـأثر بالأديان بصـفـتهـا من مكونـاتهـا الهـامـة. إن العـهـد القـديم كـتـاب مـقـدس لدى اليـهـود والمسيـحيين على حد سـواء. بينما يحتوي القرآن الكريم على الكثير مما جاء به هذان الدينان السمـاويان. وما جاء به القرآن هو رسـالة

(١) كتب العـالم الروسي البارز نيكولاي مويسييف في كتابه «مصير الحضارات. طريق العقل» (موسكو ١٩٩٨) يقـول: «هيهـات أن يكون توينبي على حق حين أكـد على أن الدين يولد الحضـارات. (يورد هذا الرأي أيضاً كـاتب آخر هو هانتنجـتون ـ مـلاحظة بريماكـوف). فالحضارات أقدم من كافة الأديان، وأنا أعتقد أن الأمر هنا بالعكس: فالحضارات تختار الدين وتجعله متكيفاً مع تقاليدها التي تبررها الخبرة التاريخية. وأنا أعتقد بأن خصائص الحضـارات تتحـدد قبل كل شيء بظروف الحيـاة، وبخصـوصيـات المنطقـة وتضـاريسـهـا الأرضيـة ومناخها» (ص ٤٢). ونحن حين نتقبل قول مويسييف هذا نرى أن من الواجب أن نضيف إلى ذلك التأكيد على أن الأديان هي جزء هام جداً من الحضارات، وتمارس تأثيراً عظيمًا فيها.

من الخالق الأوحد نقلت إلى الناس عن طريق خاتم الأنبياء محمد ﷺ. علماً أن القرآن الكريم لا ينكر مجيء رسولي الله عز وجل إلى اليهود والمسيحيين، لكن في كثير من الأحوال تشطب (الحقائق) لديهما (بإيراد حقائق جديدة أخرى أنزلها الخالق). ويتضمن القرآن الكريم مثلاً عبارة (٢:٧٩) يتهم فيها أحبار اليهود بتشويه التوراة التي أشارت (طبقاً للتفسيرات الإسلامية) إلى أن النبي الجديد سيظهر في جزيرة العرب.

ويلاحظ في التراجم الأولى لمعاني القرآن الكريم بمختلف اللغات استخدام لفظة (الرب) بدلاً من (الله). وفيما بعد أبقيت لفظة الجلالة دون ترجمة ، مما يولد الانطباع بأن (الله) هو رب المسلمين فقط. لكن جاء في القرآن الكريم: ﴿ **وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** ﴾ (٢٩:٤٦)

لقد أسهم العلماء المسلمون برصيد كبير في العلوم والفنون والتعليم. وبعبارة أخرى في أساس الحضارة العالمية. وقد كتب ابن سينا في عام ٩٨٠م مؤلفه العظيم (القانون) الذي كان يعد حتى القرن السابع عشر أشهر كتاب في الطب في أوربا القرون الوسطى. ومارس المفكرون المسلمون تأثيراً كبيراً أيضاً على الفقيه المسيحي توما

الأقويني (١٢٢٦ - ١٢٧٤م). وحفظت أعمال أرسطو بفضل ترجمة المسلمين لها إلى اللغة العربية. ويعتبر ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي من أعظم المؤرخين في القرون الوسطى. ويعرف جابر بن حيان بصفته أب علم الكيمياء. ولفظة الكيمياء نفسها عربية الأصل. ويعكس مصطلح (الغوريثم) (لوغاريثم) اسم العالم الخوارزمي الذي طرح المبادئ الرياضية للوغاريثمات. وكان كتابه المرجع الدراسي الرئيس في الرياضيات في الجامعات الأوربية حتى القرن السادس عشر. ويمكن إيراد أمثلة أخرى كثيرة.

ولا يماري أحد في أن الحضارة الغربية مارست بدورها تأثيراً ملموساً على العالم الإسلامي.

وهل توقفت عملية التبادل بين الحضارات؟ طبعاً، لا. زد على ذلك أن اشتداد عملية العولمة كان لا بد وأن يؤدي إلى تأثر مختلف الحضارات ببعضها البعض بقدر أكبر، وتقاربها لاحقاً في مجرى الحضارة العالمية.

فهذا يمثل الاتجاه السائد. بيد أن هذا التطور قد يتعثر، إذا ما غلب الاتجاه نحو تقسيم العالم على أساس ديني.

إن المتطرفين الإسلاميين الساعين إلى إخضاع العالم الإسلامي بأسره إلى أفكارهم، وجعلها غير قابلة للتغيير البتة، يلجؤون إلى القرآن الكريم، أو بالأحرى إلى التفسير الجامد

(الدوغماتي) لهذا الكتاب المقدس لدى جميع المسلمين لتبرير مواقفهم. لكن الآيات المنفردة المأخوذة من القرآن الكريم هيهات أن تشكل أساس اتجاه ديني بأسره. لا سيما وأن القرآن الكريم مترع بأقوال تدعو إلى السلم والتسامح إلى جانب الأقوال التي قد تفسر بأنها دعوة إلى العنف.

ومن المهم بهذه المناسبة إيراد مقولتين من النص القرآني ومن كتاب (أصول الشريعة المحمدية بشأن محاربة الكفار) بقلم العالم الإسلامي قدوري الذي عاش في القرون الوسطى.

أولاً، إنها تدعو إلى عدم إلحاق الأذى بالسكان غير المسلمين من نساء وأطفال وشيوخ عجزة في حالة استخدام القوة ضد أعداء الإسلام. (لا يليق بالمسلمين أن يخلو بالقسم، وأن يلجؤوا إلى الحيلة وإيذاء الناس وقتل النساء والشيوخ والعجزة والأطفال والعميان والمعاقين، إذا لم يشارك أحد منهم في الحرب بالمشورة أو لم تكن المرأة في منصب الملكة) وجاء في (الأصول): «لا تسمحوا بقتل المعتوهين»[1] وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٢:١٩)

وهذه الآية تدل على الطابع الدفاعي لأعمال القتال التي يمكن خوضها على أساس ما جاء في القرآن الكريم.

---

(١) المصدر: أ. اجرونوموف: الجهاد ـ الحرب المقدسة للمحمديين، موسكو، كرافت، ٢٠٠٢ص ٩٧.

والأمر الثاني الوارد في القرآن الكريم نهي المسلمين عن الانتحار.

وهذا الأمران يتسمان بأهمية بالغة، بالأخص لدى محاولة مطابقة الإرهاب بالإسلام بحد ذاته.

وثمة شيء فريد من نوعه هو السرعة البالغة لانتشار الإسلام ليس عن طريق العنف عموماً. لقد جرى التوسع الظافر لغرب شبه الجزيرة العربية بصورة أساسية بعد وفاة النبي محمد ﷺ في عام ٦٣٢؛ ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب (أعوام ٦٣٤ ـ ٦٤٤) جرى فتح بلاد ما بين النهرين وسورية وفلسطين وما وراء القوقاز وإيران ومصر وليبيا، وفي غضون أقل من نصف قرن بلغ الإسلام حدود الصين ووادي الإند وسواحل المحيط الأطلسي وضفاف النيل.

وجرت الفتوحات بخوض المعارك مع قوات بيزنطة وإيران الساسانية. علماً أن الإسلام لم يكن عادة يفرض على شعوبها بالقوة. وكتب أ. ماسيه أحد مشاهير الباحثين في الشؤون الإسلامية يقول: «غالباً ما كانت الصراعات الداخلية تخلق التربة المناسبة للغزو. واستقبل العرب كفاتحين من قبل الأقباط في مصر والسوريين الذين أسعدهم التخلص من النير البيزنطي. وفي إيران وإسبانيا كان الحكام أيضاً غرباء عن الشعب. وكان العرب يكتفون

بتغيير قليل في جهاز الإدارة القائم، الذي كان يسوم الناس العذاب لأتفه الأسباب، وذلك بجعله أكثر مرونة..»[1].

ويؤكد ماسيه على «أن بعض الشعوب المغلوبة اعتنقت الإسلام ليس لاعتبارات القناعة الدينية، بل من أجل دفع ضرائب أقل»[2] ويتحدث عن هذا الموضوع أيضاً المستشرق السوفيتي ي. بيليايف: «لقد وفر العرب ظروفاً معيشية مقبولة أكثر في حالة الخضوع لسيادتهم. وبنتيجة ذلك فإن غالبية سكان البلدان التي فتحها العرب لم تبد المقاومة فقط، بل تحولت أحياناً إلى حلفاء لهم»[3].

ولا صحة للآراء بأن الأهالي المغلوبين جميعاً قد اعتنقوا الإسلام بصورة جماعية. فإن فترة اعتناق غالبية سكان مصر للإسلام قد تواصلت على مدى أربعة قرون، وحافظ عدد كبير من الأقباط على عقيدتهم حتى يومنا هذا. وتؤكد روح التسامح النسبي حيال أبناء الأديان الأخرى ليس نظرياً (الجهاد ضدهم) بل عملياً، وجود الطائفة المسيحية المارونية في لبنان حتى يومنا هذا (بموجب نظام الدولة الطائفي تحتفظ هذه الطائفة بمنصبي رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة)، وكذلك الطائفة الأرثوذكسية والجماعات المسيحية الأخرى المنتمية إلى غير ذلك من الكنائس.

---

(١) أ. ماسية، الإسلام، دار النشر «ناؤوكا» موسكو، ١٩٨٢، ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣) أي. بيليايف، العرب والإسلام والخلافة العربية في فجر القرون الوسطى. ط٢، «ناؤوكا»، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٤٠.

وعموماً فإن المسيحيين المحليين يشكلون حتى يومنا هذا أقلية دينية في كثير من الأقطار العربية. وكان هذا يشمل اليهود المحليين حتى أواسط القرن العشرين، أي حتى هجرة اليهود إلى إسرائيل. وكانت تحدث احتكاكات وتفرض قيود وأحياناً تجري ملاحقات لهم، لكن أبناء هذه الطوائف واصلوا العيش في الأقطار العربية جيلاً بعد جيل، وكان النظام الإسلامي من هذه الناحية ليس أسوأ وليس أفضل مثلاً مما في روسيا القيصرية أو بعض البلدان الأوربية في القرون الوسطى أو غير الوسطى.

إن الإسلام أحد الأديان العالمية، ويزداد عدد المسلمين بسرعة في أيامنا هذه أيضاً. ويعمل العامل الديموجرافي عمله - فإن زيادة السكان تكون بوتائر أسرع في البلدان أو الجاليات الإسلامية. لكن توجد أسباب أخرى؛ ففي الهند مثلاً يعتنق الإسلام عدد كبير من طائفة (المنبوذين). وبهذه الوسيلة يتخلصون من القيود الموجودة في الحياة فعلاً بالنسبة لأدنى الطوائف الهندوسية.

ويمكن القول بأن تاريخ الإسلام عموماً كان أقل دموية مثلاً من تاريخ الكاثوليكية. فلم يعرف الإسلام إحراق ذوي الرأي الحر في المحارق، ولم يعرف محاكم التفتيش. لكن وجدت في سفر التاريخ الإسلامي صفحات دموية، بيد أن العنف كان ينبثق أساساً على أساس الاشتباكات العرقية، ونادراً كان يوجه ضد المنتمين إلى

الأديان الأخرى، ومنهم اليهود والمسيحيين الذين يرد ذكرهم في القرآن الكريم بأنهم (من أهل الكتاب). وكان العنف يمارس ضد أبناء العقيدة الواحدة المنتمين إلى (المدارس والتيارات الإسلامية) الأخرى. ولا سيما بين السنة والشيعة.

وحين حارب الرسول محمد ﷺ أهالي مكة الذين رفضوا دعوته وقبائل اليهود المؤيدة لهم في المنطقة، وكذلك القبائل المسيحية في سورية، الذين أعدوا العدة سوية مع اليهود بشن هجوم ضده، دعا مقاتليه إلى القتال بشجاعة ولكن بروح إنسانية. ونهاهم عن قتل الأهالي الآمنين.. وعن قطع شجرة واحدة أو تهديم بيت واحد.

في الوقت نفسه قام الصليبيون منذ القرن السادس بمحاولات عديدة لانتزاع القدس والأماكن المقدسة حولها (بحد السيف وبالنار). وبعد الاستيلاء على القدس لأول مرة فقط - أي المدينة التي كانت تحت السيادة الإسلامية وتعيش بسلام عموماً مع أبنائها من مسلمين ويهود ومسيحيين، جرى في غضون يومين قتل حوالي أربعين ألف مسلم.

طبعاً، لا يمكن اتخاذ هذا كذريعة لاتهام المسيحية بأنها دين يدعم الهمجية والإرهاب. لاسيما وأن المسيحيين الأرثوذكس أو الشرقيين كانوا في ذلك الوقت يعيشون بوئام مع المسلمين - حقاً

كانت تحدث أحياناً اشتباكات بين الطرفين، لكنهم كانوا في نهاية المطاف يتعايشون سوية.

إنني أورد جميع هذه الأفكار القائمة على حقائق ليس البتة من أجل تناسي وتجاهل الأفكار المتطرفة الواسعة الانتشار في صفوف المسلمين، ولا سيما في البلدان المرتبطة مباشرة بالنزاع العربي - الإسرائيلي. فمثل هذه الأفكار موجودة، وإنكار وجودها هو شيء مستحيل وسخيف. بيد أن جذور هذه الأفكار المتطرفة تمتد ليس في الدين بل في السياسة. فاتخاذ موقف سلبي قاطع من حق إسرائيل في الوجود لا ينبثق من القرآن الذي لا يرد فيه اسم محمد رسول (الله الأوحد) فقط بل أسماء الرسل الآخرين أيضاً مثل عيسى وموسى وغيرهما، بل من طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بمرور الزمن طرأ تغير ارتقائي واضح على موقف المتطرف الذي يتجافى مع رأي الأغلبية الساحقة في البلدان الأخرى؛ لذا ليس من الصدف أن يقترح الأمير عبد الله ولي العهد السعودي بالذات، ومن المملكة العربية السعودية حيث توجد الأماكن المقدسة الإسلامية الرئيسية، صيغة: اعتراف العرب بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة في (حرب الأيام الستة) في عام ١٩٦٧, وأعتقد أن هذه الصيغة نابعة ليس فقط من السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط فقط، بل ومن الرغبة في مسايرة غالبية البشرية.

الأصولية والتطرف
مفهومان مختلفان

من جانب آخر فإن التطرف اشتد في حياض الإسلام ليس نتيجة تطوره الطبيعي، بل بسبب ظهور ونشاط عدد من الفرق الإسلامية. إذ يدافع بعضها عن قيم بعيدة عن الإسلام (التقليدي)، أما أتباعها فيؤكدون انتماءهم إليها دون أن يعرفوا ذلك. ويمكن أن تؤخذ كمثال على ذلك (الوهابية) التي يبرر كثير من المتطرفين في شمال القوقاز نشاطهم المخالف للقانون بـ (أفكارها).

لقد نشأت الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، ودعا مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى العودة إلى الإيمان بأصوله الأولى. وعارضت الوهابية بشدة عبادة أضرحة الأولياء واعتبرت ذلك عودة إلى الوثنية. وبما أن (الوهابية) اعتمدت على القرآن والسنة فإنها استبعدت احتمال حتى تأويلها، باعتبار ذلك بمثابة الانزلاق نحو الشرك. وأوردت هذه الحجج بالذات في إنكار الكثير من العادات التي ترسخت في المجتمع

الإسلامي. - حتى تقديس الرسول ﷺ الذي لا يجوز حسب قول الوهابيين اعتباره شفيعاً، لأن هذا يتعارض مع جبروت الله. وكانوا يعتقدون بأنه لا يجوز تبجيل ما هو مخلوق، وحتى قبر النبي ﷺ، ورفضوا تقبيل الكعبة المكان المقدس الرئيس في مكة المكرمة، ولم يسمحوا بالقسم باسم الرسول ﷺ وأفراد عائلته، وكانوا يلاحقون في الحياة العادية ليس فقط من يشرب الخمر بل ومن يدخن ويستمع إلى الموسيقى ويمارس أية لعبة مسلية.

وكانت من بين السمات المميزة للوهابيين مطاردة الأثرياء من المسلمين، داعين للعودة إلى حياة التقشف الأولى لدى المسلمين. ولهذا وصفهم بعض الباحثين حتى بأنهم (شيوعيون في الإسلام).

لقد أوقف زحف الوهابيين وهزمهم في عام ١٨١١ محمد علي والي مصر الذي تلقى أمراً بذلك من الباب العالي، لكنهم سرعان ما أعادوا بناء دولتهم. وفي الوقت الحاضر أصبحت (الوهابية) التي فقدت الكثير من سماتها السابقة، وعلى أي حال تخلت عن الميل إلى التقشف وإجراء التحولات الأخرى في الإسلام، العقيدة الدينية الرسمية للمملكة العربية السعودية.

فهل يعرف تاريخ وجوهر الوهابية أتباعها في جمهورية الشيشان وداغستان؟

إن الأفكار الإسلامية المتطرفة محكوم عليها تاريخياً بالزوال،

لأنها انتشرت في مجال عفا عنه الزمن، ولا تصمد لدى مواجهة التقدم التاريخي للمجتمع العالي عموماً. وليس من قبيل الصدف أن تتزعم الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية) وليس منظمة (الجهاد الإسلامي). ومما له دلالته أن المصريين مضوا قبل خمسين عاماً مضت في نضالهم ضد النظام العلماني للملك فاروق المتعفن حتى الجذور ليس وراء التنظيم الديني المتطرف (الإخوان المسلمين)، بل وراء الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر. وبعد النصر في عام ١٩٥٣ عمد جمال عبد الناصر إلى قمع حركة (الإخوان المسلمين) بشدة، مع اتخاذ المجتمع موقف الحياد الإيجابي.، لأنها كانت تصبو إلى الاستيلاء على السلطة. وحدثت مواجهة مماثلة في الجزائر وعدد من البلدان الأخرى.

ألا يعتبر ذلك أمراً له دلالته؟ ومن المهم الإشارة إلى أن القوى المتطرفة التي تطمع في الاستيلاء على السلطة في مختلف الأقطار الإسلامية لم تحظ بتأييد المجتمع، وفي جوهر الأمر أنها لم تتمكن من إعادة تطور أية دولة إسلامية القهقرى إلى الوراء.

تسويـة أزمـة الشـرق الأوسـط:

ثمة حاجة إلى موقف جديد
الطريق الشاق إلى مدريد

أكدت أحداث ١١ سبتمبر الحاجة الملحة والهامة حيوياً بالنسبة للمجتمع الدولي لتسوية النزاعات الإقليمية وبالأخص أزمة الشرق الأوسط، التي تولد بقدر أكبر من غيرها التربة المغذية المناسبة لنمو الإرهاب الدولي وظهوره بأخطر أشكاله. وفي محادثة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال سلفيو برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا عن حق: (بعد أحداث ١١ سبتمبر لم تعد تسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي مشكلة إقليمية منفصلة. إنها الآن قضية تمس مباشرة العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي).

وأنا كنت أتوقع بعد وقوع مأساة ١١ سبتمبر، وربما يشاطرني في ذلك الكثيرون أيضاً، أن ترد من واشنطن إشارة جدية إلى روسيا قبل غيرها ـ باعتبارها الرئيس المناوب لمؤتمر مدريد للتسوية في الشرق الأوسط ـ وإلى الاتحاد الأوربي وغيره من أعضاء المجتمع الدولي، تدعو إلى توحيد الجهود من أجل إعداد خطط مشتركة للخروج من

مأزق الشرق الأوسط، ولاسيما وأنه بات واضحاً عندئذ أن المأزق نشأ ليس فقط بسبب تصعيد العنف في الشرق الأوسط، والذي لا يستطع طرفا النزاع إيقافه دون مساعدة حازمة من الخارج.

ومن المهم الإشارة إلى أنه في هذه الظروف ظهر مجدداً بطلان احتكار الولايات المتحدة لتقديم هذه المساعدة ـ حيث كانت الولايات المتحدة تقود الأمور عملياً منذ أيام مؤتمر مدريد إلى تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي لوحدها.

ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر وردت ـ ولم يحدث ذلك فوراً أبداًـ إشارات إيجابية من الولايات المتحدة حول تسوية أزمة الشرق الأوسط. بيد أن هذه الإشارات كانت ضعيفة وخالية من المغزى الواضح. وفي النتيجة بقي دون جواب السؤال التالي: هل ستستمر في الظروف الجديدة الممارسات التي دلت على وجود إمكانيات كثيرة غير مستثمرة لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي الخطر؟

لا ريب في أنه ينبغي من أجل تحديد آفاق تطور عملية السلام في الشرق الأوسط التأمل في دروس الماضي التي يجب الاستفادة منها.

لقد بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط قبل حوالي الثلاثين عاماً خلت، أما النزاع العربي ـ الإسرائيلي فقد انبثق قبل ذلك بحوالي ربع قرن، إذا ما حددنا تاريخه منذ لحظة قيام إسرائيل، إلا أن (عناصر الأزمة) تراكمت حتى قبل هذا الزمن.

ويتسم بدلالة بالغة التسارع الزمني منذ بدء النزاع وحتى القيام بخطوات سياسية فعالة من أجل تسويته، وكذلك تواصل عملية السلام لفترة طويلة لا مثيل لها. ولا تكمن المسألة فقط في غياب سعي المجتمع الدولي لإجراء التسوية. لقد واجه العالم رفض إسرائيل وكذلك الأقطار العربية تنفيذ عدد كبير من قرارات مجلس الأمن الدولي. وسيطر على الشرق الأوسط جو العداء وإنكار الواقع القائم فعلاً. وقد دعمت واستثارت ذلك القوى المتطرفة في إسرائيل وفي الأقطار العربية. وكان رفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يقترن برفض هذا الحق للشعب الفلسطيني أيضاً، بالرغم من أن هذا الحق وذاك قد ثبتا في قرار صادر عن هيئة الأمم المتحدة.

كما ترك أثراً سلبياً للغاية أيضاً أن أزمة الشرق الأوسط كان ينظر إليها في فترة المواجهة بين النظامين وبين الدولتين الأعظم عبر عدسة المواجهة بينهما. علماً أن طرفي النزاع في الشرق الأوسط كانا يبحثان عن مكان لهما في هذه المواجهة. وقد تجسد ذلك في سعي الأقطار العربية المنجرة إلى النزاع إلى أن تبدو كشريكة للاتحاد السوفيتي، وسعي إسرائيل إلى آن تبدو كشريكة للولايات المتحدة.

وفي بعض الأحيان كان أطراف النزاع يظهرون حتى وجود (أواصر إيديولوجية). لديهم مع النظامين المتواجهين. وتقبل بعض

الأقطار العربية عن طيب خاطر وكرر أفكار موسكو بشأن كونها من (البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي). وكثرت البيانات حول الانتماء إلى المعسكر المعادي للإمبريالية. وهذا كله أثار بقدر كبير تدفق أحدث الأسلحة التقليدية على منطقة الشرق الأوسط.

وفي نهاية المطاف ازداد الوضع صعوبة لتواصل الحروب في الشرق الأوسط، والتي أسفرت عن احتلال إسرائيل المزيد من الأراضي العربية. ولم تكن إسرائيل البادئة في جميع هذه الحروب لكنها كانت دوماً تستغل الهفوات والأخطاء الفاحشة التي ارتكبها الجانب العربي، ومنها الأخطاء الدبلوماسية والسياسية والعسكرية. ومما له دلالة بالغة أنها كانت دوماً تحظى بدعم جزء كبير من المجتمع الدولي الذي اتخذ موقفاً سلبياً من الدعوات الخالية من روح المسؤولية الصادرة عن بعض الزعماء العرب ضد إسرائيل بشأن تدميرها.

إن جميع هذه الأمور مجتمعة قد أجلت على مدى أعوام طويلة بدء عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط، وكذلك جعلت هذه العملية ممزقة إلى أجزاء وصعبة للغاية. بالإضافة ذلك فإن الدماء الكثيرة التي أريقت، والمصائر الكثيرة التي تحطمت، وتفاقم روح الغيظ والعداء الشديد جعلت من الواضح بأنه لا يمكن تسوية أزمة الشرق الأوسط دون التدخل الخارجي الفعال.

بيد أن (الحرب الباردة) لم تكن تساعد البتة على التدخل المشترك الإيجابي. وكانت مصالح الدولتين الأعظم لا تتطابق في الشرق الأوسط من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية. ولهذا وقفت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي من وراء ظهر (الزبائن) في الشرق الأوسط. ودعم الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة إسرائيل بشكل قاطع، بينما أيد الاتحاد السوفيتي الأقطار العربية. واستطاعت الولايات المتحدة في سعيها إلى تقوية مواقعها في الشرق الأوسط أن تثبت أقدامها في عدد من الأقطار العربية الخليجية، وبعد رحيل جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات فرضت سيطرتها على السياسة المصرية. ومنح ذلك الأفضليات إلى الولايات المتحدة من جانب؛ لأن مصر خرجت من منطقة النفوذ السوفيتي، ومن جانب آخر لأن الاتحاد السوفيتي أخفق في مد الجسور مع إسرائيل. ومثل (عدم التماثل) هذا في ظروف الحرب الباردة فرق أيضاً ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ووضعهما على جانبي المتاريس في الشرق الأوسط.

لكن من الناحية الموضوعية كان من مصلحة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن يتسم النزاع بطابع عالمي. وكانت الولايات المتحدة بصورة خاصة تخشى أن تنجر للنزاع مع إسرائيل الأقطار

العربية الخليجية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان. وهذا بالذات أبقى على عملية السلام في الشرق الأوسط في ظروف (الحرب الباردة) وخلق التربة من أجل التدخل السياسي السوفيتي والأمريكي من أجل تحريك عملية السلام.

وأنا أعتقد بأنهم في موسكو وكذلك في واشنطن كانوا يدركون جيداً بأنه لا مناص من إيجاد الحل الوسط لدى مراعاة الوضع الفعلي في المنطقة . لكن ما هي حدود الحل الوسط القادرة على تحقيق التسوية؟ لقد اختلف الجانبان حول هذه القضية، وتم العثور على صيغة الحل الوسط فقط بعد انتهاء (الحرب الباردة) في مؤتمر السلام بمدريد في عام ١٩٩١، وهو انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع إسرائيل وضمان أمنها.

التكتيك المزدوج الأمريكي

لكن هذه الصيغة التي يعترف الجميع بأنها تمهد الطريق لإحلال السلام في الشرق الأوسط، لا تطبق حتى اليوم. ويمارس تأثيره في ذلك أسلوب تفكير الأطراف المتورطة في النزاع الدموي، والذي تشكل على مدى قرن كامل. بالإضافة إلى ذلك طال الطريق إلى السلام وجعل استمرار السير فيه موضع شك بسبب الطابع العام للتكتيك المزدوج الأمريكي: حيث ترفض وضع التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي في المرتبة الأولى، وتبعد الاتحاد السوفيتي ومن ثم روسيا عن المشاركة بنشاط في عملية السلام. وهذا بالذات ما يحدث: أي اعتماد الحلول الانفرادية في آن واحد مع احتكار الولايات المتحدة لعمليات التسوية.

ولا بد من الاعتراف بأن هذا التكتيك الذي أدى إلى فقدان العديد من الفرص قد نال الحق في الوجود ليس بسبب دعم إسرائيل فقط، بل وتأييد العديد من الزعماء العرب الذين شجعوها في واقع الأمر. وإليكم مثلاً ما قاله أنور السادات إلى حسنين

هيكل الشخصية والكاتب الإعلامي المصري المعروف الذي كان يثق به آنذاك، في وصف لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر فور إيقاف إطلاق النار في حرب عام ١٩٧٣ فقال السادات لوزير الخارجية الأمريكي بأنه: «سينهي العلاقات مع الاتحاد السوفيتي» ويعتبره (كعدو له). وفي الختام أجمل السادات كلامه بالقول: «يجب أن تنظم الولايات المتحدة وتتحكم بالسلام في الشرق الأوسط»[1].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك بأنني علمت في أواسط التسعينيات بمحتوى المفاوضات السرية الإسرائيلية ـ الفلسطينية في أوسلو بحكم منصبي كمدير لجهاز المخابرات الخارجية الروسية، ولكن ليس من الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه كنت أعلم بأن الإسرائيليين يجرون مشاورات مع الولايات المتحدة.

أعتقد بأن أول خطة واقعية لبدء عملية التسوية الشاملة قد ظهرت فور انتهاء الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ , ففي ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٣٣٨ حول إيقاف إطلاق النار في الشرق الأوسط. وربط القرار لأول مرة بصورة مباشرة إيقاف العمليات القتالية، أي الخروج من مرحلة الأزمة في النزاع، ببدء عملية المفاوضات. وتضمن القرار الدعوة

---

(١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب. اغتيال السادات، لندن، ١٩٧٣، ص ٦٧.

للشروع فوراً بعقد مؤتمر جنيف الذي كان يراد بعقده أن تحل جميع القضايا المتعلقة بتسوية أزمة الشرق الأوسط وإحلال السلام العادل والوطيد في المنطقة. وقد سبقت صدور القرار محادثات بين كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي والقيادة السوفيتية في موسكو. ويومذاك وافقت الولايات المتحدة على المعالجة التي لم تكن سابقاً تتفق مع ممارساتها السابقة، لكنها كانت تتجاوب مع الوضع القائم، واقتضت بأن تنفذ أعمال طبيعية ترمي إلى تصفية مجمل النزاع الدامي الطويل الأمد في الشرق الأوسط.

ولكن سرعان ما اتضح بأن كيسنجر كان يعتبر مؤتمر جنيف كوسيلة «لكي تجمع كافة الأطراف المعنية سوية من أجل عمل رمزي واحد، وبهذه الوسيلة جعل كل طرف يتبع النهج الانفرادي، ولو لفترة من الزمن. فقد كان من الصعب عقد مثل هذا اللقاء الكبير أيضاً، وبعد ذلك تجميد عمله حتى تعود الدبلوماسية إلى القنوات الثنائية»[1].

وكان المسؤولون الأمريكيون غالباً ما يبررون نهجهم في أقوالهم وكتاباتهم بزعم أن الظروف لم تكن متوفرة عموماً من أجل التسوية الشاملة في الشرق الأوسط؛ ولهذا وجب التحرك حسب زعمهم في طريق الحلول الجزئية التي اكتسبت لا محالة طابع الحلول

(١) هنري كيسنجر، أعوام الهزات. بوسطن ـ تورنتو، ١٩٨٢، ص ٧٤٧.

الانفرادية. زد على ذلك أن أنصار هذه الخطوات الانفرادية اتهموا بلادنا بأنها تتجاهل التدابير المرحلية؛ لأنها حسب قولهم تريد (إما كل شيء أو لا شيء). إن مثل هذه (الحجج) والاتهامات لا تتفق مع الواقع كلياً.

فلم يعارض الاتحاد السوفيتي ولا روسيا أبداً لدى التأكيد على ضرورة التسوية الشاملة للنزاع في الشرق الأوسط، اتخاذ التدابير على مراحل بهدف إجراء مثل هذه التسوية. إلا أن تنفيذ هذه الحلول على مراحل قد أملته بالذات كونها تمضي في المجرى العام للتسوية الكاملة. وإذا ما تحدد هذا المجرى فيمكن عندئذ بلوغ هذا الهدف على مراحل. لكن الحلول الجزئية وليس على مراحل، وبالذات الحلول الجزئية، والانفرادية المنعزلة كانت تحول تحقيق هذا الأسلوب.

وأخذاً بنظر الاعتبار الخصوصية الملموسة للنزاع حين تواجه إسرائيل ليس بلداً عربياً واحداً بل عدة بلدان عربية وحركة المقاومة الفلسطينية، فإن الأعمال الانفرادية اتخذت نسقاً أفقياً.. لا رأسياً، وبالاقتراب تدريجياً من الحل الشامل. وهذا لم يركز، بل العكس، شتت القدرات العامة للتسوية؛ لأن الحلول الانفرادية أضعفت الجانب المواجه لإسرائيل، كما أضعفت في الوقت نفسه دوافع إسرائيل نحو التسوية الشاملة.

إنني لا أعتقد بأن الكثيرين في الولايات المتحدة، وبضمنهم مسؤولون يشغلون مناصب رفيعة جداً، لم يكونوا منذ البداية يدركون عقم الحلول الانفرادية البحتة وأثرها المهلك على التسوية العامة للنزاع العربي الإسرائيلي. وقد تقاربت مواقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من هذه القضايا في عام ١٩٧٧ . ففي صيف عام ١٩٧٦ التقيت الكثير من الشخصيات التي شكلت فريق جيمي كارتر بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة. ففي اللقاء الدوري في دارتموت في الولايات المتحدة ناقشنا الوضع في الشرق الأوسط مع زبيجنيف برجينسكي الذي تولى لاحقاً منصب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي. وبعد أسبوعين بحثنا هذا الموضوع أيضاً مع سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي القادم في إطار الندوة السوفيتية ـ الأمريكية التي عقدتها روابط دعم هيئة الأمم المتحدة. وقد تحدث هذا وذاك فقالا الشيء نفسه تقريباً وهو: أن سياسة الحلول الجزئية في الشرق الأوسط قد استنفدت أغراضها، وينبغي المضي في القضية نحو بلوغ التسوية الشاملة، كما يجب أن تشارك في عملية السلام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتنسيق جهودهما.

ولقي صدى واسعاً التقرير حول قضايا الشرق الأوسط الذي أعده معهد بروكينغز بواشنطن. وشارك في إعداده ز. برجينسكي و. كواندت الذي شغل في عهد كارتر منصب مدير قسم الشرق

الأوسط في مجلس الأمن القومي. وورد استنتاج رئيس في هذا التقرير مفاده أن من الضروري الرهان على التسوية الشاملة التي لا يمكن بلوغها دون الموافقة على إقامة (الوطن الفلسطيني) في الضفة الغربية. وبعد مرور شهرين على تسنم الرئيس كارتر لمنصبه أعلن بأنه (يجب أن يكون للفلسطينيين وطن). وتحدث الرئيس في تصريحات عديدة عن الرغبة في استئناف مؤتمر جنيف.

وبلغت المسألة ذروتها حين نشر في ٢ أكتوبر ١٩٧٧ البيان السوفيتي ـ الأمريكي المشترك الذي أعلن فيه عن ضرورة حل بعض المشاكل الحيوية قبل انسحاب القوات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، والقضية الفلسطينية، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأرض والاستقلال السياسي. لكن الهجوم الشديد على هذا البيان من جانب رجال الكونجرس والأمريكيين ووسائل الإعلام الأمريكية أدى إلى إقدام واشنطن على إلغائه، ووقعت بعد المباحثات بين كارتر وموشى دايان وزير خارجية إسرائيل (وثيقة عمل). ومنذ هذه اللحظة بدأ تحول الولايات المتحدة ليس فقط بصدد جوهر القضية كما تجلى ذلك مراراً من قبل، بل وشكلياً والانتقال إلى مواقع رفض التعاون مع الاتحاد السوفييتي في مجال التسوية، مع التخلي فعلياً عن البحث عن تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط.

وكان توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٦٩ أحد المراحل الرئيسية في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكان ذلك طبعاً (اختراقا) لابد من أن يغير العلاقات بين العرب والإسرائيليين، لكن التغيير جرى ببطء شديد للغاية، والأهم من ذلك أن الطابع الانفرادي للوثيقة الموقعة أدى إلى تقوية البديل للتسوية الشاملة. ولم تتضمن المعاهدة نفسها بنوداً تنص على تواصل عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط. ولم تمارس هذه الوظيفة أيضاً الوثيقة (الموازية) ـ وهي (أطر السلام في الشرق الأوسط) التي وصفها زبيجنيف برجينسكي عن حق بأنها (ورقة التين) من أجل السادات.

لقد أدت معاهدة كامب ديفيد التي وقعها السادات إلى جرجرة حل القضية الفلسطينية على مدى أعوام طويلة؛ ولهذا فإنها لم توقف مسلسل الحروب والاشتباكات المسلحة. وحسب أقوال عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق فإن مناحيم بيجن[١] وأنصاره اعتبروا اتفاقية كامب ديفيد «وسيلة لتكريس الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية بأي شكل»[٢].

وبعد عقد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية لم تحدث على مدى عشرين عاماً تغيرات ملموسة في عملية السلام في الشرق

(١) أصبح مناحيم بيجن رئيساً لوزراء إسرائيل في ٢٠ يونيو ١٩٧٧م بعد أن فاز في الانتخابات تكتل «ليكود» الذي يترأسه، ثم قدم استقالته إلى رئيس إسرائيل في ١٥ سبتمبر ١٩٨٣م.

(2) Weizman E. The Battle for Peac, Toronto, 1981, p.190 .

الأوسط. وانبثقت الآمال بذلك مع اقتراب نهاية (الحرب الباردة) مما أتاح في عام ١٩٩١ عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. وبدا أن الدبلوماسية الأمريكية ستتخلى في الظروف الجديدة عن المحاولات لاحتكار النشاط في مجال صنع السلام في الشرق الأوسط ـ فأصبح الاتحاد السوفيتي رئيساً مناوباً للمؤتمر إلى جانب الولايات المتحدة، ومن ثم تسلمت روسيا (المشوار) منه.

وليس بمصادفة أن وافق لدى زوال الدور الاحتكاري الأمريكي يومذاك على المشاركة في المؤتمر جميع أطراف النزاع، أي سورية ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان، وصادق المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على كشف أسماء المندوبين الفلسطينيين في الوفد المشترك الأردني ـ الفلسطيني.

قام الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بإعداد شكل عقد مؤتمر مدريد بإجراء المفاوضات في آن واحد بين إسرائيل والدول العربية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف (حول القضايا العامة) وحول موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة ـ بين إسرائيل والوفد الأردني ـ الفلسطيني. ودل هذا الشكل في المفاوضات على أن التخلي عن الخطوات الانفرادية لم يكن يعني البتة تجاهل الخطوات الجزئية، ولكن في سياق التسوية الشاملة. علماً أن بلادنا التزمت سابقاً أيضاً بوجهة النظر هذه.

لقد أعطى مؤتمر مدريد نبضة إلى تنشيط جهود الأطراف نفسها في النزاع. وفي أواسط التسعينيات جرت في أوسلو سلسلة من اللقاءات السرية بين ممثلي إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق على إجراء المفاوضات. كما لاحت بوادر التحرك على المسار السوري أيضاً، لكن دون أن تخرج عن إطار جس النبض.

المحاولة لإنقاذ (صيغة مدريد)

كان موقف روسيا في هذه الفترة يكمن بما يلي: لا يمكن بلوغ السلام في الشرق الأوسط دون حل قضايا التسوية مع سورية، بالرغم من كل أهمية التحرك على (المسار) الفلسطيني. زد على ذلك أن بقاء القضية السورية دون حل يولد خطراً فعلياً بحدوث التراجع القهقرى على (المسار) الفلسطيني أيضاً. وفي أثناء إحدى محادثاتي مع حافظ الأسد شرحت له رؤيتي للموقف السوري. فوافق الأسد على أن سورية لا تريد من جانب أن تكون الأولى في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، ومن جانب آخر إنها لا تريد أن تكون الأخيرة؛ لأنها في هذه الحالة تصبح لوحدها وجهاً لوجه مع إسرائيل. وأكد حافظ الأسد قائلا:

ـ نحن لا نستطيع بلوغ الحل الشامل بصورة مستقلة، لكننا على أي حال لا يمكن أن نسمح بنشوء وضع تصبح فيه سورية لوحدها في مواجهة إسرائيل.

وفي أواسط التسعينيات، وبالأخص بعد تولي حزب (ليكود) السلطة في إسرائيل، بات من الصعب أكثر التعويل على التوصل

إلى حل لصالح التسوية. وقررت موسكو بأنه ينبغي قبل كل شيء في هذه الظروف التركيز على عدم تراجع عملية السلام إلى الوراء. ولهذا وجب على كافة أطراف النزاع الاتفاق حول قضيتين.

الأولى، حول الالتزام بالتواصل في مجال الاتفاقات التي تم تحقيقها سابقاً. وبأخذ الطابع المديد لعملية التسوية، فإن هذا الأمر اكتسب أهمية إستراتيجية ليس بالنسبة للغرب فقط، بل وبالنسبة لإسرائيل أيضاً، والتي لم تستطع إدراك ضرورة تواصل سياستها لدى تغير القيادات مستقبلاً في الجانب العربي.

والثانية، حول التحرك بصورة متوازية في جميع اتجاهات التسوية، مع مراعاة مشاركة جميع الأطراف العربية في النزاع.

ومما يؤسف له لم تنجح مهمتي حين كنت وزيراً للخارجية الروسية لدى جولتي في الشرق الأوسط (القاهرة ودمشق وتل أبيب وعمان وغزة الفلسطينية) من أجل الحصول على موافقة أطراف النزاع على هذه الاستنتاجات. وقد صادق الزعماء المصريون والفلسطينيون عموماً على المبادرة، أما في دمشق فوافقوا عليها جزئياً، بينما تهربوا في إسرائيل من مناقشتها.

جرت أول زيارة لي إلى إسرائيل بصفتي وزيراً للخارجية في مطلع عام ١٩٩٦، حين كان حزب العمل ما زال في السلطة. وقال شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل بعد أن استمع إلى حججي:

«نحن بحاجة إلى وسيط، وهو الولايات المتحدة». ولدى زيارتي الأخرى إلى إسرائيل، وكانت حكومة نتنياهو قد تولت السلطة، تحسن الوضع لحد ما - على أي حال إنني لم أجد لديه ما يشبه (الحكم القاطع الذي أورده بيريز). لكن لم يحدث تحرك ملموس بموجب التدابير التي طرحتها روسيا.

وللأنصاف لا بد من القول بأنه بعد تولي حكومة باراك السلطة في إسرائيل في مايو عام ١٩٩٩، عملت الولايات المتحدة الكثير في مجال التسوية في الشرق الأوسط. وانضم الرئيس كلينتون إليها بصفته (مدفعية ثقيلة)، حيث قام بزيارات خاصة إلى المنطقة واستقبل مراراً زعماء إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وحذف البرلمان الفلسطيني من ميثاقه البند حول تصفية دولة إسرائيل باعتباره هدف الحركة. وتسنى بمعونة أولبرايت تلمس الاتفاق بصدد محتوى مختلف مراحل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الضفة الغربية. وتحركت آلية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

بيد أن هذا لم يؤد وحتى لم يقرب كثيراً اختتام عملية السلام. وبدأ كلينتون بقدر كبير يربط سياسته الشرقأوسطية، بتكوين الظروف الداخلية في الولايات المتحدة المناسبة أكثر من أجل فوز آل. غور في انتخابات الرئاسة القادمة. طبعاً، ظهر أيضاً سعي

كلينتون إلى أن يدخل التأريخ بصفته الرجل الذي قام بتسوية أحد أخطر النزاعات الإقليمية المديدة، ولهذا لم يكن لديه موقف محدد من القضايا العربية الإسرائيلية.

كما صار باراك رئيس الوزراء يتطلع أكثر إلى الوضع الداخلي في إسرائيل - فهناك أيضاً اقترب موعد الانتخابات، حيث لم تكن لديه كما أظهرت استطلاعات الرأي العام الفرص الكافية للفوز. ولم يبد ياسر عرفات بدوره الاستعداد لاتخاذ قرارات راديكالية، باعتبار أن لديه ما يكفي من الوقت من أجل المناورة.

وأخير، التزم كلينتون بإصرار بخط إبعاد روسيا عن المشاركة على قدم المساواة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد برز ذلك في أثناء لقاء القمة الذي جرى في شرم الشيخ في أكتوبر عام ٢٠٠٠, وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً بشأن تأييد هذا اللقاء. وذكر في الوقت نفسه أن روسيا مستعدة للمشاركة فيه، لكن بالمستوى ذاته كالآخرين. بعبارة أخرى، كان الرئيس الروسي مستعداً للسفر إلى مصر، وأكد هذا في أثناء مكالماته الهاتفية معي. لكن لم توجه إليه الدعوة. وفيما بعد قال ميكيرينج نائب وزير الخارجية الأمريكي: لقد وجهنا الدعوة إلى وزير خارجية روسيا ولكنه لم يأت. لكن المسألة كانت بالذات أنهم وجهوا الدعوة إلى وزير الخارجية بينما كان يمثل الأطراف الأخرى - أي الولايات

المتحدة ومصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وهيئة الأمم المتحدة ـ كبار القادة، ومثل الاتحاد الأوربي مسؤول رفيع المقام في مجال السياسة الخارجية.

واجتاحت الضفة الغربية وقطاع غزة الاشتباكات الدامية على مدى بضعة أسابيع في لحظة انعقاد قمة شرم الشيخ. وقد بدأت بعد أن زار الجنرال شارون زعيم حزب ليكود في إسرائيل منطقة المسجد الأقصى في القدس الشرقية في تظاهرة استعراضية. ورافقت استفزاز الجنرال شارون جوقة من الأصوات القائلة بأن إسرائيل يجب أن تفرض سيادتها بلا منازع على هذا المكان المقدس (والزعم بوجود معبد يهودي هناك قبل بناء المسجد الأقصى). وجاء الرد باندلاع الانتفاضة الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت الحجارة هي السلاح الرئيسي للفلسطينيين. لكن جاء الجواب عليها بإطلاق الرصاص، وسقطت ضحايا من الفلسطينيين يزيد عددهم بثلاثة أمثال عدد الضحايا من الإسرائيليين.

وتوقفت عملية المفاوضات.

لم يتم العمل بالاتفاق حول إيقاف الاشتباكات، والذي بدا أن القرار بشأنه قد اتخذ في شرم الشيخ. واستمر تصعيد العنف. بينما واصل كلينتون أداء (دوره المنفرد) وفي ٩ ـ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠ جرت لقاءات مع عرفات وباراك، لكن دون نتيجة. وبصورة متوازية

عملت روسيا أيضاً، ولكن للأسف ليس مع الولايات المتحدة بصفتهما راعيتي عملية السلام (وذلك بذنب الجانب الأمريكي أساساً). ففي ٢٤ نوفمبر جاء إلى موسكو ياسر عرفات للقاء فلاديمير بوتين. وقد هتف الرئيس الروسي بحضوره إلى باراك رئيس وزراء إسرائيل وطلب من عرفات التحدث مع الزعيم الإسرائيلي.

وجرت المكالمة بينهما، على أن هذا كان أول اتصال بين عرفات وباراك منذ بدء الانتفاضة. لكن الاشتباكات الدامية تواصلت، وبدأ من الجانب الفلسطيني تنفيذ العمليات الاستشهادية، ووجهت إسرائيل ضربات بالقنابل والصواريخ إلى الأهداف المدنية ضمناً.

وفي ٩ ديسمبر أعلن باراك استقالته. وفي ١٩ ـ ٢٤ منه جرت اتصالات فلسطينية ـ إسرائيلية في القاعدة الجوية الأمريكية (بولينغ) بحضور كلينتون. وأعلنت الخطة الأمريكية الجديدة. وعرض لأول مرة الاقتراح حول تقسيم القدس: إلى الأحياء العربية في القدس الشرقية التي تضم مستقبلاً إلى الدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية التي تضم إلى إسرائيل. أما الحرم الشريف حيث يوجد المسجد الأقصى فوضع تحت السيادة الفلسطينية المحدودة، بينما وضع حائط المبكى والحي اليهودي وجزء من الحي الأرمني في القدس القديمة تحت السيادة الإسرائيلية، وأعطيت إلى الدولة

الفلسطينية نسبة ٩٥ بالمائة من الضفة الغربية وجميع قطاع غزة. وأعلن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وباعتقادي أنه كان من الواجب أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية هذه الخطة مع شيء من التحفظات. علماً أنها لم ترق للفلسطينيين في جوانب كثيرة، وهذا ما حدث. لكن خطة كلينتون تضمنت الخطوات لتلبية مطالب الفلسطينيين. وأكن بأنه كان من الواجب أن يثبت هذا الموقف الجديد للولايات المتحدة مع العمل على تطويره لاحقاً، لاسيما وأن قبول الوفد الفلسطيني للاقتراحات الأمريكية كان من شأنه أن يحول دون مجيء شارون إلى السلطة في إسرائيل. وفي كافة الأحوال أن يؤثر على الوضع الداخلي في إسرائيل، وأن يخفف من حدة العداء للفلسطينيين. لكن هذا لم يحدث.

ولربما أن الفلسطينيين لم يستطيعوا قبول خطة كلينتون، كما أعتقد، بسبب الموقف الخاطئ للدول العربية. فإن وزراء الخارجية الذين اجتمعوا في دورة جامعة الدول العربية في ٤ يناير ٢٠٠١ في القاهرة، ومن ثم في ١٠ ـ ١١ يناير في تونس، رفضوا تقديم (أية تنازلات إلى إسرائيل) بصدد اللاجئين والقدس الشرقية.

ولربما أن الفلسطينيين كانوا يأملون في تحقيق بعض المكاسب قياساً إلى خطة كلينتون في أثناء المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين

في طابا المصرية. لاسيما وأن الاتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين استمرت في البداية في ١١ يناير ٢٠٠١ في نقطة حدودية في غزة لبحث قضايا الأمن، ومن ثم التقى عرفات في ١٣ يناير مع بيريز في غزة حيث نوقشت خطة كلينتون أيضاً.

ولا يستثنى احتمال أن يكون ياسر عرفات قد اعتقد بأن تكتيك (التقارب المتشدد) سيعطي ثماره. وفعلاً فإن يوسي بيلين ومحمود عباس (أبو مازن) اللذين ترأسا الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني نجحا في أثناء المفاوضات في ٢١ ـ ٢٧ يناير في طابا في تقريب مواقف الطرفين، أكثر مما أفلح باراك وعرفات في ذلك في أثناء لقاء كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، فإنهما اقتربا عن كثب من التوصل إلى اتفاق حول الحدود، وحققا التقدم في قضية اللاجئين، بفصل حقهم في العودة عن العمليات المؤدية إلى ممارسة هذا الحق. لكن لم توقع أية وثيقة. واكتفى الوفدان فقط بأن اطلعا على ما دونه م. مارتينيس مراقب الاتحاد الأوربي في مفاوضات طابا. ووافقا على الصياغة باعتبارها وثيقة غير رسمية للاتحاد الأوربي.

وبهذا اختتمت القضية. وانتظر الإسرائيليون والفلسطينيون نتائج الانتخابات في إسرائيل، والتي تحددت مسبقاً بتطور الأحداث الماضية.

منابت الإرهاب

في ٦ فبراير ٢٠٠١ فاز تكتل ليكود في الانتخابات، حيث حصل على نسبة من الأصوات تربو على ٦٠ بالمائة.

وجاء شارون إلى السلطة على موجة الاتجاهات المعادية للفلسطينيين في إسرائيل، والتي ولدتها العمليات الاستشهادية، فقام فورا باتباع سياسة متشددة حيال الفلسطينيين. وانتشرت في الغرب، وكذلك في روسيا جزئياً، وجهة نظر مفادها أن الجنرال شارون قرر أن يرد بهذه الطريقة على الأفعال الإرهابية من جانب الفلسطينيين؛ ولهذا يزعم بأن اقتحام الدبابات وقتل الأهالي المسالمين في المخيمات والمراكز السكنية الفلسطينية وتفجير بيوت الفلسطينيين، ليس سوى (تدابير جوابية). والبعض حتى وافق على الرواية الإسرائيلية لكنه يرفض مثل هذه التدابير لكونها تدل على (تمادي) إسرائيل في الرد.

لكن هذا الطرف وذاك على خطأ. ومجمل القضية أن شارون بدأ يمارس نهجه في المبادرة، أما العمليات الإرهابية للفلسطينيين

الموجهة ضد السكان الإسرائيليين فإنها ساعدته موضوعياً على تنفيذ خططه.

لقد أصبح اسم الجنرال شارون منذ وقت بعيد رمزاً للسياسة الرامية إلى عدم السماح بإقامة دولة فلسطينية. وحالما جاءت حكومة ليكود إلى السلطة في إسرائيل اقترح مناحيم بيجن رئيس الوزراء على شارون ـ الجنرال السابق الذي قاد الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي، الرجل الطموح والقاسي للغاية، أن يشغل منصب وزير الزراعة، ووضع في يديه قضايا ليس فقط إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء وتشغيلها، بل عملياً كافة القضايا المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة.

وفي عهد شارون نشطت كثيرة سياسة توطين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة. وكان شارون (الأب الروحي) للمنظمة المتطرفة جداً (غوش ايمونيم) التي وضعت هدفا لها إقامة مستوطنات يهودية في أراضي (إسرائيل الكبرى) دون رخصة حتى من قبل الحكومة الإسرائيلية المتعاطفة معها.

وكان رهان بيجن وشارون على التصفية الجسدية للفدائيين الفلسطينيين قد أدرج في جدول الأعمال في عام ١٩٨٢ قيام إسرائيل بغزو لبنان، حيث وجدت الفصائل المسلحة الرئيسية

لمنظمة التحرير الفلسطينية. وخطب جورج بول النائب السابق لوزير الخارجية الأمريكي مندوب الولايات المتحدة السابق في هيئة الأمم المتحدة، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي فقال: «إن غزو لبنان لم يكن عملية دفاعية. بل كان محاولة للقضاء على المعارضة الفلسطينية الوحيدة المعترف بها شرعياً، بغية أن تمضي إسرائيل قدماً ودون مقاومة في استيطان الأراضي المحتلة. هذا هو وضع الأمور». ومضى جورج بول يقول: «في أثناء المحادثة مع الجنرال شارون في إسرائيل ألمح لي بكل جلاء إلى أن إستراتيجيته البعيدة المدى تكمن في إخراج الفلسطينيين من الضفة الغربية»، و«إبقاء عدد كاف من الأفراد هناك من أجل العمل» كما قال شارون لأحد أصدقائي.

ويرتبط باسم شارون قتل آلاف الفلسطينيين وبينهم نساء وأطفال في مخيمي اللاجئين صبرا وشاتيلا في لبنان. وقد نفذ هذه الجريمة البشعة أفراد الكتائب اللبنانية (منظمة المسيحيين المارونيين) تحت إشراف العسكريين الإسرائيليين. وجاء في تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية، التي تشكلت بطلب من الرأي العام الإسرائيلي الذي شجب ما حدث، أن وزير الدفاع شارون توجه في ١٥ سبتمبر عام ١٩٨٢ إلى مقر الكتائب حيث جرى الاتفاق على (تمشيط المخيمات الفلسطينية). وفي اليوم التالي أي في ١٦

فبراير كان شارون يراقب (التمشيط) الدموي من سطح بيت قريب من مخيم شاتيلا.

لقد غادر الفلسطينيون المسلحون لبنان، وافتتح مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وبعد مضي عشرين عاماً أعلن شارون جهاراً بأنه (أخطأ) حين لم يقض على عرفات في بيروت. وينبثق الحقد السافر على عرفات من أن شارون يعتبر زعيم منظمة التحرير الفلسطينية عقبة في طريق تنفيذ خطته في الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، ولهذا بالذات عارض شارون المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في أوسلو، والنتائج التي تحققت هناك.

لذا فإن سلوك شارون بعد أن ترأس في عام ٢٠٠١ الحكومة الإسرائيلية كان معروفاً مسبقاً تماماً وغير قابل للتأويلات المختلفة. لاسيما وأنه كرر مراراً في سياق حملته الانتخابية وكذلك في منصب رئيس الوزراء أقواله المحددة تماماً، وهو لا يعوزه الثبات على مواقفه.

إن الحقائق والتعليقات الواردة لا علاقة لها البتة بدعم الأفعال الإرهابية، حتى بصورة غير مباشرة، ضد إسرائيل. فلا يمكن تبرير هذه الأفعال حتى في حالة كونها كرد فعل من جانب الفلسطينيين، كما لا أبرر الأفعال الإرهابية من جانب إسرائيل. إن مقابلة الإرهاب بالإرهاب لم يكن له أبداً ولن يكون له مستقبل تاريخي. فإن جميع

الأفعال الإرهابية تقود عملية التسوية في الشرق الأوسط الى طريق مسدود، سواء أكان منفذوها أفراد انتحاريين أم الجيش النظامي. فهي تسحب البساط من تحت المفاوضين الحاليين والمحتملين الذين يراد منهم عمل كل ما في وسعهم من أجل إحلال السلام، كما أنها تقضي على آفاق الوجود الآمن للناس في جميع منطقة الشرق الأوسط، بل وخارجها أيضاً، وتشهر سيف ديموقليس فوق رؤوس الأنظمة المعتدلة العربية التي تتبع خطأً بناء حيال إسرائيل.

علماً أن الاتحاد السوفيتي، وليس روسيا فقط، كان بالرغم من شتى التلفيقات يدين بحزم الأفعال الإرهابية في الشرق الأوسط بغض النظر عن الجهة التي نفذتها. ونحن كنا دوماً نعتبر التطاول على الأهالي المسالمين أمراً لا مبرر له مهما كانت الاعتبارات الفكرية أو السياسية سواء (دوافع النضال الوطني ـ التحريري) أم ضرورة (ضمان سلامة) أبناء البلاد أو غير ذلك، وبعبارة أخرى من يعتمد مقولة (الغاية تبرر الوسيلة) وبهذه الوسيلة بالذات عمل المتطرفون من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وتحملني الذاكرة بهذه المناسبة إلى أواخر السبعينيات حين توجهت إلى بيروت مع يو. جريادونوف (السفير في الأردن لاحقاً) بتكليف من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي (كان الجميع يتلقون الأوامر يومذاك من مركز واحد) إقناع قيادة الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين بالكف عن خطف الطائرات. وأجاب قادة الجبهة عن سؤالنا حول أهداف عمليات الخطف هذه بقولهم «إنهم يريدون أن يفكر الإسرائيليون في نهاية المطاف في الأمر وأن يطلبوا من حكومتهم إجراء المفاوضات» مع الفلسطينيين. لكن في واقع الأمر - وكما أبلغناهم في أثناء هذا اللقاء - كانت عمليات اختطاف الرهائن تدفع المجتمع الإسرائيلي الى أحضان الذين اعتمدوا التدابير القصوى في محاربة الفلسطينيين، كما تدفع الرأي العام العالمي إلى الوقوف ضد الفلسطينيين.

ولم تكن مثل هذه المهام تتكلل بالنجاح دوماً، لكن في هذه المرة حالفنا النجاح. فقد أكد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لاحقاً أن امتناعهم عن خطف الطائرات جرى تحت ضغوط الاتحاد السوفيتي.

أما فيما يتعلق الأمر بشارون فإنه لم يتخل أبداً عن الرهان على الإرهاب حيال الفلسطينيين الذين ينوي ضم أراضيهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإبعاد أهلها إلى ما وراء نهر الأردن. وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان قال شارون: «إن اليهودية والسامرة تعودان لنا.. وكذلك غزة، جميع قطاع غزة»[1] وحين زار شارون الولايات المتحدة في ٢٧ أغسطس ١٩٨٢ قال بعد اجتماعه مع

(1) The Tsimes, 30.8 1982.

شولتز وزير الخارجية الأمريكي: «لن توافق إسرائيل أبداً على قيام دولة فلسطينية ثانية... إذ توجد الدولة الفلسطينية. إن الأردن هو الدولة الفلسطينية»[1].

ويمكن استخلاص استنتاج مفاده أن شارون كان وبقي من أنصار فكرة حل القضية الفلسطينية على أساس (خطة آلون) المجددة (تنسب هذه الخطة إلى وزير الخارجية الإسرائيلي في فترة ١٩٧٤-١٩٧٧). وتقضي هذه الخطة بنشر القوات الإسرائيلية في منطقة عرضها ١٥ كيلومتراً على امتداد نهر الأردن في أراضي الضفة الغربية (الحدود العسكرية لإسرائيل) وفي عدد من النقاط الأخرى، وإبقاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والمعابر المؤدية إليها تحت سيطرة إسرائيل مع وضع قسم من أراضي الضفة الغربية تحت السيطرة الإدارية للأردن. ومن الواضح أن شارون قام بتكييف الطور الختامي من خطة آلون - أي تسليم جزء من الضفة الغربية إلى الأردن - (لتناسب متطلبات العصر).

وبعد أن أصبح شارون رئيساً للوزراء أعلن عن تأسيس"المنطقة العازلة) في الضفة الغربية في حالة موافقة الفلسطينيين على التنازل عن نصف أراضيها. وفي مايو ٢٠٠٢ قدم شارون شرحاً مفصلاً لخطته في خطاب ألقاه في مؤتمر عقد في القدس. فهو

(1) Middle East International, 3.9 1982.

وافق على تفكيك قسم ضئيل من المستوطنات الإسرائيلية ـ المتفرقة البعيدة عن المناطق السكنية الرئيسية، و(إعطاء) (الدولة الفلسطينية المؤقتة) حوالي نصف أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخصيص النصف الآخر لبناء مستوطنات إسرائيلية والمعابر المؤدية إليها وأماكن مرابطة الوحدات العسكرية الإسرائيلية، وربط أجزاء (الدولة الفلسطينية المؤقتة) (المقسمة بمعابر أنفاق). وحسب قول شارون فإن هذه الدولة المؤقتة) لا يمكن أن تقوم إلا بعد (إنهاء الإرهاب وتعميق الإصلاحات الديمقراطية) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتغيير القيادة الفلسطينية ومنها عرفات.

وخصص شارون فترة ١٠ ـ ١٥ عاماً من أجل هذه التسوية (على مراحل) والتي يمكن أن تتحول إلى تسوية دائمة إذا ما أثبت الفلسطينيون نضوجهم السياسي.

ويعني (حل) القضية الفلسطينية هذا على طريقة شارون ليس فقط الشطب على اتفاقيات أوسلو، بل التخلي تماماً عن صيغة المبادرة التي طرحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله وأيدتها جامعة الدول العربية ـ أي الاعتراف بإسرائيل مقابل سحب قواتها من الأراضي التي احتلتها في عام ,١٩٦٧ علماً أن هذه المبادرة كانت تشكل تغيراً كبيراً في الموقف العربي ـ إذا كان العرب يطالبون سابقاً بأن ترسم حدود إسرائيل بالشكل الذي حددته

الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، أي دون الأراضي الواسعة التي ضمتها إسرائيل إليها بنتيجة الحرب الفلسطينية التي أعقبت قيام هذه الدولة. وقد أيدت واشنطن أيضاً مبادرة الأمير عبد الله. لقد تزامنت خطة شارون مع خطة بوش التي رغم أنها تشبه (مشروع شارون) في بعض الاتجاهات إلا أنها تختلف عنها. فهل أراد شارون أن يجر الرئيس بوش أكثر إلى رؤيته (لحل) القضية الفلسطينية؟

سنتحدث عن خطة بوش في وقت لاحق. ودعنا نعود الآن إلى الأحداث التي أعقبت زيارة زعيم الليكود (البريئة) إلى منطقة المسجد الأقصى.

مـأزق شـارون

بعد اندلاع موجة العنف التي أدت إلى إحباط المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية اقترح طريقان لاستئنافها. وكلاهما أمريكيان ويكمل أحدهما الآخر. فخطة ميتشل - اللجنة التي ترأسها زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي ميتشل، قدمت اقتراحات بشأن اتخاذ تدابير الثقة. أما خطة تينيت - مدير المخابرات المركزية فقدمت تدابير أمنية - ونصت الخطتان إجمالاً على إيقاف إطلاق النار، وسحب الدبابات الإسرائيلية إلى الخط الذي كانت توجد فيه قبل الانتفاضة، وإيقاف إسرائيل للنشاط الاستيطاني، واتخاذ الفلسطينيين التدابير ضد الإرهابيين، والعودة إلى طاولة المفاوضات. وقد وافق كلا الجانبين على هذه الخطة وتلك قولاً. أما في الواقع فإن إسرائيل كانت بعيدة عن التوقف عن توسيع المستوطنات الموجودة وبناء أخرى جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن شارون وغيره من القادة الإسرائيليين حتى لم ينبسوا بكلمة حول هذه الموضوع، واستمر توسيع النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. علماً أن هذه المسألة تعد من أكثر

القضايا (إثارة للإزعاج)، علاوة على أنه بدأت في هذا الوقت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

ولم تقبل إسرائيل أيضاً اقتراح تينيت بشأن (ربط) وقف إطلاق النار برفع الحصار فوراً عن المراكز السكنية الفلسطينية. ولم ينفذ الجانب الفلسطيني أيضاً طلب تينيت بشأن اعتقال قادة المنظمات التي أعلنت مسؤوليتها عن العمليات ضد السكان المسالمين الإسرائيليين.

وحال دون استئناف المفاوضات موقف إسرائيل التي أصرت على أن تكون هناك فترة توقف بعد إيقاف إطلاق النار) من أجل التحقق من استقراره وثباته). ان مطلب (التهيئة قبل إجراء المفاوضات) يمكن - وهو ما كان يدركه شارون وحاشيته - أن ينسف موضوع التسوية نفسه. فلا يمكن أن يقام فوراً حاجز لا يتسلل عبره بعض الزمر الإرهابية؛ ففي ظروف غياب الدولة الفلسطينية، وحتى في وقت إجراء المفاوضات حول هذا الموضوع، لم يكن عرفات قادراً على إيقاف الاستشهاديين الأفراد. وهذا الحاجز - قد يكون في الفترة الأولى على قدر معين من الضمانية - لا يمكن إقامته إلا بعقد اتفاقية حل وسط فلسطينية - إسرائيلية، يجب أن يبحث فيها موضوع إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالارتباط) مع تكوين آلية عمل هذه الدولة ضد الإرهابيين بالاشتراك مع إسرائيل. وفي هذه الظروف فقط تنشأ فرصة واقعية لضمان أمن إسرائيل.

وعموماً مارس تأثيره عدم الارتباط الكافي للتدابير التي اقترحها ميتشل وتينيت، وعدم تناسبها زمنياً، والشيء الرئيس غياب الآلية الدولية القادرة على إيصال الأمور إلى الحل الوسط بين الجانبين.

وبنتيجة ذلك لم توقف خطة ميتشل وخطة تينيت الاشتباكات، وبدأ يمارس عمله في هذه الظروف المنطق الداخلي الذي قاد إلى تصعيد أعمال العنف. وانتقلت الانفجارات إلى داخل الأراضي الإسرائيلية نفسها، واقتحمت الدبابات الإسرائيلية المدن الفلسطينية. في البداية بشكل غارات، ثم جرى الاحتلال الثاني لأراضي السلطة الوطنية التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية بنتيجة المفاوضات التي جرت بمشاركة الأمريكيين في أوسلو. وهلك الناس المسالمون، وكانت القيادة الفلسطينية عاجزة عن إيقاف الإرهاب ضد السكان المسالمين الإسرائيليين وكذلك عن التصدي الفعلي (لأعمال الانتقام) الدموية من قبل الجيش الإسرائيلي.

في أواخر مايو عام ٢٠٠١ قمت بجولة في بعض الأقطار العربية حين كنت رئيساً للكتلة النيابية (الوطن ـ روسيا كلها) في مجلس الدوما. فالتقيت الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس المصري حسني مبارك وعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وغيرهم. وكان التوتر الشديد يسود المنطقة العربية. ولم

يكن بالمستطاع تحسس هذا الوضع في المجتمع العربي من مكان بعيد بصورة كاملة. وقال حسنين هيكل الكاتب الإعلامي المصري المعروف وهو من معارفي القدامى: إن النخبة العربية تشعر بالإحباط بسبب جزع الفلسطينيين لتلقي الضربات ممن كانوا يعتبرونهم شركاءهم في المفاوضات حتى وقت قريب. والإحباط يمكن أن يستثير المشاعر في الشارع فيثور على الأنظمة العربية التي تواصل إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (وقصده مصر والأردن). وإذا لم يتم التدخل الحازم من الخارج فتسود المنطقة كلها أوضاع الفتنة والاضطرابات.

وهذه الأقوال كانت تعكس واقع الأمور.

وقد أضاف الرئيس حسني مبارك إلى هذا التقييم قوله: إن من واجب روسيا وأوربا أن تقولا كلمتهما. ودون ذلك لا يمكن استئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. كما لا يمكن دون ذلك تنفيذ خطة ميتشل والمبادرة المصرية ـ الأردنية. علماً أنهما تضعان كشرط أولي لاستئناف المفاوضات أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الحدود التي كانت تشغلها قبل الانتفاضة.

فهل كان من الممكن القول عموماً في ذلك الوقت بأن الفرص متوفرة للتطبيع؟ ولدي الجرأة على القول بأن الجانب العربي مستعد لذلك، وبضمن ذلك الفلسطينيين الذين مارس الزعماء العرب تأثيراً كبيراً عليهم.

عندمـا زرت لندن في خـريف عـام ٢٠٠١ بدعـوة من البنك الأوربي للإنشاء والتعمير من أجل المشاركة في ندوة حول القضايا الاقتصادية، التقيت هناك اثنين من رجال القيادة الفلسطينية. وقد اقتنعت بعد الحديث معهما بأن الفلسطينيين ما زالوا يعتبرون خطتي ميتشل وتينيت بمثابة مخرج من الوضع، في حالة تحديد جدول زمني واقعي وخاضع للرقابة من أجل تنفيذهما.

وبعد هذه المحادثة نشرت في صحيفة (الشرق الأوسط) مقالة تضمنت الاقتراحات التالية: اتخاذ التدابير الفعلية الرامية إلى إيقاف إطلاق النار دون إصدار بيان جديد حول إيقافه من الجانبين، بل البدء بتنفيذ هذه التدابير فوراً. يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها بلا تأجيل، وان تتخلى علناً عن نواياها في إذلال قادة ونشطاء الحركة الفلسطينية، وإلغاء الأمر بصدد إطلاق النار على أي فلسطيني يحمل السلاح لأغراض وقائية، إذ يمكن أن يحمل السلاح من يحاول عرقلة تدبير وتنفيذ العمليات الإرهابية أيضاً[1]، ويجب أن يتخذ الجانب الفلسطيني الخطوات لدرء العمليات الإرهابية والإعلامية عن هذه الخطوات.

---

(١) أعلن أمين الهندي مدير المخابرات العامة الفلسطينية أن جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني لن يستطيع تنفيذ التزاماته إذا لم تفرج إسرائيل عن المئات من رجاله المعتقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما بعد اقترحت أن تعلن حكومة إسرائيل جهاراً عن إيقاف النشاط الاستيطاني. وكان بالمستطاع القيام بذلك بموجب اتفاق مسبق في وقت واحد مع صدور بيان فلسطيني بشأن الموافقة على إبقاء بعض المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ويتبين في خطاب دينيس روس كبير المفاوضين سابقاً من الجانب الأمريكي في معهد قضايا سياسة الشرق الأوسط في واشنطن أن الفلسطينيين قدموا إلى الإسرائيليين في كامب ديفيد تنازلات كبيرة بهذا الشأن. فهل هذا لم يكن من الممكن إيراده في وقت واحد وبالارتباط مع تراجع إسرائيل عن توسيع النشاط الاستيطاني؟ ووجب بعد تبادل هذين الإعلانين الجلوس فوراً إلى طاولة المفاوضات. ومن الواضح بأنه لن يتسنى في الفترة الأولى تجنب حدوث بعض المماحكات، ولكن اهتمام الجانبين بتطوير عملية المفاوضات يمكن أن يغدو الأساس الذي يبنى عليه الاستقرار.

وجرى التأكيد في المقالة على ضرورة الاتفاق منذ البداية بشأن المشاركة الدولية في أمرين هما:

الأول: توسيع تركيبة بعثة الوساطة - الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة، وربما مصر والأردن باعتبار أن لديهما علاقات تعاقدية مع إسرائيل.

أما الأمر الآخر في النشاط الدولي للتسوية في الشرق الأوسط فهو حضور المراقبين الدوليين في المكان تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة.

لقد عملت روسيا ـ وأنا أعرف هذا ليس من السماع ـ الكثير من أجل تغيير الوضع في الشرق الأوسط. ودلت على هذا المكالمات الهاتفية الكثيرة بين الرئيس بوتين وكل من كلينتون وباراك وعرفات والأسد ومبارك وبوش وبلير وشيراك وشرودر وغيرهم. كما كان موضوع الشرق الأوسط حاضراً في نشاط وزارة الخارجية الروسية ولقاءات إيجور إيفانوف مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ووزراء خارجية الدول الأخرى. وكرست زيارات إيفانوف إلى الشرق الأوسط ولقاءاته مع قادة إسرائيل ومصر والأردن والزعيم الفلسطيني وسورية ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق إلى بحث قضايا التسوية. لكن الإدارة الأمريكية لم تكن في هذه الفترة تميل إلى اتخاذ موقف فعال، ودون هذا كان من المستحيل بلوغ التسوية.

حاولت روسيا ليس إيجاد حل إستراتيجي لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي فقط، بل والتحديد الزمني الفعلي للخطوات المثلى التي يمكن القيام بها من أجل الحؤول دون تصعيد الوضع المتوتر، وفي الوقت نفسه التهيئة للحل الشامل الصعب. وقد تجلى ذلك مثلاً حين جاء شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل إلى موسكو في ذروة الأحداث في مايو عام ٢٠٠١، وقد علمت أن القادة الروس أكدوا في المحادثات معه على ضرورة إيقاف الضغوط القسرية

المبالغ فيها ضد الفلسطينيين و(عمليات الانتقام) التي كانت تقود فقط إلى تصعيد النزاع. وأكد الرئيس بوتين في الحديث مع بيريز على أن روسيا تعارض أية أفعال إرهابية، مهما كانت الجهة القائمة بها، ولكن حين يجري في أعقاب تفجير يقوم به شخص منفرد شن الغارات الجوية على الأحياء السكنية وتهديم المنشآت المدنية البحتة، ومصرع مئات الأهالي المسالمين، فإن هذا يقود فقط إلى تأجيج المشاعر وإلى الطريق المسدود. ولئن كان البعض يعتقد بأن كلمة واحدة من عرفات تكفي لإيقاف الانتفاضة فهو على خطأ كبير، فالنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد بلغ حداً عميقاً يجعل الكلمات والنداءات غير كافية.

وفي الأحاديث مع شمعون بيريز طرح اقتراحان عمليان هما: عقد اجتماع آخر في شرم الشيخ من أجل استحداث تركيبة جديدة لبعثة الوساطة، بحيث تكون جماعية في هذه المرة، وتنفيذ مهمة كوفي أنان السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. وكان خصوم هذه المهمة يقولون إن كوفي أنان ذهب في حينه إلى بغداد لكنه لم يعمل أي شيء في المجال العملي من أجل (تهدئة العراق). لكن من المعروف بأنه حدث مراراً إبان الأزمة المحيطة بالعراق درء العمليات العسكرية الأمريكية ضد بغداد، بإجبارها على الانصياع بالوسائل السياسية لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وهذا يرتبط بنجاح مهمة كوفي أنان في العراق. وإذا ما لم يتسن مع هذا تفادي توجيه الضربة إلى العراق لاحقاً فإن الذنب يقع عندئذ على كوفي أنان، وبصورة رئيسة على باتلر رئيس اللجنة الدولية الخاصة الذي مارس بجلاء دوراً استفزازياً وغيره.

ومما يؤسف له أن الاقتراحات الروسية التي وردت في المحادثات مع بيريز لم ترفض، كما لم تطبق في الواقع.

أما تصعيد العنف فقد استمر؛ فرغم احتجاجات الرأي العام العالمي احتلت إسرائيل المدن الفلسطينية مجدداً. وصدرت لإرضاء الرأي العام الغربي بيانات حول نوايا إسرائيل في سحب قواتها خلال أيام معدودات، لكنها كانت تسحب في مدينة في الضفة الغربية بينما تدخل إلى مدينة أخرى. وكانت الذروة قيام القوات الإسرائيلية بشن هجوم على المخيمات الفلسطينية حيث قتل مئات الناس.

في الوقت نفسه نفذ شارون عمليات موجهة ضد ياسر عرفات شخصياً. فقد طوقت الدبابات الإسرائيلية مقره في رام الله، ومنع عرفات من مغادرته والاتصال مع أي أحد دون رخصة من العسكريين الإسرائيليين. وأعلن شارون أنه لا يعترف عموماً بعرفات كزعيم للفلسطينيين، وصدرت في إسرائيل أصوات تدعو إلى تصفية عرفات جسدياً أو إخراجه من الأراضي الفلسطينية قسراً.

وبات واضحاً أن شارون يوجه جميع جهوده نحو دفن فكرة الدولة الفلسطينية نهائياً. والجدير بالذكر أن شارون ركز في هذه الفترة في تصريحاته ليس فقط على وجوب خروج عرفات، بل والأكثر من ذلك على الزعم بأنه لا توجد اتفاقات تم التوصل إليها في أوسلو وكذلك في أثناء المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي أعقبتها.

لكن شارون لم يفلح في التنكيل بعرفات حتى النهاية. إذ هاج العالم العربي وعمت مظاهرات الغضب كافة الأقطار العربية. وفي الأردن ترأس الملك المظاهرات، وهذا أمر له دلالته؛ لأن هذه البلاد ذات اتجاه موال للغرب علاوة على أنها تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ولكن دون أخذ هذا بنظر الاعتبار فقد شدد الاتحاد الأوربي موقفه من إسرائيل.

وفي ١٢ مارس عام ٢٠٠٢ صوتت الولايات المتحدة سوية مع الدول الأخرى على قرار لمجلس الأمن الدولي يدعم فكرة إقامة الدولة الفلسطينية. وفي ٤ أبريل أعلن الرئيس بوش بأنه سيوجه كولن باول وزير الخارجية إلى الشرق الأوسط وطلب من إسرائيل إيقاف الهجمات العسكرية على أراضي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وسحب قواتها من المدن المحتلة هناك. كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي بدوره عن نيته في لقاء عرفات في رام الله.

واعتبرت المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس الروسي مع ياسر عرفات دعماً قوياً للزعيم الفلسطيني.

ربما أن سياسة شارون أثارت لأول مرة مثل موجة الاحتجاج الدولي هذه. ولكن شارون رفض بالرغم من ذلك التخلي عن فكرة (التخلص) من عرفات. وبعد مناقشات حامية في اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ليلة ٣ مارس أبلغ شارون الضباط بأنه ما زال يأمل في إبعاد الزعيم الفلسطيني. علماً أنه أشار عندئذ إلى بعثة الممثلين الأوربيين (التي ستتم في الأيام القادمة) بهدف إقناع عرفات باقتناء (تذكرة طائرة في اتجاه واحد). ولا بد لي بهذا الصدد من استعادة الذكريات حول كيف زارني في مارس عام ٢٠٠٢ بموسكو وزير الخارجية الإيطالي السابق جاني دي ميكيليس الذي يعمل حالياً بنشاط في الدولية الاشتراكية. وقد عرض علي بصورة مفاجئة أذهلتني بأن أرافقه إلى الأراضي الفلسطينية من أجل إقناع عرفات، باستغلال علاقاتي معه على مدى أعوام طويلة، بأن يتخلى عن منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ويسافر إلى خارج فلسطين. وحسب رأيه فإن هذا سيخفف من حدة توتر الوضع. طبعاً، إنني أجبته بالرفض.

وصف شارون اللقاء المرتقب بين كولن باول وياسر عرفات بأنه (خطأ فاحش). وتشير كافة الدلائل إلى أنه كان مستعداً حتى لعدم

موافقة الولايات المتحدة قولاً بصدد مستقبل عرفات، لإدراكه - طبعاً - بأن هذا سيؤدي إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة لم يكن شارون ليلقى التأييد لدى الكثيرين، وحتى أغلبية أنصاره.

لم يجرأ شارون على إبعاد عرفات دون الحصول على (صك غفران) من بوش. كما لم يحصل الموافقة على ذلك كما يبدو حتى في أثناء زيارته إلى واشنطن في مايو؛ لأن بوش أخذ بنظر الاعتبار مواقف الدول العربية الكبرى.

وما كان بوسع شارون أن يتجاهل أيضاً عندئذ الوضع الداخلي في إسرائيل، ولاسيما إعلان بن إيليعازر وزير الدفاع الذي تولى في ذلك الحين رئاسة حزب العمل، حيث قال: إن حزبه سيغادر الحكومة الائتلافية لشارون في حالة اتخاذ قرار بصدد إبعاد عرفات. على أي حال، وحتى لدى تصاعد موجة العداء للفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي، فلم تحظ خطة شارون المتطرفة بالدعم القوي بدرجة كافية.

من جانب آخر يغدو واضحاً أكثر فأكثر أن استمرار عمليات الفلسطينيين ضد السكان المسالمين يخلق الذريعة لدى القوى الإسرائيلية التي اختارت طريق نسف التسوية على أساس الحل الوسط. وقد أدرك عرفات والمقربون منه ذلك فحاولوا بدعم مصر

وبعض الأقطار العربية الأخرى إيقاف العمليات الاستشهادية - الفردية، ولكن لم يحالفهم التوفيق. بينما أتاحت هذه العمليات إلى شارون إبعاد إسرائيل أكثر فأكثر عن العملية التي بدأت في أوسلو. وبعد أن جرى في ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٢ إطلاق النار على جماعة من المستوطنين الإسرائيليين أعلن شارون ان بروتوكول الخليل لعام ١٩٩٧ قد (فقد مفعوله) علماً أنها الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية الوحيدة التي وقعت في الفترة الانتقالية، وتنص على الوضع المؤقت للخليل تحت إشراف دولي. وفي الوقت نفسه أعلنت القيادة الإسرائيلية عن (إيقاف العمل) بخطة استعادة الأمن على المراحل المتفق عليها مع الفلسطينيين، والتي كان المقرر البدء بها في بيت لحم.

الفرصة الوحيدة

في مطلع يونيو عام ٢٠٠٢ طرحت الولايات المتحدة مجدداً من طرف واحد خطة للتسوية عرفت باسم خطة بوش. ولا ريب في أن الجانب الإيجابي لهذه الخطة يتمثل في إعلان قيام الدولة الفلسطينية باعتباره من الأهداف الهامة للتسوية. ووصفت القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها قوات احتلال. وتمت هذه الخطوات لإرضاء العرب. وفي الوقت نفسه كان من المقرر أن تقام الدولة الفلسطينية نهائياً بعد مرور ثلاثة أعوام، دون أن تعين حدودها في خلال هذه الفترة.

وربط تحول هذه الدولة (المؤقتة) إلى كيان دولة متكامل بقيام الجانب الفلسطيني بإجراء الإصلاحات مع وجوب تغيير القيادة الحالية. وبدت خطة بوش من هذه الناحية بمثابة قبول الولايات المتحدة لموقف شارون، الذي كانت واشنطن ترفضه سابقاً.

إذن ما هو الطريق المحتمل نحو تسوية أزمة الشرق الأوسط في الظروف الناشئة؟ طبعاً، يجب بدء العملية من إيقاف إطلاق

النار. لكن لا يمكن تحقيق النجاح النهائي إلا في حالة تولي المسؤولية عن ذلك مجموعة (خارجية) لا تقتصر على تنظيم استئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، بل تعد نفسها خطة حل وسط للتسوية.

وبدا جلياً أن فكرة توسيع بعثة الوساطة لتسوية النزاع أصبحت بلا رجعة. وفي ٢ مايو دعت الولايات المتحدة سوية مع روسيا إلى عقد اجتماع (رباعي) لوسطاء الدوليين حول الشرق الأوسط ـ من ممثلي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي وهيئة الأمم المتحدة. وفي لقاء القمة الروسية ـ الأمريكية في ٢٤ مايو ٢٠٠٢ صدر بيان مشترك حول الوضع في الشرق الأوسط جاء فيه أن روسيا والولايات المتحدة تؤيدان استغلال اللقاء الدولي من أجل إعطاء نبضة شديدة إلى قضية تحريك السلام في المنطقة.

وفي أواسط سبتمبر عام ٢٠٠٢ طرح (رباعي) الشرق الأوسط خطة لتسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وكان الهدف النهائي لها إعلان قيام الدولة الفلسطينية. وتتألف الخطة من ثلاث مراحل، فيجب قبل نهاية عام ٢٠٠٢ أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، أي قبل احتدام الوضع بشدة: حدد الخط الفاصل الذي يجب أن تسحب إليه القوات الإسرائيلية في

عملية المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية المتوقفة على أساس اتفاقيات أوسلو، وفي الوقت نفسه يجب أن ينشط الفلسطينيون مكافحتهم للإرهابيين.

وفي المرحلة نفسها، وفي مطلع عام ٢٠٠٣، يجب إجراء الانتخابات في فلسطين. وهذا ضروري أيضاً لأن شارون هدم ـ وقد أفلح في ذلك ـ البنية الأساسية للسلطة في الأراضي الفلسطينية.

ويتم في وقت واحد عقد اجتماع على مستوى الوزراء للجنة التنسيق المؤقتة بهدف دراسة سبل التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأهمية هذا اللقاء بادية للعيان، لأن الأقطار العربية ولاسيما المنتجة للنفط، يمكن أن تغدو الدول المانحة الرئيسة التي تمول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الفلسطينية القادمة. ويتسم بأهمية بالغة إشراك إسرائيل في هذه العملية آخذاً بنظر الاعتبار علاقاتها الاقتصادية المتينة مع الضفة الغربية وقطاع غزة (ليس في التجارة فقط، بل في العمالة أيضاً حيث يعمل في إسرائيل عشرات آلاف الفلسطينيين). ويجب على إسرائيل قبل كل شيء أن تنهي حصار المناطق الفلسطينية وأن توقف منذ البداية النشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، وهذا يرد أيضاً في بيان الوسطاء الدوليين بشأن تسوية أزمة الشرق الأوسط.

أما المرحلة الثانية فتشمل عام ٢٠٠٣ وتقضي بإقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة. ولا بد من الإشارة إلى أنها تعتبر مرحلة بينية تقود إلى الوضع الدائم، القائم ضمناً على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.

كما أنها تعتبر خطوة نحو التسوية الشاملة للنزاع العربي - الفلسطيني، على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي المرقمة ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ وتفويض مدريد، ومبدأ (الأرض مقابل السلام) وتنفيذ جميع الاتفاقيات الموجودة بين الطرفين.

لقد أكد (الرباعي) على بقاء أهمية المبادرة السعودية التي صادقت عليها القمة العربية في بيروت، والتي تعتبر جزءاً ذا أهمية حيوية من أساس الجهود الدولية الرامية للتحرك نحو السلام الشامل في كافة الاتجاهات، ومنها المسار السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي.

وفي المرحلة الثالثة - في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ - ستتخذ على أساس المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية قرارات بصدد جميع قضايا وضع الدولة الفلسطينية.

وأعلن بأن (الرباعي) سيعمل بصورة دائمة، بمتابعة تنفيذ الطرفين للبنود المثبتة في (خارطة الطريق) (هكذا سميت اقتراحات (الرباعي) هذه.

وكان من الطبيعي أن يركز (الرباعي) بصورة خاصة على النتائج الإجمالية في مجال الأمن. ودعا الوسطاء الدوليون بهذا الصدد الفلسطينيين إلى إصلاح الجهاز الأمني، وتعزيز النظام العام، ومكافحة الإرهاب. وبتوصية (الرباعي) يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعاودوا التعاون في مجال الأمن.

وتأجل انعقاد مؤتمر تسوية النزاع في الشرق الأوسط إلى (اللحظة المناسبة).

وتنبغي الإشارة، بلا ريب، إلى الشحنة الإيجابية التي ولدتها مبادرة تكوين شكل جديد مبدئياً لمهمة الوساطة من قبل مجموعة (الرباعي). إذ إنها أخذت لدى تقديم اقتراحاتها وتوصياتها برأي وزراء خارجية مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسورية باعتبارهم يمثلون لجنة جامعة الدول العربية وكذلك ممثلي إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد غدا هذا كله ممكناً فقط بنتيجة تقارب مواقف روسيا والولايات المتحدة. بيد أن التطور اللاحق للأحداث في الشرق الأوسط لم يكن ـ ويا للأسف ـ مبرمجاً مسبقاً.

وإذا ما سارت الأحداث وفق (خارطة الطريق) فستحل اللحظة الحرجة التي توضع فيها على طاولة المفاوضات المشاكل المتعلقة بالوضع النهائي للدولة الفلسطينية: أي ترسيم الحدود وتحديد

وضع القدس ومصير اللاجئين والمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. وأنا على يقين من أن (الرباعي الدولي) يجب ألا يكتفي بإعداد مسار التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، بل أن يقترح على الجانبين أيضاً القبول بالحلول الوسط حول جميع هذه القضايا لدى حلول عام ٢٠٠٤.

وفي نهاية المطاف تعد خطوة واعدة فقط مسألة فرض شروط التسوية بصورة إلزامية وفق الحلول الوسط على الجانبين من الخارج. ولا يستثنى احتمال وجود الكثيرين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبينهم شخصيات مسؤولة، الذين ينتظرون هذا (الفرض) بغية التخفيف من ردود فعل القوى المتطرفة، باعتبار أنه لم يكن هناك من مخرج آخر سوى القبول بخطة التسوية المطروحة، وإلا فقد يتغير الوضع بشدة ليس في صالح الطرف الرافض لها.

وبالمناسبة، يمكن تذكير خصوم التدخل الخارجي الذي يتم بشكل ضغوط على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بأن إقامة دولة إسرائيل لم تتم في عملية مفاوضات بين العرب واليهود، بل فرضها المجتمع الدولي.. فهو قد فرض على العرب وجود الدولة العبرية في فلسطين، بينما يفرض على اليهود إقامة دولة أخرى عربية في فلسطين. بينما تفرض على أولئك وهؤلاء حدود الدولتين ووضع القدس.

فلماذا لا يتكرر أسلوب العمل من قبل المجتمع الدولي فيما يخص إقامة الدولة الفلسطينية وحدودها ووضع القدس ومشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين؟

إن عملية السلام في الشرق الأوسط غدت بمثابة ميدان تجارب لإعداد طرق ووسائل الخطوات السياسية الجماعية للمجتمع الدولي، وفي المقدمة الولايات المتحدة وروسيا، في ظروف صعبة، وذلك في مجال التسوية العادلة للأزمات الإقليمية والتحكم بأوضاع الأزمات، فهل ستدخل مجموعة الأفعال هذه في الوسائل الرامية إلى ضمان الاستقرار في القرن الحادي والعشرين؟ سيظهر الزمن ذلك.

الحرب الأمريكيـة ضد الإرهـاب

القرار من جانب واحد. البديل لهيئة الأمم المتحدة

تعتبـر أزمـة الشـرق الأوسط، التـي يمكن أن يسـاعـد حلهـا على إزالة التربة المغذية لتنامي الإرهاب الدولي، حتى مع كل مـا تتسم له من الأهمـيـة، أزمـة مـحـدودة في المكان والـزمـان. ويكتـسب الـطابع الشامل لهـا مؤشراً عاماً هو القدرة على تحويل الاتجاه من ممارسة آليـة هيئـة الأمم المتحدة إلى الأفعـال الوحيـدة الجانـب أو الجمـاعيـة للدول ـ اللاعبين الرئيسيين على السـاحة الدولية.

وفي أواخر القرن العشرين أدى تطور هذا الاتجاه إلى استخدام القوة المسلحة ضد يوغسلافيا المستقلة وذات السيادة بالالتفاف على هيئـة الأمم المتـحـدة. فـهل سـتـتـواصـل ممارسـات إصـدار قـرارات انفـرادية، جـوهـرها حـول أهـم القـضـايـا الدوليـة في الفـتـرة بعـد ١١ سبتمبر؟ بتعبير آخر هل ستسود في القرن الحادي والعشرين المبادئ التي أرسيت فيما يسمى (الغزو لاعتبارات إنسانية)، والمدعم بالأحكام التي تفسر بحرية جداً حول مكافحة الإرهاب الدولي؟

لقد تأسست هيئة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ويمكن أن تلام على عملها، لكن تبقى حقيقة أن هيئة الأمم المتحدة مارست دوراً هاماً جداً بصفتها الهيئة التي تنظم العلاقات الدولية، وحالت دون تنامي (الحرب الباردة) إلى حرب عالمية ثانية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين شاعت بعض الأوهام القائلة بأن البشرية تقف على شفير الكارثة.

ولا ريب في أن السلاح النووي كان يمثل قوة الردع. وكان يمتلكه كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اللذين تزعما المعسكرين في المواجهة العنيفة، وكذلك الصين التي كانت في حالة مواجهة مع الاثنين. أما الدولتان النوويتان الأخريان - وهما فرنسا وبريطانيا - فإن إمكانياتهما النووية كانت أقل بكثير، وتشاركان في حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة، ولذا فإنهما لم تمارسا دور المبادرة في جوهر الأمر؛ لهذا السبب فإن التهديد باستخدام السلاح النووي كان يردع جميع الدول التي تمتلكه، والتي يمكن أن تتنامى الخلافات بينها إلى حرب واسعة النطاق لن يكون فيها منتصر أو مهزوم. وفي الوقت نفسه فإن خطر التدمير المتبادل يمكن أن يقود إلى تولد الشعور لدى الدول النووية بأنها بمنأى عن العقاب، وتطلق أيديها في عمل كل ما تريد - وقد حدث ذلك في

حدود معينة، لكن فقط في هذه الحدود المعينة. علماً أن العالم لم ينزلق إلى هاوية الفوضى في النصف الثاني من القرن العشرين؛ لأن الدول الرئيسة وفي مقدمتها الدول النووية، التي أصبحت من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، أخذت على عاتقها مهمة الالتزام بميثاق هذه المنظمة الدولية.

وغدت بمثابة مادة رئيسة فيه المادة الرابعة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي أعلنت مبدأ: «يمتنع جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة عن التهديد بالقوة أو استخدامها في علاقاتهم الدولية ضد حصانة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وكذلك بأي شكل آخر يتجافى مع أهداف هيئة الأمم المتحدة».

وأعطي حق استخدام القوة إلى دولة أو عدة دول فقط لدى الرد على هجوم مسلح يقع على عضو في هيئة الأمم المتحدة. بعبارة أخرى، لقد اعترف بحق الدول في الدفاع عن النفس بصورة انفرادية أو جماعية. بالإضافة إلى ذلك تذكر هيئة الأمم المتحدة بصفتها أداة لمقاومة (الخطر على السلام، وانتهاك السلام، وأفعال العدوان). وينص الباب السابع من الميثاق على أسلوب اتباع الخطوات التالية: في البداية يحدد مجلس الأمن الدولي وجود مثل هذه الأخطار، ثم يطلب من الأطراف المعنية (اتخاذ التدابير المؤقتة) التي يعتبرها ضرورية أو محبذة، وفي حالة عدم تنفيذها (ويتم

تثبيت ذلك من قبل مجلس الأمن الدولي أيضاً) فيمكن أن تطلب هذه الهيئة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة الإيقاف الجزئي أو الكامل للعلاقات الاقتصادية، وجميع وسائل المواصلات، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية؛ وإذا ما كان هذا كله غير كاف (وهذا يحدده مجلس الأمن الدولي أيضاً) فإنه (يخول بتنفيذ عمليات القوات الجوية والبحرية التي تعتبر ضرورية من أجل دعم أو استعادة السلام والأمن الدوليين). ويضع أعضاء مجلس الأمن الدولي تحت تصرف المجلس بناء على طلبه قواتهم المسلحة، أو يحصلون على الحق في استخدامها.

وكما نرى فإن مجلس الأمن الدولي أي الهيئة الجماعية يعتبر القوة الرئيسية بل هي تمارس دوراً احتكارياً في كل مرحلة من مراحل تصعيد التدابير ضد من ينتهك السلام - بدءاً بتحديد الوضع الذي يتطلب استخدام القوة، وانتهاء بفرض الحظر على استخدامها. ويستثنى منح كل دولة من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي حق (الفيتو)، احتمال استخدام وظيفة المجلس هذه لتحقيق أغراض دولة ما أو عدة دول منها.

ويلي ذلك أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يحدد بشكل صارم، من جهة، استخدام القوة من أجل دعم أو استعادة السلام الدولي، ومن جهة أخرى - التدخل في الشؤون الدولية للدول. وتؤكد المادة

السابقة على أن هذه العمليات ليست متباينة فحسب، بل متناقضة، وهي تنص على ما يلي: «لا يعطي الميثاق بأي حال من الأحوال إلى هيئة الأمم المتحدة الحق في التدخل في أمور تعتبر في جوهرها من الصلاحيات الداخلية لأية دولة». وفي المادة نفسها يشمل استخدام القوة فقط التدابير القسرية التي تتخذ على أساس المادة السابعة.

وفي فترة (الحرب الباردة) كان يسري مفعول هذه الآلية التي تضمن (قواعد سلوك) اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية، وتتوقف عليها في الواقع إشاعة الاستقرار في العلاقات الدولية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحين احتلت الولايات المتحدة لوحدها المواقع التي كانت تشغلها الدولتان الأعظم، تغير الوضع تماماً. وأظهرت هذا بكل جلاء الأحداث في العراق في النصف الثاني من التسعينيات. فقد بدأت الولايات المتحدة بدعم بريطانيا، وبالالتفاف على هيئة الأمم المتحدة، بتوجيه الضربات إلى هذه البلاد، وأعلنت من جانب واحد مناطق محظورة بالنسبة إلى الطيران العراقي. وقد لاحظ م. فرايزر رئيس الوزراء الأوسترالي السابق عن حق في كلمة ألقاها في ٢٢ أبريل عام ٢٠٠٢ في جامعة هارفارد في اجتماع عقدته مجموعة من كبار الخبراء في القانون الدولي: «إن العقوبة الوحيدة التي يمكن أن تفرض من قبل هيئة

الأمم المتحدة في هذه اللحظة هي في لجم الولايات المتحدة. فقد أصبح الهدف ليس إقامة نظام دولي أفضل، بل إرغام هيئة الأمم المتحدة على تأييد السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة».

وقد اتسع نطاق الالتفاف على هيئة الأمم المتحدة؛ ففي عام ١٩٩٩ عمدت الولايات المتحدة باسم الناتو ودون موافقة مجلس الأمن الدولي إلى قصف يوغسلافيا، متهمة بلجراد بملاحقة الألبان في كوسوفو، وطالبت بسحب القوات اليوغسلافية فوراً من جزء من أراضيها هو كوسوفو (علماً أن الناتو اعترف ولا يزال يعترف بوحدة أراضي يوغسلافيا).

وكانت الخطوة التالية هي إرسال قوات الناتو إلى كوسوفو، مما يعني عملياً تدخل حلف شمال الأطلسي في الحرب بين الصرب والانفصاليين الألبان. وكان ما يسمى جيش تحرير كوسوفو يعتبر حتى وقت قريب من قبل الولايات المتحدة بصفته منظمة إرهابية، لكنها وقفت مع عدد من أعضاء الناتو إلى جانبه، ووضعت هدفاً سافراً لها فصل كوسوفو عن يوغسلافيا وإقامة (ألبانيا الكبرى). وخلق مدبرو الغزو الأطلسي، الذين برروا أفعالهم بـ (عمليات القمع الجماعي للألبان في كوسوفو) وضعاً حدث فيه النزوح الجماعي للصرب من كوسوفو تحت الضغوط المباشرة للألبان. وساعد الناتو بتدخله في كوسوفو، حيث ذكر مكافحة الإرهاب من بين مهام

الأساسية، على نشوء الاتجاه موضوعياً نحو إقامة دولة إسلامية متطرفة في وسط أوربا. وانتشر (الورم السرطاني) في كوسوفو إلى بلدان أخرى، كما تدل على ذلك الحركة الانفصالية الألبانية في مقدونيا. ولم يؤد الغزو الأطلسي إلى إشاعة الاستقرار في كوسوفو، فهو موجود ظاهرياً وظاهرياً فقط وليس واقعياً. ولربما سيبقى لحين انسحاب قوات الناتو من هناك. وماذا سيحدث بعد ذلك؟ لقد أدى إلى انبثاق هذا الوضع كله حين وضع التقييم الذاتي للأحداث الجارية في يوغسلافيا فوق مبادئ هيئة الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما وضعت التدابير التي تخدم مصالح دولة واحدة ولم تفهم بشكل صائب، فوق التدابير الجماعية التي اختبرها الزمن، والتي تنفذ على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة. ويبدو أن إدارة كلينتون، التي أدركت مدى حساسية التدخل الأطلسي في يوغسلافيا من وجهة نظر القانون الدولي، قد حاولت تصويره بأنه لا يتناقض مع هيئة الأمم المتحدة، بل يكاد يكون مرتبطاً بها.

وأكد لي إلبرت جور نائب الرئيس الأمريكي حين كنت رئيساً للحكومة الروسية آنذاك زاعماً أن قصف يوغسلافيا لا يتنافى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة بل (يعكس سير المناقشات في مجلس الأمن الدولي). ويتبين بأن مثل هذه التوضيحات لم يكن لها ولا يوجد لها صلة عامة بالواقع، في أقوال كوفي أنان السكرتير العام

لهيئة الأمم المتحدة بأن «تدخل منظمة إقليمية في كوسوفو دون تفويض من هيئة الأمم المتحدة يعتبر كارثة، ويشكل تحدياً لكل منظومة الأمن الدولي بعد الحرب». ولم يكن كوفي أنان الوحيد الذي أعطى مثل هذا التقييم. فقد أعلن م. فرايزر قائلاً: «لقد أدت هيمنة الولايات المتحدة إلى حدوث أزمة حقيقية في هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وأنا أتحدث طبعاً عن كوسوفو» ووصف وزير اوستراليا السابق قصف يوغسلافيا دون موافقة هيئة الأمم المتحدة بأنه عدوان عسكري «بلا ريب وانتهاك للقانون الدولي».

وكان هدف نظرية (التدخل العسكري لدوافع إنسانية) هو إضفاء الشرعية على الالتفاف على هيئة الأمم المتحدة لدى استخدام القوة ضد البلدان التي أدرجت لاحقاً حسب التصنيف الأمريكي في (محور الشر). وبموجب هذه النظرية فإن دولة واحدة أو مجموعة من الدول يمكن أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ عمليات عسكرية ضد الأنظمة التي تقود الأمور - حسب تقديراتهم - إلى وقوع (كارثة إنسانية) في بلدانها. ويقصد بها الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان.

حقاً إن المجتمع الدولي يلاقي فعلاً مظاهر واسعة النطاق للتطهير العرقي والقتل بالجملة وممارسة سياسة من قبل بعض الحكومات تعود إلى تشريد مئات الآلاف، وأحياناً الملايين من

اللاجئين الجائعين والمحرومين. ولا بد من الموافقة على أن حقوق الإنسان في هذه الظروف لا تعتبر في كافة الأحوال من الشؤون الداخلية للدول. وتتطلب الانتهاكات الجماعية الواسعة النطاق من المجتمع الدولي الرد عليها ضمناً باستخدام القوة العسكرية. لكن بأي شكل، هل على أساس القانون الدولي أو بتجاهله؟

والقضية الرئيسة هنا هي هل تستخدم القوة في إطار المبادئ الواردة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة أم بالالتفاف على مجلس الأمن الدولي. وتدعو غالبية الدول ومنها روسيا بشكل قاطع إلى صيانة آلية هيئة الأمم المتحدة. وقد ظهر ذلك في الأعوام الأخيرة في جميع دورات هيئة الأمم المتحدة. بينما تعتقد الأقلية ـ ومنها الولايات المتحدة؛ وبقية أعضاء حلف شمال الأطلسي ـ بأنه يجب لدى تنفيذ (العمليات لدوافع إنسانية عدم الانطلاق من الممارسات التقليدية لهيئة الأمم المتحدة، لأن آلية الهيئة الدولية (الثقيلة الحركة) بسبب حق (الفيتو) تمثل (عامل عرقلة) وأحياناً تحبط تنفيذ العمليات العاجلة اللازمة.

ومن الطبيعي أن تتطلب الحياة إجراء تعديلات معينة لا يمكن أن تمس الآلية الرئيسة للتحكم بالعلاقات الدولية ـ أي هيئة الأمم المتحدة. لكن مثل هذه التعديلات يجب، (أولاً) ألا تشطب على هيئة الأمم المتحدة وتحولها إلى (مكتب استشاري). (وثانياً) أن تحديث

هيئة الأمم المتحدة مع مراعاة التغيرات في العالم يجب أن يتم ليس بنتيجة أفعال تطبيقية لبعض الدول أو مجموعات من الدول، بل عبر الجهود الجماعية لأعضاء هذه المنظمة.

ولا بد من ملاحظة أن (عمليات التدخل لدوافع إنسانية) التي تلغي آلية هيئة الأمم المتحدة، تفتح المجال واسعاً لاتخاذ قرارات حول استخدام القوة على أساس التقديرات الذاتية ودون وجود أي رقابة رادعة من جانب مجلس الأمن الدولي. وهذا يمكن أن يعطي مردوداً معاكساً. فمن المعروف أن طهران هددت بتدمير حقول النفط وخطوط الأنابيب في منطقة الخليج رداً على إعلان الرئيس بوش (محور الشر) وتهديده باستخدام القوة ضده. فما الذي ستؤول إليه البشرية إذا ما جرى (تبادل مثل هذه المجاملات) ليس بالأقوال بل بالأفعال، وأصبح أساساً شاملاً للعمل على الصعيد الدولي؟ ويمكن أن تعتبر كخطة مناسبة في هذا المنحى عمليات استخدام القوة ضد يوغسلافيا التي تمثل تراجعاً ليس عن ميثاق الهيئة الأمم المتحدة فقط بل وحتى عن ميثاق الناتو. وتنص المادة الخامسة من الميثاق على أن الحلف لا يستطيع تنفيذ عمليات عسكرية ضد أية دولة باستثناء الوضع الذي يتعرض فيه عضو في الناتو إلى هجوم. ومن المفهوم بأنه لم يكن هناك مثل هذا الوضع أصلاً في يوغسلافيا.

وطبقاً لتقديرات كثير من المراقبين السياسيين فإن الناتو حين قام بعملياته العسكرية ضد يوغسلافيا انتقل إلى عقيدة جديدة هي توجه حلف شمال الأطلسي نحو استخدام القوة المسلحة خارج حدود البلدان الأعضاء فيه حتى في حالة عدم تعرضها إلى هجوم. وهذا يمكن تطبيقه على الوضع الدولي الناشئ بعد ١١ سبتمبر.

لقد قامت روسيا بالتقارب اللاحق مع الناتو إدراكاً منها بوجوب الحيلولة دون سيادة (المركزية الأطلسية) في عصر يتطلب توحيد الجهود الدولية من أجل تصفية مختلف مظاهر الإرهاب.

وبينما واصلت موسكو اتخاذ موقف سلبي من توسيع الناتو، لأن هذا يقرب الحلف العسكري من حدود روسيا دون أي مبرر، قامت بالخطوة التالية (بعد توقيع الوثيقة الأساسية في عام ١٩٩٧) في علاقاتها مع الناتو. فتشكل مجلس روسيا ـ الناتو الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بعمليات حلف شمال الأطلسي خارج حدود أعضائه، أي في أراضي (التدخل المحتمل لدوافع إنسانية)، من قبل جميع الأعضاء العشرين في المجلس ومنهم روسيا. ومعروف أن مجلساً ممثلاً على أساس (١٩ +١) قد تشكل بموجب الوثيقة الأساسية.

ويبدو أن الغرب وافق على هذا (الأمر المستحدث) وذلك ضمناً بنتيجة خيبة الأمل التي ساورت الكثير من أعضاء الناتو في حصيلة

العملية ضد يوغسلافيا. فمثلاً دعا هيلموت شميدت المستشار الألماني السابق وأحد الزعماء المعروفين في أوربا الغربية إلى عدم السماح في المستقبل بتكرار (السابقة الخطرة الكوسوفوية - الصربية).

لكن هيهات أن يمكن اعتبار مثل هذه الآراء الواسعة الانتشار في أوربا قد خلقت وضعاً يستثني حدوث مثل هذه العمليات في المستقبل. وتكمن المسألة بصورة أساسية في أن الولايات المتحدة تتمسك إلى حين بنهج اتخاذ القرارات بمفردها حول أهم القضايا الدولية.

وكان جورج بوش الابن قد أعلن في أثناء حملته الانتخابية كمبدأ لسياسته الخارجية التحول إلى قيام الولايات المتحدة بأفعال انفرادية في مجال الأمن وتقليص التسلح.

وبعد فوزه في الانتخابات وحتى بعد مأساة ١١ سبتمبر أعلن بوش عن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، مؤكداً بهذا نهجه في إقامة شبكة وطنية للدفاع المضاد للصواريخ. وفي الوقت ذاته أعلن أن الولايات المتحدة ستقرر دون أية التزامات ورقابة موضوع تقليص الأسلحة الإستراتيجية بصورة مستقلة.

إن هذا كله طرح أمام روسيا قضايا صعبة عديدة، فبالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي والأزمة الاقتصادية والسياسية الخطيرة

في روسيا في أعوام التسعينيات، استمر سريان مفعول النظام السوفيتي ـ الأمريكي ومن ثم الروسي ـ الأمريكي للرقابة على التسلح. طبعاً، حدث عدم تماثل كبير جداً بين قدرات الدولتين. وبضمن ذلك في المجال العسكري، لكن روسيا تبقى كدولة نووية تقف موقف الند للولايات المتحدة، ويعتبر التكافؤ في العلاقات بين البلدين في هذا المجال الأساس لسياسة روسيا المتفرعة على الصعيد الدولي. ومن شأن التخلي عن نظام الرقابة الثنائية على التسلح والانتقال إلى قرارات الولايات المتحدة الوحيدة الجانب في هذا المضمار أن يلحق ضرراً سياسياً كبيراً بروسيا. كما أن من شان ذلك أن يضعف الاستقرار على الصعيد العالمي أيضاً. لقد ولد نظام الرقابة الروسي ـ الأمريكي على التسلح آفاقاً واقعية لانضمام الصين وبعض الدول النووية الأخرى إليه.

لقد اتخذت موقفاً سلبياً من أفعال الولايات المتحدة الوحيدة الجانب حتى أوربا المتحالفة معها. وقد اقتنعت مرة أخرى بذلك حين شاركت في يونيو عام ٢٠٠٢ في برلين في الدورة العشرين لمجلس التعاضد (Interaction Council) الذي يضم رؤساء الدول والحكومات. ووجهت في غالبية الخطب، ناهيك عن تبادل الآراء في فترات الاستراحة بين الجلسات، الانتقادات إلى سياسة الولايات المتحدة. وكانت هذه الدورة (شريحة) من الرأي العام

العالمي. ومما له دلالته أن المندوبين الأمريكيين لم يشاركوا في هذه الدورة، ويبدو أنهم كانوا يعرفون موقف هذه (الشريحة).

ومن المهم الإشارة إلى آن الانتقادات تركزت أيضاً على الأسلوب الأمريكي في مكافحة الإرهاب. وبموجب الرأي الشائع في أوساط الزعماء السياسيين الغربيين البارزين، الذين يحتفظون بمكانتهم بالرغم من وجودهم في الوقت الحاضر ليس عند دف السلطة، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تجرب استخدام آلية (التدخل العسكري لدوافع إنسانية) من أجل تنفيذ عمليات قسرية دائمة ضد الدول الأخرى. وجاء في البيان الصادر عن الدورة العشرين لمجلس التعاضد المتبادل: (يدعو المجلس المواطنين والحكومات في العالم إلى إبداء التفهم لعمليات الولايات المتحدة ضد الهجمات (في ١١ سبتمبر - ملاحظة ي. ب). وفي الوقت نفسه يؤكد المجلس على خطورة اتخاذ موقف وحيد الجانب في النشاط ضد الإرهاب، وعلى أهمية هيئة الأمم المتحدة في صيانة نفوذ القانون الدولي.

وفعلاً، فإن ما يسمى (التدخل لدوافع إنسانية) الذي ترعاه مجموعة الدول ذاتها، لم ينجح في أية حالة في مكافحة الإرهاب الدولي. وتظهر الوقائع بأن استخدامه أو حتى التهديد باستخدامه لا يساعد فقط على القيام بهذه المكافحة، بل بالعكس يشكل دفعة للممارسة الإرهاب.

كما أن هذا التدخل لا معنى له كعملية تستهدف معاقبة البلدان التي يمكن أن توجد تنظيمات إرهابية في أراضيها. وفي هذه الحالة يبدو وكأن المجتمع الدولي يعطي الضوء الأخضر لقصف لندن حيث أقام المتطرفون الإيرلنديون وكراً لهم، وكذلك إسبانيا حيث يوجد الإرهابيون الباسك في أراضيها، أو جورجيا التي تسلل المقاتلون الشيشان إلى وادي بانكيسي في أراضيها. وقد يعترض أحدهم بالقول أن القصف يجب ألا يطال البلدان التي تكافح التنظيمات الإرهابية. وفعلاً، فإن رد الفعل يختلف في بريطانيا وإسبانيا بشأن الحضور الإرهابي فيها. لكن توجد حالات أخرى لا يتوفر فيها هذا الحضور بشكل واضح بهذا القدر. ومع ذلك فمن سيحدد درجة تورط هذه الدولة أو تلك في دعم الإرهاب، إذا ما جرى عندئذ استبعاد آلية هيئة الأمم المتحدة؟ إن هذا السؤال ليس نافلاً البتة.

مجازفة بوتين لهـا مبرراتـها

والشيء المميز لاتجاهات التفكير في أوربا أن الانتقادات وجهت في دورة برلين لمجلس التعاضد انتقادات مستترة إلى روسيا، لكونها تقاربت مع الولايات المتحدة في ظروف تخليها و(تراجعها) عن الأساليب الجماعية لضمان الأمن وتقليص الترسانات الهجومية الإستراتيجية. ولربما تجلى في ذلك شعور الغيرة لدى حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين. لكن كما يبدو فقد حظي بالترحيب للغاية التفسير بشأن التوقيع على المعاهدة الروسية ـ الأمريكية حول تقليص الترسانات الهجومية الإستراتيجية في مايو عام ٢٠٠٢.

علماً أن هذه المعاهدة لم تكن تروق لروسيا من كافة النواحي ولا سيما في ذلك الجزء المتعلق باحتمال خزن الرؤوس النووية الواجب تقليصها. وقد أصرت الولايات المتحدة على خزن (القدرة المرجعة). ومع ذلك أقدمت روسيا على توقيف المعاهدة، وبصورة رئيسية من أجل إيقاف سلسلة القرارات الوحيدة الجانب الصادرة عن الولايات المتحدة في مجال الأمن، والمعروف أن الولايات المتحدة وافقت في

آخر لحظة فقط على التخلي عن موقفها السابق بشأن موضوع تقليص التسلح - والقيام بذلك لوحدها، ودون وجود أية وثائق ملزمة لها ودون أية رقابة. ولو حدث أن أعقب انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ قيام الولايات المتحدة بأفعال وحيدة الجانب أيضاً في مجال الأسلحة الهجومية، لوجهت ضربة شديدة إلى جميع منظومة الأمن الدولي، ولأثر ذلك تأثيراً خطيراً على سلوك روسيا وكذلك الصين، ولفقدت لحد كبير آفاق ربط الأعضاء الجدد فعلاً في (النادي النووي) وكذلك الدول التي تضع هدفاً لها الانضمام إليه ، بأية التزامات دولية. ولتضرر في النتيجة الاستقرار في العالم. وباعتقادي أن تفهم هذا كله قد أرسى في أساس قرار روسيا بتوقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة حول تقليص القدرة الهجومية الإستراتيجية.

كما كانت مبررة تماما سياسة روسيا حيال (عملية الانتقام) الأمريكية الرامية إلى تصفية تنظيم (القاعدة) وإسقاط نظام (طالبان) في أفغانستان. واختارت الولايات المتحد اتجاه ضربة لا جدال فيه: إذ كان مقر (القاعدة) في جنوب أفغانستان، وهناك وجد أسامة بن لادن، ولم يخف رجال (طالبان) تضامنهم معه، وكان ابن لادن يجيبهم بالمثل.

حقاً، انطلقت أيامذاك أصوات أخرى بشأن مدى تورط ابن لادن

في العملية الإرهابية في ١١ سبتمبر، والقول بأن هذه فرضية وتكهنات، ولربما كان مدبرو الهجوم مثلاً بارونات تجارة المخدرات في أمريكا الوسطى. وبلغ الأمر في بعض بلدان الشرق الأوسط حد القول حتى بأن الأجهزة الخاصة الأمريكية متورطة في الأحداث، وبأنها أرادت خلق وضع مناسب بالنسبة إلى سياسة الإدارة الأمريكية (التزعمية) الهجومية. أما في موسكو فإنهم أدركوا منذ البداية بأن جميع هذه الافتراضات وأحياناً حتى الخيالات الباطلة بعيدة عن الواقع.

وسرعان ما أثبتت الحياة بلا مواربة بأن ابن لادن بالذات دبر التفجيرات في نيويورك وواشنطن، وبأن (القاعدة) بالذات نفذت هذه الجريمة. وعرض في الولايات المتحدة شريط فيديو يتضمن مكالمة ابن لادن مع اتباعه بعد أحداث ١١ سبتمبر، جرى التقاطه بالكاميرا الخفية. وبث الشريط في الأثير القناة التلفزيونية الفضائية القطرية (الجزيرة). وإليكم مقاطع مما قاله أسامة بن لادن:

«لقد حسبنا مقدماً عدد ضحايا العدو، ومن سيقتل في مكان البرجين. وكان في حسابنا أن يتم تدمير ثلاثة أو أربعة طوابق. وفكرت حسب خبرتي في المعارك بأن نيران وقود الطائرة ستذيب الهيكل المعدني للمبنى وتدمر الموضع الذي تصطدم به الطائرة وكذلك الطوابق فوق هذا الموضع فقط. هذا كان كل ما كنا نأمله..

وجرى تحذيرنا في يوم الخميس بأن الحادث سيقع في ذلك اليوم. وقد أنهينا العمل في ذلك وأغلقنا الراديو. وكان ذلك في الساعة الخامسة والنصف مساء حسب توقيتنا. وكنت جالساً مع الدكتور أحمد أبو الحائر. وفور ذلك سمعنا أنباء مفادها أن طائرة ارتطمت بالمركز التجاري العالي.. وبعد فترة من الوقت أبلغونا بأن طائرة أخرى ارتطمت بمبنى المركز التجاري العالمي. وابتهج إخواننا لدى سماع هذا النبأ.

والإخوان الذين نفذوا هذه العملية كانوا جميعاً يعرفون بأنها عملية انتحارية، وقد أرسلناهم إلى أمريكا، لكنهم لم يعرفوا شيئاً عن العملية نفسها. إلا أنهم تلقوا التدريب، ونحن لم نكشف لهم تفاصيلها، وذلك حتى الوقت الذي بلغوا فيه المكان، وحتى اللحظة التي وجب فيها الصعود إلى الطائرة.. وكان الذين تعلموا الطيران لا يعرفون الآخرين. ولم تكن إحدى المجموعات تعرف المجموعة الأخرى».

لقد عملت روسيا في الظروف الناشئة بحزم، وأعلن الرئيس بوتين ليس عن تعازيه إلى الشعب الأمريكي فقط، بل كان أول زعيم في العالم أعرب عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي. وأنا تحدثت مع الرئيس بوتين بعد ١١ سبتمبر. واتضح لي من المحادثة بأن المكالمة الهاتفية بين بوتين

وبوش لم تكن شيئاً اعتيادياً ومألوفاً. فإن بوتين قرر بعد أن تصور النطاق الفعلي للخطر الناشئ تصحيح السياسة الخارجية لروسيا خلال فترة طويلة.

وسرعان ما لاحت علائم ذلك. ففي أفغانستان تلقى (التحالف الشمالي) - الحركة المسلحة التي تضم التاجيك والأوزبيك والهزاريين القاطنين في هذه المنطقة - كميات كبيرة من المساعدات العسكرية الروسية والتوصيات له بأن يبذل كل قواه وإمكانياته لمحاربة نظام (طالبان). علماً أن (التحالف الشمالي) كان يحارب ضد حركة (طالبان) على مدى بضعة أعوام. وهو مدين في استمرار هذا القتال لفترة طويلة بقدر ملموس إن لم يكن كبيراً إلى روسيا التي دعمت (الشماليين) طوال هذه الفترة بصورة مباشرة، وكذلك عبر تاجيكستان وأوزبكستان .

وفي وقت واحد مع تنشيط (التحالف الشمالي) أجرى بوتين اتصالات مع زعماء دول آسيا الوسطى من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً. وبعد ذلك وقعت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات حول مرابطة وحدات عسكرية أمريكية وطائرات عسكرية أمريكية في قيرغيزيا وأوزبكستان وتاجيكستان من أجل (الوثوب) إلى أفغانستان. ولولا موقف موسكو المحدد تماماً، والتي دعت إلى توفير الإمكانيات العسكرية للأمريكيين بآسيا الوسطى، والتي كانت

الضرورة لها جلية للعيان في ظروف التحضير للعملية القادمة في أفغانستان، لكان من العسير جداً على واشنطن أن تحظى بموافقة بشكيك وطشقند ودوشنبه على ذلك. وفي هذه الحالة كانت ستتشط بقوة أكثر المعارضة الداخلية في عدد من الأنظمة بآسيا الوسطى.

في هذا الوضع أقدم فلاديمير بوتين على مجازفة كبيرة لكن لها ما يبررها. وقد أثارت مرابطة القواعد الأمريكية بالقرب من أراضي روسيا، وفي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، القلق لدى قسم كبير من أوساط الرأي العام الروسي، وعلى أي حال لدى غالبية الباحثين السياسيين في روسيا. أما بصدد مساعدات روسيا إلى (التحالف الشمالي) فإن كل شيء واضح فيها - فهو كان يحارب القوى ذات الصلة الوثيقة بابن لادن، الذي كان بدوره يساعد الإرهابيين الشيشان . ولكن كيف ستغدو الأمور بعد ظهور القواعد الأمريكية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق؟ وهل سيتم إجلاؤها بعد اختتام العملية العسكرية في أفغانستان أم لا؟

وكيف سيكون الموقف من أن الولايات المتحدة أعلنت في الوقت نفسه أن جورجيا (هي رأس جسر مكافحة الإرهاب) وأرسلت خبراءها العسكريين إلى هناك؟

وإذا كان المقصود بالأمر مساعدة الأمريكيين التي ستوجه ضد المسلحين الشيشان المتخندقين في وادي بانكيسي في الأراضي

الجورجية، فلماذا إذن لا تقبل مساعدة روسيا، المهتمة أكثر من غيرها بإبعاد المسلحين إلى خارج حدود جورجيا؟ إن هذه الأسئلة كانت ولا تزال تشغل بال الكثيرين في روسيا.

ولا يجوز تجاهل أن فكرة مقولبة قد سادت في العالم على مدى عشرات الأعوام مفادها أن الحضور العسكري الأمريكي بالقرب من أراضي دولتنا يمكن أن يخدم أو ربما يخدم الأهداف المعادية للسوفيت ومن ثم المعادية لروسيا. وقد اشتد عدم هذا التقبل للوجود العسكري الأمريكي أكثر بعد أن أخذت الولايات المتحدة التي أقامت قواعدها في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تستخدم البنية الأساسية العسكرية التي أقيمت في الأزمان السوفيتية وبجهود الاتحاد السوفيتي بأسره. ففي أوزبكستان، مثلاً، رابط حوالي ألف جندي وضابط من الفرقة الجبلية العاشرة للجيش الأمريكي في منطقة القاعدة الجوية السوفيتية السابقة في خان آباد. كما يوجد تفهم عام بأن، تحرك القوات المسلحة لأية دولة والشيء الرئيسي - تكريس أقدامها في أراضي الغير يؤدي إلى تغيير الميزان العسكري في المنطقة، وفي نهاية المطاف، يقود إلى حدوث تغيرات في الوضع الجيوبوليتيكي على الصعيد العالمي.

وهكذا فإن فلاديمير بوتين قرر مساعدة الولايات المتحدة في مرحلة تنفيذ عمليتها في أفغانستان للحصول على فرصة كسب

الحضور العسكري في آسيا الوسطى وخفف من رد الفعل السلبي للغاية إزاء التغلغل العسكري الأمريكي في جورجيا. وأنا واثق من أن هذا لم يكن من مظاهر ضعف العزيمة. لقد اتخذ الموقف عن قصد من أجل إنجاح التقارب الذي بدأ مع الولايات المتحدة في فترة حادة بهذا القدر من النضال ضد أخطر مظاهر الإرهاب الدولي.

لكن كيف سيكون رد الولايات المتحدة على هذا؟ سيتوقف على ذلك الاتجاه الذي سيمضي فيه الرأي العام بروسيا.

هل سيجيب بوش بالمثل؟

كان الوضع حتى لحظة كتابة هذه السطور غير محدد. ولم يكن جميع كبار المسؤولين الأمريكيين ميالين إلى الحديث عن الحضور العسكري الأمريكي المؤقت. بل بالعكس. فإن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي أعلن في أثناء زيارته إلى قرغيزيا، حيث أقيمت قاعدة جوية أمريكية، أنها ستبقى هناك (بقدر ما يتطلب الأمر). علماً أن هذا التصريح لم يكن الوحيد من نوعه.

وتولد انطباع بأن زعماء آسيا الوسطى لا يعارضون في تمديد الحضور العسكري - الأمريكي في بلدانهم. ويسعى بعضهم إلى توطيد مواقفه في السلطة بهذه الوسيلة، وبأن يجعل أكثر استقراراً الأنظمة التي تتعرض إلى هجمات الدوائر الإسلامية المتطرفة الخارجية، وكذلك المعارضة السياسية الداخلية. وترتبط أمور كثيرة بأن الولايات المتحدة المعنية بالحضور العسكري هناك، ستضعف كثيراً الانتقادات المتزايدة إلى هذه الأنظمة لكونها (تتجاهل حقوق الإنسان) وبالتالي ستقلص الدعم إلى العناصر المعارضة على هذا الأساس.

ومهما كانت الحال فإن ر. عظيموف النائب الأول لرئيس حكومة أوزبكستان أعلن قبيل زيارة إسلام كريموف رئيس الجمهورية إلى الولايات المتحدة في حديث مع جريدة (واشنطن بوست) قائلا: إن الرئيس يعتزم الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية بأن تبحث احتمال الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى. وتمت الزيارة، ووقع بيان حول الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وجمهورية اوزبكستان.

وطبقا للمعلومات المتوفرة فإن قيرغيزيا التي سعت في البداية إلى تحديد فترة الحضور العسكري الأمريكي في البلاد واجهت مقاومة متشددة في الولايات المتحدة فتراجعت.

ومن الواضح أن الميل نحو أمريكا الذي لاحت بوادره في موقف بعض زعماء دول آسيا الوسطى وقيرغيزيا ناجم أيضاً عن عدم ارتياحهم من سياسة روسيا في بلدان رابطة الدول المستقلة في التسعينيات. ولا يجوز أن نغمض عيوننا عن هذا. طبعاً، وجدت صعوبات موضوعية وذاتية. فإن روسيا لم تستطع مثلاً دعم جورجيا في محاولتها لإرجاع اللاجئين بالقوة إلى أراضي أبخازيا. علماً أن القيادة الجورجية لم تكن راضية عن تمسك روسيا الثابت بمبدأ وحدة أراضي جورجيا، وكذلك لكون رجال حفظ السلام الروس قد ساعدوا بدرجة كبيرة في وقف إطلاق النار على الجبهة الجورجية ـ الأبخازية.

كما أن زعماء آسيا الوسطى غالباً ما شعروا بعدم الارتياح من الموقف الروسي في أثناء الخلافات التي تتحول أحياناً إلى اشتباكات بين الأوزبك والتاجيك أو الكازاخ أو القرغيز. ولم يكن بوسع روسيا دعم هذا الجانب أو ذاك حين أوقفت طشقند عدة مرات ضخ الغاز إلى كازاخستان وتاجيكستان وقيرغيزيا وطالبتها بأن تسدد ديونها المتراكمة فوراً. واتخذت روسيا موقف الحياد، وعندما مارست كازاخستان بدورها الضغوط على أوزبكستان بأن رفعت من جانب واحد الرسوم الجمركية على السلع الأوزبكية، أو قيرغيزيا التي طالبت بأن يسدد بالعملة الصعبة ثمن المياه التي تضخ من خزان توكتوجول للمياه من أجل إرواء مزارع القطن في وادي فرغانة. ومن الطبيعي أن يثير عدم الارتياح أحياناً سعي روسيا لاستغلال الوضع المحايد لها في محاولة التقريب بين الجانبين.

لكن انعكست في السياسة الروسية ليست الصعوبات الموضوعية فقط، بل والذاتية من هفوات وأخطاء، فقد تباطأنا كثيراً قبل أن نقبل ونبدأ بتطبيق الفكرة التي طرحها نورسلطان نزاربايف رئيس كازاخستان حول تأسيس الرابطة الاقتصادية الأوراسية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق. ووجب كما يبدو أن يؤخذ بنظر الاعتبار أكثر أن الدعوات المنطلقة من روسيا بشأن

استحداث التكامل بين الجمهوريات السلافية في إطار رابطة الدول المستقلة (هذا لا علاقة له أبداً بالفكرة الحيوية الهامة حول إقامة الاتحاد بين روسيا وبيلوروسيا) قد استثارت الحذر وحتى النفور لدى بعض زعماء آسيا الوسطى.

لقد نجحت دولهم ـ بقدر أكثر أو أقل ـ في جذب الرأسمال الأجنبي الذي يحتل في كازاخستان مثلاً مواقع رئيسة، ولا سيما في الفروع الصناعية الاستخراجية. وفي هذه الظروف بدت متناقضة أكثر مظاهر التخلف الواضح للعمليات التكاملية في فضاء الرابطة.

كما لم تتحقق بصورة كاملة فكرة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة، ولئن بررت نفسها بصورة كاملة الحماية المشتركة للحدود التاجيكية مع أفغانستان ونشر الفرقة الروسية ٢٠١ في تاجيكستان، فإنه بدت شكلية أكثر الإجراءات الروسية لتقديم مساعدة عسكرية إلى أوزبكستان لدى مواجهتها رجال المعارضة الإسلامية المتطرفة الذين تحشدوا في أفغانستان بهدف الزحف على وادي فرغانة. وقبل بدء العملية العسكرية ـ الأمريكية، وحسب بعض المعلومات وقبلها أيضاً، كان يتحشد في أفغانستان بالقرب من الحدود الأوزبكية حوالي ثلاثة الآلاف مقاتل من الحركة الإسلامية في أوزبكستان بقيادة جمعة نامنغاني (حجييف).

طبعاً، يمكن القول أن طشقند نفسها لم تساعد على تقديم الدعم العسكري الروسي في سعيها إلى إظهار ابتعادها عن روسيا وبالحديث عن (الاستعمار الروسي)، لاسيما وأنها بعد انسحابها في عام ١٩٩٩ من معاهدة الأمن الجماعي أو قبله استدعت وحداتها العاملة في قوات حفظ الأمن الجماعي في تاجيكستان. لكن فتور التعاون الروسي مع أوزبكستان في المجال العسكري، وبضمن ذلك بشأن إرساليات السلاح الروسي المتعاقد عليها أحياناً، كان لا بد وأن يلحق الأذى بالعلاقات الروسية ـ الأوزبكية.

وبدا أن جميع هذه التعرجات ستزول في أثناء حفاوة لقاءات القمة وكرم الضيافة بلا حدود التي يلقاها المسؤولون الروس لدى زياراتهم إلى دول آسيا الوسطى، وحفلات الاستقبال الفخمة التي تقام في روسيا الاتحادية من أجل الزملاء من آسيا الوسطى. وفعلاً كانت تقال بوفرة عبارات الترحيب والثناء، وتوقع الوثائق الهامة، لكن هذه كلها لم توقف تحول بعض بلدان رابطة الدول المستقلة نحو الولايات المتحدة.

إن مثل هذا التحول قد يكتسب بمرور الزمن طابع الاستمرارية والاستقرار بالرغم من المصلحة الموضوعية لدول آسيا الوسطى، وكذلك جورجيا طبعاً، في صيانة وتطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع روسيا. ويتلقى أبناء النخبة في جمهوريات الاتحاد

السوفيتي السابق تعليمهم منذ أكثر من عشرة أعوام في الولايات المتحدة أو بلدان أوربا. وظهر من بينهم قادة جدد، ولو أنهم لا يشغلون إلى حين مناصب رفيعة جداً. لكن هذا إلى حين من الزمن. إنهم يتوجهون ليس صوب روسيا، بل صوب الدول الكبرى الأخرى، وهم قريبون ليس من القيم التي نشأ عليها الكثير من القادة المحليين الحاليين.

طبعاً، إن المقصود ليس أن تصبح بلدان رابطة الدول المستقلة مجرد توابع لروسيا، وبالأخص في الظروف حين توطد روسيا نفسها العلاقات مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. لكن هذا لا يجب أن يشطب على ضرورة صيانة الموقف الجماعي من معالجة المهام الإستراتيجية الهامة، القائم على أساس تنسيق الخطط والجهود.

وبهذا يمكن القول بأنه حدث بسبب عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان تغير في الوضع الجيوبوليتيكي لصالح الولايات المتحدة. وتقع القواعد الأمريكية بآسيا الوسطى قريباً من حدود الصين أيضاً. وقد اقتنعت في أثناء اللقاء مع جيانغ زيمين في بكين في مطلع عام ٢٠٠٢ بأن القلق الشديد يساور القيادة الصينية لهذا الأمر. ويعتقدون في بكين بأن عملية تطويق الصين بالقواعد الأمريكية قد اختتمت بإقامة الحضور العسكري الأمريكي في دول

آسيا الوسطى. علماً بأن نقل القوات المسلحة الأمريكية إلى هذه القواعد مضمون عبر باكستان في كافة الأحوال، كما تعرب إيران عن قلقها. ولفت الانتباه إلى ذلك أيضاً الرئيس خاتمي لدى زيارته إلى كازاخستان في أبريل عام ٢٠٠٢.

رائحة النفط الدائمة

ويتسم بأهمية كبيرة أن التحرك العسكري ـ الأمريكي جرى إلى منطقة قريبة من بحر قزوين. وبالرغم من انحسار موجة الحماس نوعاً ما في الأعوام الأخيرة بصدد احتياطيات النفط في بحر قزوين، لكنها طبقاً لأقل التنبؤات تفاؤلاً تعادل احتياطيات بحر الشمال، بينما تورد المتفائلة منها تقديرات أخرى وتقارنها باحتياطيات المملكة العربية السعودية. ويمكن أن تؤدي المشاركة في استثمار احتياطيات النفط الضخمة هذه إلى زيادة استخراج النفط وتصديره في العالم زيادة كبيرة، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة مهمة أولية بالنسبة لها من أجل تقويض نفوذ (أوبك) في سوق النفط العالمية وخفض أسعاره. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط. إذ تتقلص في أراضي الولايات المتحدة بسرعة احتياطيات النفط المكتشفة، وتزداد تبعية الولايات المتحدة إلى استيراد النفط الذي تبلغ نسبته ما يربو على ٦٠ بالمائة من الوقود السائل المستهلك في البلاد. ومع نفاد احتياطيات النفط في أراضي الولايات المتحدة تزداد هذه النسبة أكثر. ويرد أرخص نفط إلى الولايات المتحدة من

منطقة الخليج العربي، لكن هذه المنطقة بالذات لا تعتبر (الأكثر ضمانية).

إن وجود القواعد العسكرية الأمريكية بالقرب من بحر قزوين يعتبر ـ وهذا أمر لا مناص منه ـ محاولة لتقوية مواقع الولايات المتحدة في اختيار طرق نقل نفط بحر قزوين. ويتسم بأهمية كبيرة في هذا المجال الحضور العسكري في جورجيا أيضاً والذي يجري تحت راية مكافحة الإرهاب. وتشير كافة الدلائل إلى أن إدارة بوش تسعى إلى إضعاف تطلع بعض الشركات النفطية الأمريكية الكبرى إلى مد خط لأنابيب النفط عبر إيران، فتقوم بدعم خط الأنابيب الكثير التكاليف (حسب بعض التقديرات فإنها تبلغ من ٥،٢ إلى ٤ مليارات دولار)، لكنه نافع استراتيجياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، القادر على نقل حتى مليار برميل يومياً من باكو وعبر الأراضي الجورجية إلى ميناء جيهان التركي على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

كما يوجد سيناريو آخر تقف شركات النفط الأمريكية وراءه على مدى فترة طويلة هو نقل القسم الرئيس من نفط وغاز منطقة بحر قزوين عبر أفغانستان إلى ساحل بحر العرب في باكستان. وليس من قبيل الصدف أن نشطت في أفغانستان بعد بدء (عملية الانتقام) الشركة الأمريكية "UNOCAL" المهتمة بمد خط أنابيب

الغاز من تركمانيا إلى المحيط الهندي - عبر أفغانستان وباكستان. وتتضمن خطط هذه الشركة مد خطين لأنابيب الغاز والنفط بصورة متوازية.

وثمة أمر شيق، فبعد تشكيل حكومة حامد كرزاي عين الرئيس بوش المواطن الأمريكي ذي الأصول البوشتونية ي. خليل زاده المستشار السابق لشركة (يونوكال) في منصب مبعوثه الخاص في أفغانستان.

وفي هذا الصدد لا يسعنا سوى إيراد مقتطفات بليغة مما نشرته مجلة (بيزنيس ويك) التي كتبت تقول: «يتكيف الجنود الأمريكيون وشركات النفط والدبلوماسيون الأمريكيون بسرعة للأوضاع في هذه المنطقة النائية من العالم. فلم تصل إلى (خاصرة) الاتحاد السوفيتي سابقاً هذه، ربما منذ أزمان الكسندر المقدوني، أية جيوش من الغرب. والرهان في هذه اللعبة الأمريكية البادئة عال أكثر من أي وقت مضى: فالولايات المتحدة تكون هناك منطقة نفوذ جديدة لا أكثر ولا أقل، وذلك لأول مرة منذ أن حول الأمريكيون منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ لهم قبل حوالي نصف قرن»[1].

وإذا لم تتخل الولايات المتحدة عملاً - هيهات أن يقدم على ذلك قولاً - عن ربط حضورها العسكري في آسيا الوسطى بالعملية

(1) Business Week, European Edition, may 27,2002, p. 42.

العسكرية في أفغانستان وستزيده في منطقة ما وراء القوقاز، فإن هذا سيؤثر تأثيراً سلبياً على الوضع الدولي. فحتى الاحتمال ببقاء القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى لفترة طويلة يخلق صعوبات بالنسبة إلى روسيا؛ لأنه يضعف توجه دول المنطقة للمشاركة بقدر أكبر في العمليات التكاملية في إطار رابطة الدول المستقلة. كما ستتزعزع معاهدة الأمن الجماعي لبلدان الرابطة.

وبودي التأكيد على أن روسيا تخلت، لدى إبداء ردود الأفعال على التغيرات في الوضع الجيوبوليتيكي، عن الموقف السابق المتشدد التقليدي في البحث عن الأجوبة اللازمة - (العين بالعين والسن بالسن)، بل وكذلك في تصريحات وبيانات المسؤولين. وهذا يعتبر رغم كل شيء اتجاهاً جديداً يدل على سعي القيادة الروسية إلى عدم تأزيم العلاقات من جانبها مع الولايات المتحدة.

لكن يجب ألا يكون ذلك إشارة على تخلي روسيا عن البحث عن أشكال وطرائق جديدة لحماية نفسها، يتجاوب أكثر مع الظروف الراهنة. فمثلاً، توجد صلة مباشرة بين إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى، وهو أمر وجه بلا ريب ضربة إلى منظومة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة، وتدابير روسيا اللاحقة الموجهة نحو تقوية الأمن الجماعي بشموله مجموعة (سداسي شنغهاي) التي تضم روسيا والصين وكازاخستان

وقيرغيزيا وتاجيكستان وأوزبكستان. وقد اتخذت الخطوات في هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه نشط الاتحاد الروسي في القضايا المتعلقة بوضع بحر قزوين واتفق مع جارتين هما كازاخستان وأذربيجان تقعان على سواحل هذا البحر. وتجري مفاوضات صعبة حول هذا الأمر مع تركمانيا وإيران.

وقد تجذب الانتباه في هذه الظروف فكرة (الثلاثي) المستقر في آسيا: أي التقارب بين روسيا والصين والهند. وعندما كنت رئيساً للوزراء طرحت هذه الفكرة في ديسمبر عام ١٩٩٨، قاصداً بذلك ليس تأسيس حلف ثلاثي، ناهيك عن تكوين حلف عسكري، بل تطوير وتعميق العلاقات بين زوايا هذا (المثلث). وجرى التأكيد عندئذ على ضرورة تطبيع العلاقات وتطوير التعاون، بصورة أساسية بين الصين والهند؛ لأن العلاقات في المسارين الآخرين، اللذين يربطان روسيا بالصين والهند، لا تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية من أجل إشاعة الاستقرار فيهما.

وحسب أقوال البروفيسور ك. بادشباي أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جواهر لال نهرو فإن (جميع البلدان الثلاث تخشى أن تملأ الفضاء الكوني أيضا القواعد العسكرية وأنظمة الاستخبارات، مما يعطيها الفرصة لاستخدام القوة بشكل لا نظير له حتى الآن). وأضاف بادشباي قوله فيما يخص التحالف الثلاثي

بأنه سيساعد على تكوين منظومة أمن آسيوية،ستسهل مكافحة التطرف الديني، وتتيح الاستفادة بشكل أفضل من موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى.

وفي حالة بقاء وزيادة الحضور الأمريكي في آسيا الوسطى سيتقوى موضوعياً عنصر معاداة أمريكا في سياسة كثير من بلدان المنطقة، مما سينعكس بلا جدال على الوضع في مجال الطاقة أيضاً. وفي النتيجة سيلحق الضرر الشديد بفكرة استقرار وضع الأمور في سوق المحروقات في العالم. ويمكن تحقيق هذه الفكرة بلا ريب بتوسيع التعاون الروسي ـ الأمريكي في هذا المجال. ويمكن في ظروف مثل هذا التعاون ضمان توفير تغطية ثابتة لتنامي الطلب على النفط والغاز في العالم، وكذلك توفير الشكل الأمثل لخطط بناء خطوط أنابيب النفط والغاز الجديدة وتحديث الموجود منها. وليس من نافل القول أن نذكر هنا بالوضع الجغرافي لروسيا التي تشكل جسراً يربط ما بين أوربا وآسيا، وقدراتها الضخمة من موارد الطاقة.

غزو أفغانستان
«ليس مثل تناول كعكة مع الشاي»

أوردت هذه العبارة بنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان سابقاً[1] إنها تعرف خيراً من غيرها الوضع في البلاد المجاورة التي كانت على مدى فترة طويلة مادة لسياسة باكستان. وغالبا ما يصف القادة الأمريكيون عملية مكافحة الإرهاب بأنها (حرب). ويجري التأكيد على أنها طويلة الأجل، كما أن العمليات العسكرية في أفغانستان متعددة الأبعاد.

وفعلاً فإنها لم تختتم بالنصر الأكيد في غضون فترة قصيرة . إذ لم يعثر على ابن لادن ولم تتم تصفيته، والشيء الرئيس لم توفر الظروف من أجل عدم عودة (طالبان) التي أقصيت عن السلطة. وعملياً لم تكن لدى الولايات المتحد قبل أحداث ١١ سبتمبر سياسة مدروسة بشأن مكافحة الإرهاب. وفي ٩ سبتمبر، أي قبل يومين من الأحداث، قال بوتين في مكالمة هاتفية مع بوش: إن اغتيال أحمد

(١) من حديث بنازير بوتو مع مراسل جريدة «حجج وحقائق» الروسية في لندن، ٢٠٠١/١٠/١٠

شاه مسعود زعيم (التحالف الشمالي) لم يحدث بالصدفة؛ فالهدف منه إضعاف (التحالف الشمالي) وينبغي توقع أفعال جديدة كهذه من جانب (طالبان). وقد وافق بوش على اقتراح بوتين بعقد اجتماع لنائبي وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا حول أفغانستان، لكن لم يصدر عنه أي رد فعل ينم على أنه قد أدرك كل حدة القضية.

وكانت المعايير المزدوجة في التعامل مع الإرهاب تحول بقدر كبير دون وضع الولايات المتحدة لخط محدد في مكافحة الإرهاب. على أي حال لم يظهر تفهم خطورة الوضع في جمهورية الشيشان الناجم عن أفعال الإرهابيين المسلحين. كما لم تلق الاهتمام اللازم حقيقة أن (القاعدة) لها علاقة مباشرة بالمقاتلين الشيشان وقدمت لهم الدعم.

وقبيل ١١ سبتمبر لم تبدر عن باكستان أيضاً اتجاهات تفكير مناهضة لطالبان، ولو أن الكثيرين هناك بدؤوا يدركون بأن (طالبان) أصبحت خارج السيطرة وتعمل في حالات كثيرة عموماً بصورة مستقلة عن الدوائر الباكستانية التي أسستها. وقال لي الأمير آغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية: «إنني سألت مشرف بصراحة ماذا يريد؟ فلم أتلق جواباً منه». وحسب أقوال آغا خان فإن سياسة باكستان حيال (طلبان) يمكن وصفها آنذاك بأنها (فراغ مطلق).

لكن الوضع بدأ يتغير بعد الشروع بتنفيذ (عملية الانتقام).

فقد دخل (التحالف الشمالي) إلى كابل بسرعة كبيرة، وازداد التفاؤل بعد ورود البلاغات الظافرة حول العمليات التي نفذت في الكهوف تورا ـ بورا على الحدود مع باكستان، وقصف مواقع حركة (طالبان) باستخدام السلاح الشديد الدقة. لكن الفكرة الأساسية تكمن في نبأ آخر. ففي جوهر الأمر لم يتم الاستيلاء على كابل التي انسحب منها رجال (طالبان) أنفسهم. كما أنهم انسحبوا دون قتال من الأماكن الأخرى بنتيجة المفاوضات مع التحالف الشمالي). ولم يتجاوز عدد مقاتلي (طالبان) الذين تم القضاء عليهم العشرات والمئات، أما الباقون فقد تفرقوا واختفوا. وبموجب بعض التقديرات فإن النجاح التام لم يتحقق في عملية (أناكوندا) وثلاث عمليات نفذها رجال مشاة البحرية البريطانيون، وكذلك عملية الاستيلاء على (قلعة) تور ـ بورا التي جرت دعاية واسعة لها.

ولم تصبح قبائل البوشتون سنداً للحكومة الأفغانية برئاسة البوشتوني حامد كرزاي، والتي تشكلت بمعونة الأمريكيين علماً أن البوشتون في أفغانستان يشكلون لأسباب تاريخية القوة الرئيسة القادرة بالتحالف مع الجماعات القومية الأخرى على السيطرة على البلاد. ولم تفلح الولايات المتحدة في إجراء تقارب بين البوشتون ورجال التحالف الشمالي ـ وقد جرى الرهان على ذلك بالذات منذ

بداية العملية الأمريكية. وبقيت القوات المسلحة وأجهزة الأمن بعد تشكيل الحكومة المركزية بأيدي التاجيك، والأوزبك بصورة أساسية، وهو أمر من المستبعد أن يقبل به رجال البوشتون.

لقد أعطى كرزاي رئيس أفغانستان الأمر إلى جميع الحركات السياسية في البلاد بحل التشكيلات العسكرية التابعة لها وتسليم السلاح، أما المقاتلون فيها فيجب أن ينضموا إلى الجيش النظامي. ومن الواضح أن المحاولة جرت بهذه الطريقة لإعادة توزيع السلطة في أفغانستان وسلبها من أيدي أمراء الحرب والقبائل. وثمة شكوك في احتمال حدوث ذلك ونجاحه. كما يشك في أنه يمكن بهذه الطريقة سلب قيادة القوات المسلحة التابعة للتحالف المناهض لطالبان من رجال الشمال دون حدوث مشاكل.

ولم يجد مكاناً له في النخبة الأفغانية الجديدة أيضاً الملك الأفغاني السابق ظاهر شاه الذي جاء من روما حيث عاش في المهجر ٣٠ عاماً. وبموجب الخطط الأمريكية كان الواجب أن يصبح الشخصية السياسية التي ترسخ وحدة البلاد. ورفض ظاهر شاه بالرغم من طلبات ووعود الولايات المتحدة أن يشغل منصباً قيادياً في أفغانستان. ويجري اغتيال رجال البوشتون الذين انضموا إلى التحالف المناهض لطالبان. ولقي هذا المصير مثلاً عبد الحق المستشار السابق للملك الذي جاء إلى أفغانستان بهدف كسب دعم

زعماء البوشتون فأعدمه رجال (طالبان). وفي يونيو عام ٢٠٠٢ اغتال رجال العصابات الحاج عبد القادر نائب رئيس الجمهورية، وهو من البوشتون واتخذ موقف المعارضة الشديدة من (طالبان). كما يظهر مدى الفشل في تنفيذ مهمة تقوية الدعم لحكومة كرزاي من قبل القوى المحلية، أن رجال الحماية الأفغان يعتبرون غير مضمونين وتم استبدالهم بأمريكيين.

وأدى استمرار القصف الجوي بالقنابل والصواريخ وفق مبدأ توجيه الضربات (إلى كل هدف متحرك) إلى حدوث أخطاء مؤسفة. ويصبح السكان المسالمون أيضاً هدفاً للغارات. وبما أن رجال (طالبان) انسحبوا بصورة أساسية إلى مناطق قبائل البوشتون، فإن غالبية الضحايا من السكان المسالمين ينتمون إلى البوشتون . وهذا لا يساعد البتة على جعل البوشتون يكنون مشاعر المودة إلى الأمريكيين.

وفي الوقت نفسه فإن هذا يساعد على بقاء قبائل البوشتون بمثابة القواعد الرئيسة لحركة (طالبان). وتتوفر المسوغات للاعتقاد بأن قواهم الرئيسة التي ما زالت قادرة على المقاومة ، توجد ليس فقط في منطقة قبائل البوشتون في أفغانستان، بل ومضت أبعد عبر الحدود إلى أراضي باكستان. وطبقاً لمعطيات المخابرات الألمانية فإن أسامة بن لادن يتخفى بالذات في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان.

ولن يتغير شيء إذا ما صح النبأ الذي نشرته صحيفة (الشرق الأوسط) الصادرة في لندن، والقائل بأن نجل ابن لادن قد عين رئيساً لتنظيم (القاعدة)؛ ذلك لأن أسامة بن لادن نفسه إما جرح أو قتل. والشيء الأساسي هو بقاء تواصل وجود أسرة أسامة بن لادن في قيادة التنظيم الإرهابي في أوج العملية الأمريكية في أفغانستان.

وعملياً لا تسيطر إسلام أباد على منطقة قبائل البوشتون في أراضي باكستان حيث استقر على مدى فترة طويلة النازحون واللاجئون الأفغان. وتخشى الحكومة الباكستانية حدوث صدام مباشر مع سكان هذه المنطقة. وكما هو معروف فلم ترسم بعد حتى الآن الحدود بين باكستان وأفغانستان. وكانت منطقة قبائل البوشتون في أيام وجود الإمبراطورية البريطانية محددة بموجب (خط ديوراند). وهذا الخط يفصل حالياً ما بين أراض باكستان وأفغانستان، لكن لا يعترف به رسمياً بصفته خط الحدود بين الدولتين. ويعتقد الزعماء الباكستانيون بأن أراضي دولتهم قد قلصت بصورة مصطنعة بهذه الواسطة. كما لم تتحقق تاريخياً فكرة إقامة بوشتونستان الكبرى التي كان البوشتون الأفغان يضمرونها، وتشمل قسماً كبيراً من باكستان الحالية.

وأنا لا أصدق بأن القيادة الباكستانية ستتبع بعد ١١ سبتمبر نهجاً حازماً في نشر السلطة المركزية إلى منطقة (اللاجئين

الأفغان). وبنتيجة ذلك تبقى هذه المنطقة الحدودية مغلقة عملياً. ويمكن أن تبقى هناك على مدى فترة طويلة قوى (طالبان) التي تشن غارات فدائية على أراضي أفغانستان.

وبالإضافة إلى شن الغارات المسلحة هذه يستطيع رجال (طالبان) (التسلل) إلى السلطة الائتلافية المركزية لحامد كارزاي، الذي يهتم لأسباب طبيعية بدعم البوشتون له. ولم يكن من قبيل الصدف أنه طرح في أثناء تشكيل حكومته موضوع ضم رجال (طالبان) التائبين إلى السلطة الائتلافية. لكن آنذاك جرت معارضة هذه الفكرة. لكن ماذا لو حدث ذلك تحت (راية أخرى)؟

من الصعب التعويل على أن يقوم الجنرال برويز مشرف رئيس باكستان، الذي وصفه جورج بوش بأنه «شريك رئيسي للولايات المتحدة في التحالف العالمي ضد الإرهاب»، حتى بتأثير الضغوط الأمريكية بتنفيذ عمليات واسعة النطاق ضد رجال حركة (طالبان) التي تحظى بدعم الأهالي الباكستانيين وبتعاطف كثير من ضباط الجيش الباكستاني وبالأخص الأجهزة الخاصة. وتشير معطيات استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد جالوب بعد بدء العملية الأمريكية في أفغانستان في أكتوبر عام ٢٠٠١ إلى أن نسبة ٦٣ بالمائة من الباكستانيين كانوا يؤيدون (طالبان) بينما أيدت أفعال الولايات المتحدة نسبة ٧ بالمائة فقط منهم. وكان المستشارون من

رجال الاستخبارات العامة الباكستانية يوجدون حتى يوم ١١ سبتمبر في صفوف قوات (طالبان) - ألا يعتبر ذلك أمراً ذا دلالة؟

كما أن من الصعب أن نتصور بأن الولايات المتحدة ستدخل أراضي باكستان بعد أن تقضي على رجال (طالبان). فالأمر يختلف حين تنفذ عملية ضد (القاعدة). وبوسع باكستان وليس الولايات المتحدة فقط أن تبدي نشاطاً كبيراً هنا. ولربما يعتبر مشرف ذلك وسيلة للحماية من النقاد الذين يتهمونه بعدم اتخاذ تدابير حازمة لتصفية (طالبان). ولكن من العسير للغاية تصفية تنظيم (القاعدة) الإرهابي دون تصفية (طالبان).

ويمكن القول اعتماداً على الخبرة التي حصلت عليها روسيا مقابل دفع ثمن غال أن مستقبل أفغانستان لا يرتبط بغزو هذه البلاد، بل بنشاط القوى الخارجية المتعدد الجوانب بهدف مساعدة الأفغان على تأسيس دولة اتحادية. فإن السلطة المركزية أكثر مما يجب في هذه البلاد غير ممكنة ، ويجب أن تتمتع الأقاليم باستقلالية معينة، علماً أن لكل واحدة منها ستكون درجات متباينة من الاستقلالية. لكن يجب أن تمنح إلى المركز الصلاحيات الضرورية من أجل صيانة وحدة أراضي الدولة.

طبعاً، يبدي التعاطف مع الولايات المتحدة كل من يفهم مدى أهمية العملية العسكرية في أفغانستان التي تحولت في عهد

(طالبان) إلى منبت للإرهابيين الدوليين. ويصيبني السأم حين أسمع الأقوال الحقودة الخالية من التفكير مثل: لقد لقوا ما يستحقونه. ويمكن سماع ذلك أيضاً ممن عرف شدائد الحرب في هذه البلاد الآسيوية، ولقي الإهانات أكثر من مرة في الأقوال حول «عدم كفاية القدرة على القتال» لدى جيشنا.

لكن المسألة لا تكمن في من يحارب في أفغانستان، إنها تكمن في أفغانستان نفسها. إنها بلاد لم تستسلم أبداً للسيطرة الأجنبية. وفي الوقت نفسه إنها بلاد متعددة القوميات وذات نظام قبلي في الواقع، مما يجعل من الصعب للغاية الرهان على قوة داخلية ما، يمكن أن تفرض سيطرتها على أفغانستان بأسرها. وعندما كانت مجموعة القوات السوفيتية هناك جرى الرهان على القوة ذات التلاوين الحزبية، المؤلفة في عهد نجيب الله من البوشتون بصورة كاملة. ووقف التحالف الشمالي ضده. أما في الجنوب فقد انضم إلى المجاهدين أي المقاتلين ضد القوات السوفيتية، وكذلك النخبة الأفغانية الموالية لها، الكثير من البوشتون. وكان أولئك وهؤلاء يحظون بالدعم من الخارج على نطاق واسع. وفي نهاية المطاف أرغم الاتحاد السوفيتي على سحب قواته من البلاد، التي كانت عامة الناس لا تستطيع العيش فيها إلا بطراز الحياة القديم، أما الفئة العليا فلم تكن تستطيع حكمهم إلا بالأسلوب القديم. وليس

عبثاً أن يتذكر الناس بأن وحدة الأرض نسبياً في أيام ظاهر شاه لم تتحقق إلا بدفع العلاوات من خزانة الملك باستمرار.

حقاً، إن الوضع قد تغير الآن في أفغانستان قياساً إلى ما كان عليه في أيام وجود القوات السوفيتية في البلاد. وكما قالت بنازير بوتو في حديثها الآنف الذكر فإنه «يوجد فرق كبير بين ما كانت عليه الحال في أيام وجود نجيب الله في السلطة وبين الوضع الحالي للأمور. وكان المجاهدون الأفغان يتلقون آنذاك شهرياً ملايين الدولارات من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكانت لديهم معسكرات تدريب في باكستان، وتنهال عليهم أحدث الأسلحة من هاونات وصواريخ و(ستينجرات) فمن سيدفع الآن إلى (طالبان)؟ لا أحد».

إن ملاحظة بنازير بوتو تستحق الاهتمام بلا شك. لكن تثير الحذر بعض تصريحات رجال (طالبان) التي ترددها وسائل الأعلام والقائلة بأن مقاتلي الحركة يعيدون ترتيب صفوفهم، وستوجد لديهم تجهيزات جيدة من أجل خوض عمليات نشيطة أكثر ضد الولايات المتحدة وحليفاتها، وهكذا يبقى خطر استعادة القوة القتالية لرجال (طالبان).

في نهاية المطاف يمكن بالجهود الكبيرة والأموال الكثيرة للولايات المتحدة خلق وضع مناسب كما يبدو لتحييد أفغانستان

باعتبارها قاعدة للإرهاب الدولي. لكن هذا سيتم بشكل أسرع وأكثر فعالية في ظروف التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا وباكستان والاتحاد الأوربي وهيئة الأمم المتحدة والهند والصين وإيران. وبالأخص التعاون مع روسيا، التي توجد بيديها وسائل تأثير معينة على الوضع في أفغانستان، والتي تتمتع بمستوى علاقات أعلى من الولايات المتحدة مع الصين والهند ناهيك عن إيران. ويعتبر تشكيل مثل هذا التحالف ضد الإرهاب شيئاً واقعياً؛ لأن الدول والمنظمات المذكورة لها مصلحة بذلك، وبضمنه لأنها تدرك مدى عقم وخطورة رهان الولايات المتحدة على القرارات والأفعال الوحيدة الجانب والانفرادية على الصعيد الدولي، حتى إذا كانت ذات محتوى مضاد للإرهاب، بالنسبة إلى منظومة العلاقات الدولية كلها.

الهدف الثاني ـ العراق

كانت حرب الولايات المتحدة ضد الارهاب قبل توجيه الضربة إلى العراق تحظى بدعم دولي واسع. حقاً كانت هناك بعض الأمور التي تبعث على القلق في هذه المرحلة أيضاً، لكنها لم تكن سائدة ولهذا لم تجعل أي لاعب كبير على الصعيد الدولي ينفر من الولايات المتحدة. وبدأ الوضع يتغير منذ لحظة تحول الولايات المتحدة في القضية الأفغانية التي لم تحل البتة بعد إلى توجيه الضربة إلى العراق بهدف إسقاط نظام صدام حسين.

في ٢٢ يونيو ٢٠٠٢ نشرت جريدة (جارديان) البريطانية مقالة بقلم هانز فون سبونيك المنسق السابق للمساعدات الإنسانية الدولية إلى العراق (في فترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠)، ويؤيدها الكثير من السياسيين الأوربيين وغير الأوربيين وغيرهم من المحللين والباحثين. ويقول سبونيك:

ـ لا يرتبط العراق بأفعال الإرهاب ضد المنشآت الأمريكية في الخارج أو في داخل الولايات المتحدة.

ـ لا يتعاون العراق مع (القاعدة) سواء في تدريب المقاتلين أو في دعم المجموعة المتطرفة الصغيرة (أنصار الإسلام) التي تتهم بأنها قدمت الملاذ إلى بعض رجال (القاعدة) وتقوم بزعزعة الوضع في كردستان العراق.

ـ أعلن رؤساء ٢٢ بلداً عربياً في اجتماع جامعة الدول العربية في مارس عام ٢٠٠٢ في بيروت أنهم يريدون إنهاء الخلاف مع العراق، بينما فتحت المملكة العربية السعودية نقطة العبور على الحدود مع العراق، وقامت سورية ولبنان بتطبيع العلاقات مع بغداد، وأعاد العراق إلى الكويت أرشيفها، ووافق على إجراء مفاوضات بشأن الكويتيين المفقودين في أثناء حرب الخليج، وأعطت إيران والعراق نبضة إلى المفاوضات بشأن اللاجئين، وتقوم شركة الطيران الأردنية بخمس رحلات في الأسبوع بين عمان وبغداد، وكثرت زيارات رجال الأعمال الأتراك إلى العراق.

ـ تقيم كردستان العراق الصلات مع بغداد في مجال التعليم والثقافة والرياضة.

ـ يعرف البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية حق المعرفة بأن العراق لا يشكل اليوم أي خطر في المنطقة. كما تتوفر لديهما المعلومات بأن مركز صناعة الأدوية في الدورة الواقع في أطراف بغداد ومعمل المبيدات والكيمياويات في الفلوجة في غرب البلاد

الصحراوي، أي المنشآت التي كان يشتبه في أنها تنتج السلاح الجرثومي والكيميائي قد دمرت في أثناء حرب الخليج، بينما جرى تدمير معمل الفلوجة مرة أخرى في ديسمبر عام ١٩٩٨ في أثناء عملية (ثعلب الصحراء).

وكتب هانز فون سبونيك يقول: «إن الأمر الفظيع حقاً يكمن في أن وزارة دفاع الولايات المتحدة تمتلك كافة المعلومات المذكورة».

ومما يدل على بطلان العديد من الاتهامات الأمريكية إلى العراق الأمر الطريف التالي. فكما يعرف أن الرئيس الأمريكي، الذي يؤكد على اقتراب بغداد من صنع السلاح النووي، قد أشار إلى تقرير الوكالة الدولة للطاقة الذرية الصادر في عام ١٩٩٨، لكن موظفي الوكالة نفوا في حديث مع مراسل شبكة تلفزيون إن - بي - سي الأمريكية في جوهر الأمر أقواله هذه، وأشاروا إلى أن التقرير يتضمن تقييم الوضع في العراق قبل اجتياح الكويت وعاصفة الصحراء والعقوبات الدولية وعمليات التفتيش في المنشآت العسكرية للبلاد. أما بصدد الوضع في عام ١٩٩٨ فإن الخبراء الدوليين للوكالة لم يجدوا في تلك اللحظة أية أدلة تثبت بأن (العراق حقق تقدماً ما في مجال صنع وإنتاج السلاح النووي". وقد اعترف مسؤول رفيع المقام في البيت الأبيض بـ (الخطأ).

وتعتبر عودة اللجنة الدولية الخاصة إلى العراق بمثابة حجر

المحك، وقد أكدت بغداد على أن اللجنة تستخدم لأغراض أخرى. بالمناسبة، ينشر المزيد من التصريحات، وبضمنها لأشخاص مطلعين، التي تدل على أن انتقادات العراق للجنة لا تخلو من أساس.

ففي ٣١ يوليو ٢٠٠٢ أعلن الدبلوماسي السويدي رولف إيكيوس رئيس فريق المفتشين الدوليين السابق في العراق (من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧) في حديث مع إذاعة (راديو السويد) أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتأثير على عمل المفتشين الدوليين، وتوخت تحقيق (مصالح معينة) بضمنها مصالح لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العراق. ويرد من بينها جمع المعلومات حول صدام حسين وأفراد حاشيته، والتي يمكن استخدامها حسب قول إيكيوس لتوجيه ضربة إلى العراق.

كما أعلن الدبلوماسي السويدي أن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات لاستثارة أزمة في المنطقة من أجل تهيئة التربة لشن هجوم عسكري مباشر. وغالباً ما يتكرر كل شيء في عالمنا المضطرب، وما أقل الدروس التي نستخلصها من ذلك، وأنا أتذكر أحداث عام ١٩٩٨. فقد شاركتُ حين كنت وزيراً للخارجية مشاركة مباشرة في استمالة القيادة العراقية لاتخاذ قرار حول عودة اللجنة الدولية الخاصة التي ضمت مفتشين أمريكيين، وضمان التنفيذ

الكامل وبلا حيد لقرارات هيئة الأمم المتحدة بصدد تفتيش جميع المنشآت بلا استثناء والتي تبعث على الريبة. وآنذاك أوقف صدام حسين عملها وأبعدها من البلاد متهماً إياها بأنها تتجاوز في أفعالها الصلاحيات التي خولتها هيئة الأمم المتحدة بها. وكان يترأس اللجنة الخاصة باتلر الذي ساعد باستفزازته على إعطاء مثل هذا التقييم. وقد فضح نشاطه حتى س. ريتر الخبير الأمريكي في مجال نزع السلاح، الذي كان يشغل منصب نائب باتلر، في حديث مع إذاعة بي - بي - سي.

لكن الولايات المتحدة أيدت باتلر، وهو أمر كان لا بد من أخذه بنظر الاعتبار. وكان عمل اللجنة الخاصة يتسم بأهمية استثنائية لأن الغرض منه هو تنفيذ تكليف هيئة الأمم المتحدة والتحقق من أن العراق لا ينتج سلاح الدمار الشامل. وما كان بوسعنا التفريط بالرقابة الموضوعة على كثير من المنشآت العراقية، والذي كان من الواجب المحافظة عليها بأي ثمن. وفي نهاية المطاف وضعت الولايات المتحدة (الأصبع على الزناد) استعداداً لتوجيه الضربة إلى العراق.

وقرر صدام حسين تحت ضغوط روسيا المباشرة إعادة اللجنة الخاصة إلى العراق. ولن أورد سير الأحداث بالتفصيل فقد ذكرتها في كتابي (أعوام في السياسة الكبرى). لكنني سأتوقف فقط عند حدث في الاجتماع الطارئ في ليلة ٢٠ نوفمبر ١٩٩٧ في جنيف

حيث اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (كانت الصين ممثلة بسفيرها)، أن سألتني مادلين أولبرايت: بم وعدت صدام حسين؟ فأجبت: لقد أبلغناه بأننا سنقوم من جانبنا بمبادرة لتغيير تركيب اللجنة وتحديد مهامها بشكل أدق. طبعاً، لم يتحدث أي أحد معه أو مع غيره من أفراد القيادة العراقية باسم مجلس الأمن الدولي.

ويومذاك أعطى الرئيس كلينتون الأمر بإيقاف الهجوم العسكري المدبر على العراق ـ وتنفس المجتمع الدولي الصعداء.

لكن في عام ١٩٩٨ عادت بغداد مرة أخرى إلى المواجهة مع اللجنة الخاصة، حيث أوقفت عملها في البداية، ومن ثم طلبت خروجها من أراضي العراق. وبدا واضحاً بأن صدام حسين كان يريد بهذه المناورة، أو بالأحرى بالموازنة على (حد الموسى) أن تتخذ خطوات للاستجابة إلى مطالب العراق. وكان الهدف الرئيس في هذه المرة ، كما في المرة التالية أيضاً، هو إلغاء العقوبات الاقتصادية التي يجب أن تتوقف بموجب قرار مجلس الأمن الدولي بعد أن ينفذ العراق مطالب هيئة الأمم المتحدة حول تصفية سلاح الدمار الشامل وإيقاف الأعمال في صنعه. ويومذاك أصر العراق على وجوب تحديد نظام إلغاء العقوبات مؤكداً على أن جميع قرارات ومطالب هيئة الأمم المتحدة قد نفذت.

فما هو المنطلق في ذلك عندئذ، وفي الوضع المماثل اليوم؟ كان يجب أن يظهر للعراق بشكل حازم، بأنه يجب أن يوافق على عمل اللجنة الدولية الخاصة في أراضيه، وأن جميع الأفعال ضد اللجنة الخاصة ستكون غير مقبولة لدى المجتمع الدولي ولا يمكن تبريرها. لكن وجب أن يتم في آن واحد مع اتخاذ هذا الموقف المتشدد التخلي عن الغموض التام في مسألة رفع العقوبات الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي وليس النظام الحاكم.

ونشأ تكتيكان في التعامل مع العراق وهما يوجدان اليوم أيضاً. وأحدهما خط روسيا الذي كان ولا يزال ينحصر في أن ينفذ العراق فعلاً جميع قرارات مجلس الأمن الدولي في قضايا نزع السلاح، ولكن في الوقت نفسه يجري خطوة بعد خطوة إلغاء جميع الملفات الأربعة لنزع السلاح.

وإذا ما توفرت المؤشرات المطلوبة من أجل إغلاق الملف النووي، وبعبارة أخرى في غياب العلائم التي تدل على أن العراق يمتلك السلاح النووي فإنه يجري إغلاق هذا الملف. وبودي التأكيد على أن المقصود ليس إغلاق الملف فيزيقياً، بل تحويل أعمال التفتيش إلى مستوى المراقبة. وهذا طبعاً ليس الشيء ذاته؛ لأن الرقابة الدولية على احتمال قيام العراق بصنع السلاح النووي ستبقى.

أما الملف التالي فهو ملف الصواريخ، وأنا أتذكر حديثي مع باتلر

في موسكو حين كنت وزيراً للخارجية. فقد أجاب هذا الشخص (واسمحوا لي بهذا التعبير) عن سؤالي. هل تستطيع القول الآن بثقة بأنه لم يتبق محرك واحد للصواريخ أو أي رأس قتالي له، بقوله: نعم، أستطيع ذلك. فسألته: «إذن لماذا لا تغلقوا ملف الصواريخ؟» وذكر لي باتلر قائلاً: «تفقوا مع الولايات المتحدة، وبعد ذلك سنغلقه». وقد تعزز الموقف الوقح لرئيس اللجنة الخاصة بالخط الأمريكي: يجب على العراق أن يحاسب ليس على خطوات بل دفعة واحدة حول جميع المؤشرات، أي الملفات النووي والصاروخي والكيميائي والجرثومي. لكن هذا يعني ألا يرى العراق (بصيص النور في نهاية النفق) وأن يزداد تشديد حدة التوتر والتخلي عن الأسلوب البناء في حل القضية.

ومضت الولايات المتحدة في طريقها؛ ففي ديسمبر عام ١٩٩٨ بدأ القصف بالقنابل والصواريخ في مختلف أنحاء العراق. ونفذت العملية العسكرية مرة أخرى بتحريض من باتلر، الذي قدم إلى مجلس الأمن الدولي تقريراً مبرمجاً وحيد الجانب بصورة خالصة.

وكما كان متوقعاً فإن قصف العراق لم يقرب موعد حل القضية العراقية الحادة. وبعد الضربة نشأ وضع حين تطلب الأمر عودة المفتشين الدوليين، وخلق الظروف من أجل عملهم في العراق. طبعاً، يجب على اللجنة الخاصة أن تتأكد من تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي حول نزع سلاحه.

وبات واضحاً منذ صيف عام ٢٠٠٢ بأن بغداد لن تستطيع الصمود في موقفها في مواجهة عمل اللجنة الخاصة. وقد مارس دوره بلا ريب خوف بغداد من أن تصبح هدفاً للعملية العسكرية الأمريكية. لكن ليس هذا فقط. ففي ٢ أغسطس عام ٢٠٠٢ بعد زيارة ألكسندر سلطانوف نائب وزير الخارجية الروسي إلى العراق وردت إلى هانز بليكس رئيس اللجنة الدولية لنزع السلاح والرقابة والتفتيش الدعوة لزيارة بغداد من أجل أن تناقش معه إمكانية استئناف الرقابة الدولية على برامج نزع السلاح في العراق. وأعلن في موسكو فوراً أن العرض العراقي يعتبر خطوة هامة باتجاه حل هذه المشكلة بالطرق الدبلوماسية والسياسة (في مجرى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن). وورد رأي مماثل في جهاز السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة وعواصم كثيرة من الدول وبضمنها دول أعضاء في حلف الناتو.

أما بصدد واشنطن فإنها رفضت المبادرة (من العتبة) ـ كما يقال، واستأنفت أعمال التهيئة النفسية لشن عمليات عسكرية ضد العراق. وتضمنت تصريحات كبار المسؤولين الأقوال ضد العراق، وكثر (تسريب) المعلومات إلى الصحف حول الخطط التفصيلية للعملية العسكرية. وتجاوزت هذه التهيئة النفسية إطار الضغوط على القادة العراقيين ـ وتشير كافة الدلائل إلى أن الغاية منها إبقاء

العالم بأسره في حالة توتر، وتعويده على أفكار حتمية القرار الأمريكي الوحيد الجانب بشأن توجيه ضربة إلى العراق.

ولكن يبدو أن واشنطن قد (بالغت) في الأمر - لأن الحملة قادت في أحوال عديدة إلى نتائج معاكسة. ومهما كان تطور الأحداث بعد صدور هذا الكتاب، فلم تؤيد العملية الأمريكية ضد العراق في مرحلة التحضير لها حتى بلدان التحالف السابق في حرب عام ١٩٩١ بمنطقة الخليج العربي.

ويتسم بدلالة موقف بريطانيا، الحليف المخلص الوحيد لواشنطن بهذا القدر أو ذاك في القضية العراقية. يفيد استطلاع الرأي العام بأن نسبة ٥٢ بالمائة من البريطانيين يعارضون زج البلاد في هذه العملية، بينما تؤيدها نسبة ٣٤ بالمائة فقط. كما وقع ١٦٠ نائباً في البرلمان من أعضاء حزب العمال الحاكم بياناً يعربون فيه عن (قلقهم) من هذه الخطط. وفي أثناء المباحثات مع ملك الأردن طرح توني بلير الأولويات لدى بريطانيا: العمل على عودة المفتشين الدوليين إلى العراق من أجل الرقابة على البرامج العسكرية ونظام الالتزام بالعقوبات الدولية، وفي حالة الفشل التام - المضي في طريق الحرب.

أدلى بولنت أجويد رئيس وزراء تركيا بحديث من التلفزيون المحلي أعرب فيه عن مخاوفه بصدد احتمال تنفيذ عملية عسكرية

أمريكية ضد العراق. كما أبدى شكوكه من أن العملية العسكرية ستعطي بصورة أكيدة نتائج إيجابية. وكانت تركيا تخشى بأكبر قدر أن تساعد الضربة الأمريكية إلى العراق على إقامة دولة كردية في شمال البلاد. ودعا الزعيم التركي واشنطن إلى أجراء مشاورات مع أنقرة حول موضوع اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد بغداد.

أما وزير الخارجية السعودي فأعلن في حديث مع وكالة أسوشيتد بريس الأمريكية أن بلاده تعارض أية ضربة إلى العراق. وقال الوزير: إننا لا نرى أية ضرورة لذلك وبالأخص وأن العراق يقوم بخطوات لتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة.

ونفى رئيس وزراء الأردن النبأ القائل بأن بلاده يمكن أن تصبح رأس جسر تنطلق منه القوات المسلحة الأمريكية لضرب العراق. وحتى الكويت - ضحية العدوان العراقي في عام ١٩٩٠ - أظهرت التردد والحذر البالغ في هذه المرة بشأن تأييد الولايات المتحدة.

وعارض الديمقراطيون في الكونجرس الأمريكي بشدة تجاهل بوش لمجلس الأمن الدولي باعتباره الهيئة الوحيدة القادرة على إعطاء الموافقة على ضرب العراق ويعرف على نطاق واسع رد فعل البلدان الأوربية، القلقة جداً من احتمال اتخاذ الولايات لقرار انفرادي بشأن توجيه ضربة إلى العراق. فعارض المستشار الألماني الاتحادي شرودر بشكل قاطع تنفيذ عملية عسكرية ضد العراق.

كـمـا أن الرئيس الفـرنسي شـيـراك أعلن بأن القـرار الأمـريكي الانفرادي بشأن العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق يعتبر شيئاً غير مقبول.

وفي هذه الظروف آثر الرئيس بوش ألا يتجاهل، كما فعل ذلك مراراً بالأقوال، ضرورة صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي بشأن استخدام القوة ضد العراق. فذكر في خطابه في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢، حيث أورد جميع الحجج التقليدية المألوفة لصالح الضربة إلى (نظام صدام حسين المقيت) قائلاً: إن من الواجب البدء من محاولة الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على ذلك. حقاً، إنه أبقى في الوقت نفسه على (حق) الولايات المتحدة في اتخاذ قرار مستقل. لكن هذا يمثل شيئاً من التغيير في موقف الولايات المتحدة وأعقبته البشائر الأولى لخروج واشنطن من عزلتها فيما يخص القضية العراقية.

في هذا الوقت نشطت روسيا ودول أخرى ضغوطها الدبلوماسية على بغداد بهدف استمالتها للسماح بعودة اللجنة الخاصة. ووجه إلى القيادة العراقية نداء بهذا الشأن. وفي ١٦ سبتمبر أبلغت القيادة العراقية كوفي أنان السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة باستعدادها لعودة اللجنة الدولية الخاصة إلى العراق بلا قيد أو شرط.

وبعد هذا دخلت الأزمة طوراً جديداً. فبعد أن حرمت واشنطن من ذريعتها المباشرة لتوجيه ضربة واسعة النطاق إلى العراق، لم تتوقف عن العمل، كما يبدو، ولم تستسلم. لكن في هذه الظروف يغدو أصعب كثيراً تمرير القرار المطلوب لاسيما القرار الانفرادي حول تنفيذ عملية عسكرية ضد العراق. طبعاً، سيتوقف الكثير على موقف بغداد التي يجب ألا تقيم أية عقبات أمام اللجنة الخاصة. وإذا ما غلب، بالرغم من كل ذلك، الرهان على الحل العسكري للقضية العراقية فإن الولايات المتحدة ستفتقد، كما تشير إلى هذا الدلائل كافة، الدعم الدولي الواسع الذي نشأ بعد أحداث ١١ سبتمبر. وستنبثق المصاعب في روسيا أيضاً حيث لا تتخذ غالبية الرأي العام موقف الحياد من استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد العراق.

إن العراق ليست البلاد الوحيدة التي تقع في مرمى الإدارة الأمريكية، فيمكن أن تغدو هدفاً للضربات، حسب ما أوردته الصحافة الأمريكية، إيران أيضاً التي تشن ضدها حملة دعائية واسعة النطاق. وكما هي الحال بالنسبة إلى العراق فإن بعض رجال القيادة الأمريكية يلعبون على أوتار (التطرف القومي): إنهم يريدون إيهام الناس بأن بوش الابن قادر على عمل ما لم يستطعه بوش الأب، أي إسقاط نظام صدام حسين، أما الضربة إلى إيران فهي (تقلب الصفحة) الأخيرة في المشهد الذي يحبون تذكره في الولايات المتحدة حين أخفقت في أواخر السبعينيات العملية

العسكرية الأمريكية ـ ولو أنها محلية ـ ضد نظام الخميني. وصفوة القول، عاشت أمريكا ذات (الذاكرة الطويلة)!

إن مواصلة الحرب ضد الإرهاب باستمرار تتفق مع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة، التي يجري التركيز فيها على العمليات الوقائية ضد خصوم تختارهم الولايات المتحدة نفسها وفق هواها. وقد صاغ الرئيس بوش مبدأ (الهجوم) في عدة خطب له، دون أن يخفي بأن الولايات المتحدة ستوجه الضربات بمبادرة منها إلى الدول التي يعتقد بأنها تشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة. وهذا المبدأ يجعل أمن الولايات المتحدة والقانون الدولي وحق سيادة الدولة، بتفسيرها تفسيراً اعتباطياً، قرباناً لها.

وأعتقد أن الرئيس بوش على حق حين ينتقد مبدأ المحافظة على الاستقرار في أزمان (الحرب الباردة). فلا يمكن طبعاً في ظروف اليوم ضمان السلام والاستقرار وأمن الدول على الصعيد الإقليمي، أي حيث تكون هذه المهمة مطروحة للتنفيذ في الوقت الحاضر، وذلك باستخدام أسلوب (الترهيب) و(الردع). لكن هل يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية تطرح الصيغة المثلى لصيانة السلام وضمان الأمن؟ كلا، البتة، ولو انطلاقاً من أنها تقوم على أساس التخلي عن الأفعال الجماعية، وتكرس عبادة القرارات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية.

(مراكز النفوذ)؛ مركز واحد أم عدة مراكز؟

نهاية عصر الدول الأعظم

وجد في أزمان (الحرب الباردة) نظامان متناقضان أيديولوجياً، تقود كل واحد منهما دولة أعظم وهما: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وكانت العلاقات بينهما تحدد الوضع الدولي لحد كبير. أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الدول غير الأعضاء في الأحلاف العسكرية، وتشكل حركة (بلدان عدم الانحياز) غير المحددة المعالم. بيد أن هذا لم يكن يقف حائلاً دون انجذاب إحداها إلى هذا النظام أو ذاك، ولو أنه كانت تنبثق في أحيان كثيرة تناقضات تجعلها تتخذ مواقف مستقلة تماماً. وهذا ما حدث مثلاً للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين. لقد ارتبطت نهاية (الحرب الباردة) عضوياً بانهيار تركيبة العالم ذي القطبين. فزال من الوجود المعسكر الاشتراكي، وحلف وارسو، والاتحاد السوفيتي. وأشار كثير من الباحثين إلى بقاء دولة أعظم واحدة في العالم هي الولايات المتحدة. بيد أن هذا القول لا يعكس واقع الحال. فإن مقولة (الدولة الأعظم) تتحدد أساساً ليس بالخصائص الكمية، ولو أن الدولتين

الأعظم اللتين كانتا تقودان النظامين كان يجب أن تكونا دولتين قويتين عسكريتين، وهذا ما كان عليه الأمر. لكن هذا المعيار وحده لا يكفي: إذ كانت الدولة الأعظم تجمع حولها خليطاً من الدول توفر لها الأمن وتفرض عليها (قواعد اللعبة). وبعد انتهاء (الحرب الباردة) لم يعد ينطبق هذا العامل المحدد النوعي لوضع (الدولة الأعظم) لا على روسيا ولا على الولايات المتحدة.

ومن المهم جداً إدراك هذا الأمر. طبعاً، إن الولايات المتحدة تعتبر في الوقت الحاضر الأقوى اقتصادياً وعسكرياً (إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة من النفقات العسكرية نصف ما تنفقه كافة الدول على هذه الأغراض، وثلاثة أرباع ما ينفق في العالم على البحوث والتجارب في المجال العسكري) والأكثر نفوذاً سياسياً في العالم. ولكن هذا لا يعني بشكل قاطع أن الولايات المتحدة قد أصبحت الدولة الوحيدة التي تقرر جميع مسيرة التطور العالمي.

وتؤكد ذلك التطورات على الصعيد الدولي التي جرت بعد انتهاء (الحرب الباردة):

- مضت روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي في طريق تنويع سياستها الخارجية، مما أدى إلى ارتباطها بعلاقات شراكة إستراتيجية مع العديد من الدول (المختلفة الأنماط) على أساس تطابق كثير من مصالحها القومية معها.

- انتفت الضرورة لوجود (المظلة النووية) الأمريكية، مما جعل أوربا واليابان أقل تبعية للولايات المتحدة وأكثر استقلالية لحد كبير.
- تغيرت (تضاريس) الساحة العسكرية ـ السياسية حيث تحولت آسيا التي كانت تعتبر من (ميادين المنافسة والمعارك) الرئيسة في أيام (الحرب الباردة) إلى كيان ديناميكي في العلاقات الدولية ـ فهي ليست منظومة موحدة، ولن تغدو آسيا (مركز القوة) الوحيد، ولهذا لا تستطيع الولايات المتحدة، وكذلك أية دول أخرى، فرض سيطرتها الكاملة ليس على الصين فقط (كما كانت الحال سابقاً)، بل على الدول النووية الأخرى مثل: الهند وباكستان، وكذلك الدول التي تقف (على عتبة) امتلاك التكنولوجيا الصاروخية ومنها إيران وكوريا الشمالية.
- أصبحت أوربا الغربية الموحدة فعلاً وفقاً لمؤشر هام هو وجود العملة النقدية الواحدة تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من حيث القدرة الاقتصادية.
- تتنامى بوتائر سريعة للغاية القدرة الاقتصادية للصين، وتتعزز قواتها المسلحة ـ لا ريب في أنها تتحول إلى أحد الأقطاب في النظام العالمي المعاصر.
- تحتفظ اليابان بأهميتها كمركز مستقل للجبروت الاقتصادية، وتبدي ميلاً متزايداً إلى المشاركة في الشؤون العالمية.
- تزداد شدة عمليات التكامل في جنوب شرقي آسيا، وفي أمريكا

اللاتينية، والتي تحدد الحركة نحو تشكيل أقطاب أخرى، ولو أنها غير محددة الأشكال كما في أوربا، لكنها أقطاب قوية جداً في الوقت الحاضر، إلا أن إمكانياتها الاقتصادية المتنامية تبدو واضحة بجلاء أكثر فأكثر.

- عززت البلدان الرئيسة المصدرة للنفط (باستثناء روسيا والمكسيك والنرويج)، والتي تلعب دول الشرقين الأدنى والأوسط الدور الرئيس فيها، وضعها عبر منظمة البلدان المصدرة بصفتها الجهة التي تتحكم بأسعار النفط (تتوقف على ذلك أسعار النفط وغيره من المحروقات في العالم). وبهذا تبعد الولايات المتحدة في الواقع عن هذه المسألة إلى المرتبة الثانية[1].
- لا تقبل باتجاه الموالات لأمريكا تلقائياً البلدان الموجودة خارج (المليار الذهبي) المختلفة في التطور الاقتصادي كثيراً، بل على

(١) بدأت الولايات المتحدة رداً على ذلك بممارسة لعبة جوابية، بمحاولتها التخلص من التبعية إلى مصدري النفط من بلدان أوبك عن طريق استيراد النفط من البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة. وفي الوقت نفسه تم تكثيف الإجراءات من أجل إحداث انقسام في أوبك. وعلى سبيل المثال جرت مناورة ناجحة مع ليبيا التي اعترفت بالتزاماتها في مجال دفع التعويضات في (قضية لوكربي)، وبهذا فتحت المجال أمام الولايات المتحدة للتعاون معها في مجال النفط. ونشرت في وسائل الإعلام الأجنبية تنبؤات بشأن إبعاد ليبيا للمملكة العربية السعودية باعتبارها المصدر الرئيسي للنفط، لأن "الولايات المتحدة أصيبت بخيبة أمل بالمملكة" في الآونة الأخيرة. لكن احتمال تحقيق ذلك بعيد في المستقبل القريب، حيث يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار دور الدول الأوربية واليابان، التي من المستبعد أن تجد مصلحة لها في زعزعة سوق النفط العالمية، حتى بصورة مؤقتة.

الأرجح سيتنامى فيها نفوذ دول أوربا الغربية والصين واليابان وغيرها.

- يلاحظ في كل مكان عملياً تنامي السخط على قرارات وأفعال الولايات المتحدة الوحيدة الجانب.

إن جميع هذه الاتجاهات تدل على التحرك باتجاه ليس العالم الوحيد القطب، بل العالم المتعدد الأقطاب.

تأثير العولمة

إن الآلية التي تدعو إلى إقامة مثل هذا النظام العالمي هي عدم التجانس في تطور الدول المختلفة. علماً أنها كانت تقود سابقاً إلى تقاسم مناطق السيطرة والنفوذ في العالم عن طريق الحروب والاشتباكات المسلحة بين الدول. ومع انقسام العالم إلى نظامين متضادين وظهور سلاح الدمار الشامل لدى اللاعبين الرئيسين على الساحة الدولية استمرت المواجهة بين الدول على الصعيد العالمي، لكنه لم تؤد إلى وقوع الكارثة العالمية. كما أن عدم التجانس في تطور الدول لم يكن ليؤدي بحد ذاته إلى تصفية نظام القطبين.

وبعد التخلص عقب انتهاء (الحرب الباردة) من نظام القطبين المقيد لتأثيرها شددت عمليات عدم التجانس في تطور الدول تأثيرها في صيرورة النظام العالمي الجديد. بيد أن هذا العامل لم يكن في صالح قيام نظام القطب الواحد، الذي كان المفروض أن تقود إليه الأحداث بعد انهيار النظام الاشتراكي العالمي، بل حدث العكس، وهو قيام النظام المتعدد الأقطاب. فهل سيتغير الوضع

بنتيجة عملية التطور التي تعرف بمصطلح (العولمة)، وبعبارة أخرى بنتيجة التفاعل المتبادل في العالم، والترابط المتبادل بين كيانات الاقتصاد العالمي، والسياسة العالمية والعلاقات الدولية، التي تقود إلى التغيرات النوعية في تطور البشرية؟

إن العولمة هي عملية تاريخية طويلة، تتسم بميزات خاصة بها في كل مرحلة. وفي الوقت الحاضر أصبحت القوة المحركة الأساسية لها متمثلة بالإنجازات العلمية ـ التكنيكية في ميدان الاتصالات والمعلوماتية مما أتاح (عولمة) سيول الأموال، والتأثير المرن على تقسيم العمل الدولي، وبهذا تسارعت العولمة بقدر كبير.

وتشغل الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة من العولمة مواقع قيادية فيها ـ وهذا أمر لا يجادل فيه أحد. وتبلغ حصة الولايات المتحدة في الأسواق العالمية للمنتجات القائمة على أساس الاختراعات العلمية حوالي الخمسين. وهذا مؤشر هام للغاية، لكن حصة اليابان في هذه الأسواق كبيرة أيضاً وتعادل نسبة ٣٠٪ والمانيا نسبة ١٦٪. وفي هذه الظروف سيتم تحفيز عملية العولمة ليس من (مركز) واحد أبداً.

وتستميت الولايات المتحدة في الاحتفاظ بمواقعها الطليعية في المجال العلمي التكنيكي، مما يؤكد في نهاية المطاف على دورها القيادي في العولمة. لكن هذا لا يعني أيضاً بأنه سيتكون عالم وحيد

القطب. وفي هذا السياق يكتسب أهمية كبيرة تقييم العلاقات بين (الطبقات الثلاث) التي يتم فيها تطور الاقتصاد العالمي وهي: العولمة والتكامل الدولي واكتساب النشاط العملي العالمي صفة متعددة الجنسيات.

والتكامل عملية إقليمية مستقلة لها منطق التطور الخاص بها. علماً أنه قد لا يتطابق أحياناً مع العولمة بل حتى يتناقض معها موضوعياً، وعلى سبيل المثال ما حدث لدى إدخال عملة اليورو في أراضي أوربا الموحدة السائرة في طريق التكامل. طبعاً، إن مثل هذا النوع من التناقض محدود، ولهذا يجب عدم التعويل عليه كما يجري ذلك أحياناً، لكنه موجود مع هذا. وتعتبر سيادة تعدد الجنسيات عملية مستقلة، وهي الاتجاه الرئيس للنشاط العملي اليوم. وتشير كافة الدلائل إلى أن هذه العملية يمكن أن تؤخذ بارتباط عضوي مع العولمة، لكن هذا لا يزيل التناقضات فيما بينها أيضاً. ولئن كانت الولايات المتحدة تشغل في مجال العولمة المواقع القيادية، فإن هذا لا يشمل تلقائياً العمليات الجارية في تحول النشاط العملي إلى الاتجاه المتعدد الجنسيات؛ لأن العمليات فيه لا تتم وفق قوالب جاهزة، بل تهيمن فيها رؤوس أموال بلدان كثيرة وليس بلداً واحداً. وفي عملية تعدد الجنسيات يكتسب الرأسمال صفة متعددة الجنسيات، وليست أمريكية البتة.

والعولمة بحد ذاتها تقلل موضوعياً من أهمية الحكومات الوطنية (في بلاد واحدة)، وقد تولد انطباعاً بأنها ترمي إلى استحداث مركز واحد متقدم كثيراً في المجال العلمي - التكنيكي. لكن متانة أنظمة السيادة الوطنية قوية جداً، وما زال العالم بعيداً جداً عن تحقيق نبوءة أحد الأنصار الأوائل للعولمة وهو الفيلسوف الألماني كانط حول إقامة الحكومة العالمية.

ولا تتوفر المسوغات للاعتقاد بأن إدارة بوش الابن لا تأخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار. كما لا تتوفر المسوغات للاعتقاد بأنها لا تصبو إلى تغيير الأمور باتجاه السير نحو القطب الواحد وتقوية الحركة نحو إقامة نظام القطب الواحد، من أجل الإبقاء على هيمنة الولايات المتحدة في العالم.

ضد الواقع الموضوعي

كانت الولايات المتحدة تراهن في أوربا على توسيع الناتو. فهل ستستغل لهذا الغرض رغبة عدد من دول وسط وشرق أوربا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي؟ بلا ريب، نعم. فهذا التوجه متوفر بحكم أسباب عديدة، علماً أن الولايات المتحدة تعتمد عليه في أفعالها الرامية إلى توسيع الناتو. بيد أن الشيء الرئيس بالنسبة إلى واشنطن هو ليس تلبية رغبات الدول الأعضاء سابقاً في حلف وارسو، أو بلدان البلطيق التي كانت ضمن قوام الاتحاد السوفيتي. فإن واشنطن تعمل عن طريق توسيع الناتو - وهذا الجانب من القضية يجري التعتيم عليه لأسباب مفهومة - إلى الحؤول دون تقوية (المركز الأوربي) على حساب توسيع الاتحاد الأوربي. ولئن كانت الولايات المتحدة لا تهيمن في الاتحاد الأوربي، فإن الوضع في الناتو معاكس تماماً. ولهذا يرتبط الدور القيادي للولايات المتحدة في توسيع الناتو بالخط الرامي إلى الحفاظ على وضعها القيادي في أوربا، مهما تعزز الاتحاد الأوربي وازداد عدد الأعضاء فيه.

والجدير بالذكر أن العملية العسكرية ضد العراق قد حظيت بتأييد الأعضاء الجدد والمرشحين لعضوية الناتو، وبهذا أبدت ميلاً واضحاً إلى واشنطن، في الوقت الذي عارضتها بشكل حازم ألمانيا وفرنسا - الدولتان (القديمتان) في الاتحاد الأوربي. وعلقت شبكة تلفزيون (يورونيوز) في ٧ فبراير عام ٢٠٠٣ على موقف الأعضاء الجدد والمرشحين لعضوية الناتو بقولها: إنها ستواجه صعوبات إضافية لدى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

إن الناتو سيبقى في المستقبل القريب، وعلى أي حال حتى نهاية العقد الحالي، بصفته القوة العسكرية الغربية الرئيسة في أوربا.

وفي الوقت نفسه سيتنامى كما يبدو العنصر السياسي للناتو. وتأمل الولايات المتحدة في استغلال ذلك والسيطرة على الذرى القيادية السياسية في (أوربا دون روسيا)، بالأخص في ظروف الانحسار البين لنفوذ منظمة الأمن والتعاون في أوربا. ولربما لم يعد إجراء تقليص شديد للحضور العسكري الأمريكي في أوربا، والذي شاع لدى توجيه بوش الانتقادات إلى سياسة كلينتون في فترة الحملة الانتخابية، يحظى باهتمام القيادة الأمريكية الجديدة بعد الانتخابات.

لكن رهان الولايات المتحدة على صيانة مواقع الهيمنة لها في أوربا أمر فيه نظر. طبعاً، لا تتوفر المسوغات للتنبؤ بتنامي العداء

بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة في المستقبل المنظور. وقد تحدث مواجهة.. وليس العداء. فالاتحاد الأوربي لا يصبو ولن يصبو إلى خروج الولايات المتحدة من أوربا. وهذا في نهاية المطاف ليس من مصلحة روسيا أيضاً، التي لا يمكن ولا يجب أن تبني سياستها على استغلال التناقضات بين أقطاب القوة والنفوذ الناشئة في العالم. وقد صدرت مثل هذه التوصيات من منابر مؤتمرات الأحزاب حين كانت العلاقات الدولية تتسم بسمة إيديولوجية إلى أقصى درجة. والمقصود اليوم ليس إضعاف الدول - الخصوم الإيديولوجيين، بل تهيئة الظروف من أجل إشاعة الاستقرار الدولي، لكن الحفاظ على العلاقات الأطلسية لا يعني سيادة الهيمنة الأمريكية في سياسة الاتحاد الأوربي. وتشير كافة الدلائل إلى أن السير الموضوعي لتطور أوربا لا يقود إلى ذلك. وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي يكتسب (ببطء ولكن بثبات) ليس العنصر الاقتصادي فقط بل والعنصر السياسي - العسكري الخاص به. وتجري هذه العملية حتماً دون حدوث مواجهة شكلية مع الناتو.

زد على ذلك يشار في الوثائق المعنية إلى أن القوات المسلحة الأوربية الجاري تشكيلها لا تعتبر هيئة منافسة لحلف الناتو، بل إضافة إلى حلف شمال الأطلسي. لكن تأسيس القوات المسلحة الأوربية يجري - وليس من العسير ملاحظة ذلك - بالرغم من

الموقف السلبي، بالأخص في البداية، الذي اتخذته الولايات المتحدة من ذلك، الأمر الذي يدعم أيضاً التوجه نحو إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

ويتسم بأهمية خاصة بحث موضوع تكوين العنصر السياسي - العسكري المكون للاتحاد الأوربي من حيث التطور الديناميكي. فحين جرى تشكيل الاتحاد الأوربي لم يكن المقصود حتى أن يعالج القضايا السياسية. ودار الكلام بشكل محدد عن مهامه الاقتصادية. وبعد ذلك بدأ إعداد السياسة الخارجية العامة والمبادئ العامة (لضمان الأمن بوسائل غير عسكرية) وحدث ذلك في داخل الاتحاد الأوربي الغربي، أي لحد كبير في إطار الناتو. لكن هذا الإطار أصبح ضيقاً الآن. ويمكن أن يعتبر البيان الأنجلو - فرنسي الصادر في ديسمبر عام ١٩٩٨ في سان - مالو نقطة تحول في هذا المضمار؛ فقد ورد فيه «يجب على الاتحاد الأوربي أن يمارس بأكمل وجه دوره على الصعيد الدولي... ويحتاج الاتحاد من أجل العمل بصورة مستقلة إلى قوات مسلحة يوثق بها، وإلى آلية لاتخاذ القرار حول استخدامها». ولم تغير جوهر ما حدث الإشارة المعهودة إلى أن هذه القوات ستستخدم في حالة حدوث أزمات دولية بموجب (الالتزامات حيال الناتو)(١).

---

(1) Joint Declaration on European defense: British - French Summit. Saint Malo, 3 - 4 December

لقد كشف رد فعل الولايات المتحدة السريع على بيان سان - مالو الأهمية الحقيقية لهذا البيان، فقد حذرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية من على صفحات (فاينانشال تايمز) من خطر انقسام الناتو، وتكرار وسائل الدفاع والحط من شأن أعضاء الناتو الذين يتمتعون في الوقت نفسه بعضوية الاتحاد الأوربي(١). لكن تحرك الاتحاد الأوربي نحو تشكيل قوات مسلحة خاصة به يستمر؛ ففي الأعوام الأخيرة أصبحت لدى الاتحاد الأوربي لجنة عسكرية ومركز لمعالجة معلومات الاستخبارات الفضائية، كما تقرر تأسيس نظام الملاحة الكونية (هيليوس) وصنع طائرة للنقل الحربي خاصة به. ويجري بوتائر سريعة تكامل الصناعة الحربية في أوربا الغربية، ومن المقرر أن يتم في نهاية عام ٢٠٠٣ تشكيل قوات الانتشار السريع، أو القوات المسلحة الموحدة للاتحاد الأوربي، المؤلفة من ٦٠ ألف جندي وضابط. ومن المنتظر أن تشكل حسب تعبير اللورد اوين (الركيزة الدفاعية المستقلة اللازمة) إلى المؤتمر الحكومي المشترك لبلدان الاتحاد الأوربي لدى حلول عام ٢٠٠٤(٢).

وتملي رغبة الولايات المتحدة في الإبقاء على مواقعها القيادية في العالم، ولحد كبير، سياستها في إقامة المنظومة الوطنية للدفاع

(1) Financial Times. 1987, 7 December.

(٢) الأخبار الأوربية. المجلة ٤، ٢٠٠٢، ص ٤٦.

المضاد للصواريخ. وأنا أتفق تماماً مع الباحثين الروس أ. كوكوشين وف. فيسيلوف وأ. ليس الذين كتبوا عن هذا بشكل دقيق جداً: «تكمن دوافع إقامة المنظومة الوطنية للدفاع المضاد للصواريخ اليوم ليس فقط في الأبعاد العسكرية التكنيكية، والمحاولات لإيجاد مخرج من حالة (التعادل النووي) أو إيجاد الحماية من الخطر الصادر عن الصواريخ الكورية الشمالية المزعومة. وباعتقادنا أن الشيء الأهم بالنسبة إلى الأمريكيين هو الحفاظ على الوضع الاستثنائي في ظروف الوضع الإستراتيجي الجديد الناشئ في مطلع القرن ٢١». ويعتبر الباحثون (الحفاظ على الوضع الاستثنائي) وبضمن ذلك عبر (التفوق التكنولوجي) في مجال الدفاع المضاد للصواريخ، بصفته البديل لنظام تعدد الأقطاب الناشئ في العالم[1].

ويرتبط سعي الولايات المتحدة إلى عرقلة العمليات التي تؤدي إلى قيام النظام العالمي المتعدد الأقطاب بخطها الذي تبرز ملامحه بدقة في تهميش دور هيئة الأمم المتحدة في العالم المعاصر، وتكريس ممارسات أفعال القوة الوحيدة الجانب، كما أشرنا إليه آنفاً. إن نشوء الاتجاه نحو العالم المتعدد الأقطاب هو في مصلحة المجتمع الدولي بأسره، وبضمنه الولايات المتحدة نفسها مهما بدا

(١) راجع: أ. كوكوشين وف/ فيسيلوف وف. ليس (الردع في القرن النووي الثاني) أكاديمية العلوم الروسية، معهد قضايا الأمن الدولي، موسكو، ٢٠٠١، ص ٤٧.

الأمر كمفارقة للوهلة الأولى. لأن هذا العالم بالذات يخلق أفضل الظروف المناسبة لمواجهة التحديات الجديدة للأمن، وفي مقدمتها الإرهاب الدولي. ويجب ألا ننسى بأن البديل له هو النظام العالمي الوحيد القطب، وبعبارة أخرى (مبدأ المركزية الأمريكية) الذي يتضمن شحنة غير مقبولة اليوم من قبل غالبية دول العالم الأخرى.

وتتوفر المسوغات للاعتقاد بأن المواجهة في العلاقات الدولية تحتدم في ظروف العالم الوحيد القطب الافتراضي. ففي أيام (الحرب البادرة) كانت الدولتان اللتان تمثلان القطبين تجلبان مشاكل كثيرة (بقدر أكبر أو أقل، وهذا ليس مجال بحثنا الآن) إلى البلدان الأخرى. لكن وجد (توازن) كان يقيد الظواهر السلبية في سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. أما العالم الوحيد القطب الافتراضي فلا يمكن البتة ولا يستطيع أحد جعله متوازناً. ولئن أصبح هذا العالم أمراً واقعاً، لتجلى عدم الانسجام في تطور الدول بأشكال عدائية في أحيان كثيرة. ولنتصور في لحظة ما أن يحدث في العالم الذي تسود فيه الولايات المتحدة بلا منازع إذا ما شقت الصين ، مثلاً، طريقها إلى موقع قطب عالمي آخر، وبالتالي، إلى مركز للقوة.

وهذا المثال له دلالته البالغة أيضاً؛ لأنه لا يوجد سبيل نحو إقامة العالم المتعدد الأقطاب عبر قيام العالم الوحيد القطب (في

فترة انتقالية) وينتشر بين بعض الباحثين رأي مفاده أنه من الممكن في اللحظة الراهنة وجود نظام عالمي ذي مركز واحد هو الولايات المتحدة (ويزعم بأن هذا بغض النظر عن إرادة البلدان الأخرى)، لكن يمكن لاحقاً أن تصبو عدة دول أو مجموعات من الدول إلى القيام بدور المراكز التي تؤثر في تشكيل النظام على الصعيد العالمي. لكن هذا التعاقب الافتراضي للأحداث ينطوي على خطر نشوء احتكاكات تعيد المجتمع الدولي إلى المواجهة الشاملة العنيفة.

وقد وصف الباحث السياسي الأمريكي صموئيل هانتجتون بنية العالم الوحيد القطب كالتالي: «هناك دولة أعظم، وعدة دول غير مؤثرة، وعدد كبير من الدول الصغيرة». وحسب قوله فإن الدولة المهيمنة قادرة في هذا النظام على حل المشاكل الدولية لوحدها بصورة فعالة، ولن يكون بوسع أية تحالفات من الدول الأخرى منعها من ممارسة أفعالها. ولكن عالم اليوم لا يحتاج إلى مثل هذه الدولة المهيمنة. وحتى الدولة المهيمنة لا يمكن تاريخياً، كما تشير إلى ذلك كافة الدلائل، أن تبني النظام العالمي الوحيد القطب.

دروس للجميـــع

رؤية الغابة من وراء الأشجار

غالباً ما يوصف يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بأنه نقطة العد التنازلي لعصر جديد في تطور العالم. ولكن هذا لا يعكس الواقع. فإن أحداث ١١ سبتمبر لا تغير الاتجاه الرئيس لتطور البشرية ويتمثل: في الاقتصاد ـ مجتمع ما بعد الثورة الصناعية، الذي تغلفه عمليات العولمة، التكامل بين الدول وأوساط رجال الأعمال المتعددة الجنسيات. وفي السياسة ـ توطيد الركائز الديمقراطية في الحياة الداخلية والعلاقات الدولية، والفدرالية في الدول المتعددة القوميات. وفي المجال السياسي والثقافي ـ التقارب بين الحضارات العالمية. وفي بناء النظام العالمي بالانتقال من النظام الثنائي القطب إلى نظام تعدد الأقطاب. لكن ١١ سبتمبر يعتبر حدثاً كبيراً يمكن أن يؤثر تأثيراً خطيراً في التحرك في كافة هذه المسارات.

وسيكون من الخطأ قصر هذا التأثير فقط في إعداد سياسة جماعية متفق عليها وتنفيذها على أساس الكفاح المشترك ضد

الإرهاب؛ فبالرغم من كل أهمية البعد المباشر لمكافحة الإرهاب في النشاط الدولي لا يجوز الاكتفاء به وحده. وقد أشرنا سابقاً إلى ضرورة المصادقة على ميثاق يحدد (قواعد سلوك) الدول حيال المنظمات والجماعات الإرهابية ، وإلى الأشكال والطرائق الجديدة نوعياً للأعمال المشتركة التي تنفذها الأجهزة الأمنية للدول.

وهذا جزء من كشف التدابير الواجب اتخاذها. ويجب أن يكيف الوضع الداخلي في كثير من البلدان بقدر كبير لمكافحة الإرهاب، وثمة حاجة للتخلي عن كافة أصناف الإهمال والتسيب في المجتمع. ومما له دلالته أن الإرهابيين كانوا يعملون حتى الآن بحرية أكبر، ويواجهون صعوبات أقل في البلدان الديمقراطية قياسا إلى الحال في بلدانهم (الشرقية). لكن هذا لا يعني البتة أن توطيد الأمن يقتضي حتماً تقليل الحريات وتقييد الحريات الديمقراطية. ويعتبر شيئاً ضاراً بالنسبة إلى أي مجتمع، وبضمنه المجتمع الروسي، تحويل مكافحة الإرهاب إلى مزايدات وتلاعبات تهدد الأسس الديمقراطية.

ومن الواضح بجلاء أن الواجب الحديث عن هذا جهاراً، لأن الهزات الكبيرة تغذي دوماً القوى الساعية إلى إحلال النظام والأمن ليس على حساب تشديد الرقابة والانضباط والتخلي عن الطمأنينة وعدم انشغال البال، بل عن طريق ممارسة طرائق الإدارة المتسلطة الحازمة.

ويجب أن تؤخذ دروس ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ على نطاق واسع. ويخص هذا بالدرجة الأولى الأسباب التي تؤدي إلى انبثاق وتغذية الإرهاب الدولي. وأحدها يتمثل ـ كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ـ في عدم تسوية النزاعات الإقليمية أو الداخلية ذات الصفة القومية والدينية، وهو ما نلاحظه بشكل خاص من مثال أزمة الشرق الأوسط. ولعل إحدى المهام الملحة الشاخصة في الفترة القريبة القادمة هي تصفية الوسط المغذي الإقليمي الذي تنبثق فيه الجماعات الإرهابية.

من جانب آخر يجب توفر نظرة أخرى إلى العلاقات بين (الشمال والجنوب) والتي ما زالت تمارس دورها، خلافاً للأقوال الزاعمة بأنها ولت مع الماضي مع انتهاء (الحرب الباردة) وكذلك إلى العلاقات في مسار (الغرب ـ الشرق). وتتطلب مكافحة شكل الإرهاب الذي يتمتع بأكبر قدر من الاكتفاء الذاتي، إن جاز قول هذا، أن تجتث من العلاقات بين (الشمال والجنوب) و(الغرب والشرق) كافة العوامل التي ولدت أو رافقت تطور الإرهاب على الصعيد العالمي.

إن المهمة الصعبة الطويلة الأجل هي رفع مستوى معيشة القسم الأكبر من سكان الكرة الأرضية الذين يوجدون خارج حدود (المليار الذهبي)، ولو أنني خلافاً لرأي كثير من الباحثين السياسيين لا أعتبر فقر الجنوب السبب الرئيس لتصعيد الإرهاب الدولي.

(ويجب عدم اعتبار هذا الاستنتاج البتة محاولة للتقليل من الأهمية البالغة للنشاط العالمي الجاري في مجال تصفية فقر الجنوب). لكن الجنوب اليوم غير متجانس، كما أن جذور الإرهاب كوسيلة للنضال تمتد ليس في تربة الجنوب فقط بل والشمال أيضاً.

وبالمناسبة إن التنظيمات الإرهابية تولد وترفد بالأعضاء من البلدان التي لا تعتبر من أفقر البلدان، وفي أغلب الظن يمارس دوره هنا رفض التماثل القائم في الحقوق والإمكانيات بين (المليار الذهبي) وبقية العالم. علماً أن الاختلافات في الإمكانيات ناجمة ليس فقط عن تفوق الشمال في المجال المادي والعلمي ـ التكنيكي، بل عن الظروف غير المتكافئة المجحفة بالنسبة إلى الجنوب.

ويجب أن يتمثل عامل المعافاة بالتخلي العام والشامل عن التفكير الإمبراطوري والمعايير المزدوجة ـ بالسماح إلى دول الشمال بشيء وعدم السماح به بالنسبة إلى دول الجنوب.

إن تحسين نشاط هيئة الأمم المتحدة في إعداد وتطبيق قواعد النظام العالمي الحديث يتسم بمغزى حيوي هام. وبوسع هيئة الأمم المتحدة العمل من هذه الناحية في مختلف الاتجاهات بدءاً بوضع الظروف القانونية التي تساعد سكان الجنوب على التمتع بمنجزات التقدم التكنيكي ـ التكنولوجي، والعملية التعليمية الجماهيرية الحديثة، وانتهاء بإيقاف جميع أصناف الإجحاف.

ومن الطبيعي إن قيام النظام العالمي العادل غير ممكن دون وجود التزامات من قبل الجنوب. وفي مقدمة ذلك الالتزام بحقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية في المجتمع، لكن ليس دائماً وفي كل شيء وفقاً للنمط (الشمالي)، ودون مراعاة الخصوصية التاريخية والتقاليد.

والآن لنتحدث عن ضرورة التعامل في القرن الحادي والعشرين بشكل جديد مع العلاقات بين الغرب والشرق؛ فالدول التي يشملها هذا المفهوم لم تتعدد أبداً وفقاً للمبدأ الجغرافي، وكانت تنسب إلى الغرب أو الشرق على أساس الاعتبارات السياسية؛ ففي أواخر القرن العشرين أصبحت الحدود بينهما مستوية لحد كبير، ولكن ليس في كل شيء. فبعد انتهاء (الحرب الباردة) وجب أن يراعى، ولو بشكل شرطي، بقاء هذه المفاهيم وبالأخص إذا ما كان المقصود استمرار بقاء ازدواجية القطبين في المجال النووي الإستراتيجي.

فماذا يجب عمله من أجل تلاحم القوى المناهضة للإرهاب في هذه الظروف؟

لنتناول في البداية الحقائق التي لا جدال فيها كما يعتقد.

فقد يساعد على بعث روح جديدة في العلاقات الدولية ليس اتخاذ القرارات الوحيدة الجانب من قبل دولة هب أنها أقوى دولة في العالم، بل تلاحم المجتمع الدولي، ويجب أن يقوم التعاون بين

القوى السليمة ليس على أساس المبدأ الديني - الحضاري أو الاستعداد لتقبل كافة قيم وجميع آراء الذين ينظمون النشاط المناهض للإرهاب، وبعبارة أخرى المضي طوعاً في ركابهم بغض النظر عن الاتجاه الذي يختارونه.

ولا يمكن تشكيل الجبهة المناهضة للإرهاب إلا في الظروف حين تركز الدول، وفي مقدمتها اللاعبون الرئيسون على الصعيد الدولي، مع ضمان أمنها الذاتي والجماعي، على الطرائق والأساليب التي لا تتعارض مع مصالح الدول الأخرى. ويجب أن يضمن للعالم عدم العودة حيال أي أحد كان إلى لعبة (النتيجة الصفرية)، التي انطلقنا نحن منها في الماضي، وكذلك الولايات المتحدة في أحيان كثيرة من مبدأ أن كسب أي جانب او خسارته في أي مجال سيقود إلى نتائج معاكسة بالنسبة إلى الجانب الآخر.

والآن حين يتوفر مجال واسع لتطابق المصالح، وإحداها درء عمليات الإرهابيين، فإن الوضع يتغير بصورة جذرية، وهذا يؤدي إلى إقامة قاعدة واسعة من أجل معالجة كثير من المهام البشرية العامة، لكن هذا يتطلب في الوقت نفسه تصحيح المواقف من التعامل معها، ولا سيما في مجال حساس كالأمن.

قضايا الأمن الموجعة

بوسعي أن ابرز منها في هذا اليوم الضرورة الملحة للاتفاق بشأن ثلاث قضايا مترابطة فيما بينها هي: عسكرة الفضاء، والأنظمة المضادة للصواريخ، وتهيئة الظروف من أجل مقاومة انتشار السلاح النووي. وينبغي أن تمارس الظروف الجديدة تأثيرها على رؤيتنا لهذه القضايا وسبل حلها. ألا يعتبر أمراً له دلالته أن يتقلص بعد العمليات الإرهابية في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حسب معطيات (نيوزويك)، تقلصاً كبيراً عدد الأمريكيين الذين يفضلون الأنفاق على الدفاع المضاد للصواريخ قياساً إلى تمويل أصناف السلاح الأخرى؟ وكان الأوائل يشكلون من بين الذين استطلع رأيهم بعد العملية الإرهابية فقط نسبة ١٨ بالمائة من الذين دعوا في الواقع إلى التركيز المكثف على السياسة العسكرية والممارسات العسكرية للولايات المتحدة[١].

ولا يعتبر شيئاً جديداً موضوع التخلي عن عسكرة الفضاء،

(١) نيوزويك، ٢٠٠١/٩/١٩

لكنه صار في الوقت الحاضر يطرح بجدة على الأخص. وإذا ما جرى تفويت الفرصة، فسينشأ لا محالة وضع إستراتيجي سيصعب على البشرية فيه، على أي حال في الفترة القريبة القادمة، (إيجاد المفاتيح) لتسويته. كما أن الأمن لا يتحمل التأجيل؛ لأن الولايات المتحدة أعلنت عن نيتها في إقامة شبكتها المضادة للصواريخ، مما يفترض نشر السلاح في الفضاء. وهذا لا علاقة له البتة بمهام مكافحة الإرهاب، بل بالعكس، إنه يتناقض مع معالجتها؛ لأنه يفرق ما بين الدول، ويصادم مصالحها. وهذا الاستنتاج يتعلق بأمرين.

أولهما: إذا ما فرضت الولايات المتحدة، باستغلال قدراتها الاقتصادية والتكنيكية والتكنولوجية الضخمة، سيادتها في الفضاء الذي تمت عسكرته، بينما لا تستطيع الدول الأخرى مجرد منافستها في اللحظة الراهنة. وفي هذه الحالة تصبح الولايات المتحدة احتكارية ليس فقط في إقامة الشبكة المضادة للصواريخ، بل وفي امتلاك السلاح الهجومي الإستراتيجي الجديد في صنف (فضاء - أرض)، وكذلك الوسائل الفضائية المضادة للأقمار الصناعية. وهذا يغير بصورة جذرية الوضع العسكري السياسي في العالم. وفي الغياب الفعلي في الوقت الحاضر لخصوم الولايات المتحدة (الكونيين) يمكن أن تغذي ذلك الأوساط الأمريكية التي تستهدف الحلول الوحيدة الجانب في تمرير سياستها باستخدام القوة، والتي يمكن أن تستخدم ليس ضد (الدول المارقة) فقط.

أما الأمر الثاني: إذا ما رفضت الدول المتطورة من الناحية العلمية والصناعية احتكار الولايات المتحدة لوضع السيادة في الفضاء وبذلت الجهود من أجل تنفيذ برامجها العسكرية ـ الفضائية فسيجري عندئذ سباق التسلح في الفضاء بما يترك هذا من عواقب يصعب التنبؤ بها، فهل سيعزز ذلك الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين أو حتى أمن الولايات المتحدة؟

علماً أن التاريخ يعطينا درساً جدياً: فقد تمتع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في حينه بالعقل من أجل حماية الفضاء من سباق التسلح. ومعروف أن الولايات المتحدة نفذت تسع تجارب نووية في الفضاء منذ أغسطس عام ١٩٥٨ إلى نوفمبر عام ١٩٦٢، بينما نفذ الاتحاد السوفيتي أربع تجارب نووية في الفضاء وواحدة في طبقات الجو العليا في الفترة من أكتوبر عام ١٩٦١ إلى نوفمبر عام ,١٩٦٢ وكان الهدف من هذه أو غيرها من التجارب دراسة إمكانية استخدام التجارب النووية في الفضاء من أجل تدمير الصواريخ الباليستيكية للعدو المحتمل. وأدت هذه التجارب وتلك إلى حدوث تشوهات كبيرة في المجال المغناطيسي للأرض. وتلوث الفضاء الكوني بـ (القمامة).

وبات واضحاً بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بأن مواصلة التجارب يمكن أن يعرقل العمل الطبيعي للأقمار

الصناعية في المدار حول الأرض، بينهما سيجلب هذا بدوره الضرر إلى منظومات الاتصال المدنية والعسكرية باستخدام الأقمار الصناعية، وربما وهو الشيء الأهم، حرف مؤشرات أجهزة الإحساس، وإلحاق العطب بنظام الإنذار المبكر من الهجوم الصاروخي.

وفي فترة (الحرب الباردة) كان هذا ينطوي على خطر وقوع مصائب كثيرة. ناهيك عن أن التفجيرات النووية في الفضاء يمكن أن تقود إلى إغلاق مناطق كبيرة بالنسبة لتحليق الأجهزة الفضائية المأهولة.

وأيام ذاك أقدم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على التقليص المتبادل للتجارب النووية في الفضاء وجعلوه مفتوحاً أمام تلبية الاحتياجات العلمية والتجارية، دون استثناء التدابير العسكرية السلبية، أي إطلاق أجهزة التجسس والرصد والرقابة إلى الفضاء.

وفي عام ١٩٦٧ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة حول الفضاء ترك المجال مفتوحاً لانضمام جميع الدول الأخرى إليها. وبموجب هذه المعاهدة حظر نشر سلاح الدمار الشامل في الفضاء الكوني وبموجب معاهدتي سولت - ١ والدفاع المضاد للصواريخ زادت القيود: إذ حظرت عرقلة عمل وسائل

الرقابة التكنيكية الوطنية الموجودة في الفضاء، ونشر وتجربة أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ في الفضاء. وبنتيجة ذلك كله لم تتوقف الدول عن إطلاق أقمارها الصناعية إلى مدار حول الأرض، ومنها الأقمار الصناعية العسكرية، لكن لم ينشر السلاح في الفضاء حتى يومنا هذا، وبقي الفضاء - إلى جانب القطب الجنوبي - باعتباره منطقة خالية من السلاح. لكن استمرت الأعمال لإدخال الفضاء الكوني إلى حيز الاستعدادات العسكرية النشيطة، ولم يقتصر الأمر حتى على خطط استحداث الشبكة الوطنية للدفاع المضاد للصواريخ ذات عناصر لها قواعد ترابط في الفضاء.

وفي مطلع عام ٢٠٠١ دعت لجنة الكونجرس الأمريكي برئاسة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الحالي إلى إعادة النظر في وضع الفضاء بأن ينشر فيه بصورة عاجلة السلاح الأمريكي (من أجل حماية الأقمار الصناعية والأجهزة الفضائية) للبلاد. وفتحت توصيات اللجنة الأبواب أمام سباق التسلح في الفضاء، وصار من الممكن أن تخلق عراقيل خطيرة أمام تنفيذ المشاريع الفضائية العلمية والتجارية ومنها الدولية.

أثارت مبادرة رامسفيلد انتقادات واسعة حتى في داخل الولايات المتحدة. وعارضها بشدة الأعضاء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ. وتوقف تنفيذ الخطط الأمريكية لعسكرة الفضاء.

وقد أثرت في ذلك كما يبدو الأسباب التكنيكية ـ التكنولوجية والمالية. لكن لا يجوز الانطلاق من وجود احتياطي زمني كبير، فيجب ان تقرر منذ الآن مسألة الابقاء على الفضاء دون سلاح.

وباعتقادي أن المخرج لا يكمن في قصر الأمر على حظر إقامة شبكة الدفاع المضاد للصواريخ. وينبغي كما يبدو البدء بالمشاورات حول إجراء مثل هذه الأعمال في مجال البحث العلمي والتجارب والتصاميم الخاصة بالدفاع المضاد للصواريخ، التي من شأنها أن تحدد إلى أقصى درجة استخدام الفضاء للأغراض العسكرية. وتتوفر لدينا خبرة إيجابية لبلوغ هذا الهدف.

فقد عالج الخبراء الأمريكيون والروس في حينه في جنيف قضايا الفصل بين الوسائل الإستراتيجية والتكتيكية للدفاع المضاد للصواريخ فيما يخص الأنظمة ذات السرعات الواطئة. وحددت في هلسنكي في عام ١٩٩٧ ـ وقد شاركت في ذلك شخصياً ـ معايير عديدة يمكن أن تقيم حاجزاً في طريق إقامة الدفاع الإستراتيجي المضاد للصواريخ. وكان من بينها حظر وسائل اعتراض الأجهزة الفضائية. ومن المهم جداً أن روسيا والولايات المتحدة اتفقتا في هلسنكي على أسلوب الرد عل الاختراقات التي لا مناص منها بنتيجة تطور العلم والتكنيك. وثبت في الاتفاقية أن الجانبين سيجريان مع حدوث تقدم في التكنولوجيا مشاورات ترمي إلى إعداد اتفاقيات جديدة للتعامل مع الظروف الجديدة.

وقد وقعت مع أولبرايت اتفاقية تتضمن جميع هذه الأمور الهامة في سبتمبر من العام ذاته في نيويورك. ولا بد من القول إن المباحثات جرت في هلسنكي بلا عقبات. لكننا توصلنا في نهاية المطاف بمساعدة العسكريين من الجانبين إلى قرارات ترضينا نحن، كما ترضي الأمريكيين. فهل إن هذه الخبرة، التي أعطت بالمناسبة الضوء الأخضر في نهاية المطاف من أجل إبرام مجلس الدوما الروسي لمعاهدة سولت ـ ٢، لا تظهر مدى الأشياء الكثيرة التي تحققت، في حالة عدم المضي في طريق اتخاذ قرارات وحيدة الجانب؟

ويبدو أن المخرج يكمن أيضاً ليس في المحاولات لحظر استخدام الفضاء السلبي للأغراض العسكرية. فقد فات القطار كما يقول المثل السائد. علماً أن حظر نشر وسائل الرقابة العسكرية في الفضاء من شأنه أن يضعف منظومة (الردع). ويجب التفكير ليس في كيفية تصفية بل في أسلوب تكييف هذه المنظومة من أجل التصدي ليس إلى الأخطار القديمة فقط بل والجديدة التي تظهر بجلاء على الأخص بعد انتهاء (الحرب الباردة).

ومن الوسائل التي تقترحها روسيا إقامة منظومات جماعية للدفاع المضاد للصواريخ، تحمي بشكل مضمون ليس الولايات المتحدة فقط، بل وبقية أجزاء المعمورة مثل أوربا وآسيا ـ من الهجوم النووي المحتمل. وسيقود تكوين مثل هذه المنظومات الجماعية إلى

الاستفادة من القدرات الذهنية والمبتكرات التكنولوجية المتوفرة ليس لدى الولايات المتحدة فقط، بل ولدى الدول الأخرى أيضاً. وهو أمر هام للغاية، يستبعد الريبة بصدد احتمال استخدام المنظومات المضادة للصواريخ لصالح دولة واحدة على انفراد.

من جانب آخر يجدر التركيز على اتخاذ التدابير التي يمكن أن تحمي الوسائل العسكرية للرصد والرقابة الموجودة في الفضاء من أية محاولات لتدميرها أو عرقلة عملها. وكان بالمستطاع أن يدرج من بين هذه التدابير حظر إقامة منظومات مضادة للصواريخ توجد قواعدها ليس في الفضاء فقط بل في البر والبحر والجو أيضاً.

وبغية تحقيق التقارب بين جميع القوى المضادة للإرهاب من المهم ليس زيادة أصناف الأسلحة الجديدة لدى دولة معينة ما، وليس احتكارها لدخول الفضاء الكوني أو الدعوة لمنافستها في هذا المجال الذي لم تشمله النزعة العسكرية، بل في عقد اتفاقات دولية معقولة تفرض القيود مثل: المعاهدة حول الفضاء المعقودة في عام ١٩٦٧، ويمكن أن تشارك في الاتفاق الجديد جميع البلدان التي لها مصلحة في ارتياد الفضاء الكوني من أجل استخدامه في الأغراض العلمية والتجارية. وسيزداد عدد البلدان التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بذلك، وبهذا يتوفر أساس آخر لتلاحم المجتمع الدولي.

وينبغي أن تبحث في هذا السياق قضية معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ. وقد كتب وقيل الكثير عن ضرورة صيانتها والالتزام بها. وتشير كافة الدلائل إلى استعداد غالبية الدول لتوقيعها، وبضمنها بلدان عديدة في حلف الناتو. ويمكن وراء ذلك ادراك أهمية هذه المعاهدة باعتبارها حجر الأساس للاستقرار الإستراتيجي المعاصر، والعقبة الرئيسة في طريق سباق التسلح.

ولن أبحث هذا الموضوع بالتفصيل، فقد كتب الكثير عنه. ولكن في الوقت نفسه ان أحداث ١١ سبتمبر يمكن أن تلقي الضوء على وظيفة أساسية إيجابية أخرى لمعاهدة الدفاع المضاد للصواريخ- هي تأثيرها الإيجابي على انتشار السلاح النووي.

إن عدم انتشار هذا السلاح كان يرتبط ارتباطاً عضوياً دائماً بعملية نزع السلاح. وكما هو معروف فإن إحدى الحجج الرئيسة التي تطرحها البلدان لامتلاك السلاح النووي كانت وما تزال هي التأكيد على أنها مضطرة لذلك بسبب عدم وجود اتفاق حول نزع السلاح الشامل. طبعاً، إن من العسير تطوير عملية نزع السلاح، لكن معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ قد أرست الأساس لها حيث تحتوي مقدمتها ليس على الالتزام الشكلي بالهدف التالي لهذا الاتفاق الدولي. فقد ورد فيها ما يلي: «العمل بأسرع وقت ممكن من أجل الاتفاق بشأن إيقاف سباق التسلح واتخاذ التدابير الفعلية

باتجاه تقليص الأسلحة الإستراتيجية، ونزع السلاح النووي ونزع السلاح الكامل والشامل».

لكن لم يتسن عمل الكثير في هذا المنحى، إلا أن معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ قد أوجدت المهدات الأساسية لعقد المعاهدات حول الصواريخ المتوسطة المدى وسولت - ١ وسولت - ٢، صفوة القول من أجل أن يتحول نزع السلاح النووي من فكرة مجردة إلى واقع يقبل التنفيذ. وهذا كله يجعل البلدان كافة بلا استثناء ذات مصلحة في تقرير مصير معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ. وثمة جانب هام آخر للمسألة، فقد أعلنت الولايات المتحدة بصورة منفردة عن انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، متجاهلة بذلك رأي الغالبية في المجتمع الدولي.

وقد فعلت ذلك في الوقت الذي تخلت فيه روسيا عن موقفها السابق بشأن (حصانة) المعاهدة، واستجابت لطلب الولايات المتحدة، ووافقت على إجراء تعديلات مقبولة عليها. وأنا أعتقد بأن دافع هذا التحرك في الموقف الروسي ليس مجرد السعي إلى الحؤول دون إقدام الولايات المتحدة على خطوة غير مدروسة جيداً وبهذا تحافظ على الأساس القانوني الدولي للاستقرار ذي الأهمية البالغة، بل لخشية روسيا من أن يقود تدمير معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ إلى اتخاذ موقف (نهيلستي) من الالتزامات الدولية

الأخرى. علماً بأن هذا الموقف مرفوض في الظروف الراهنة حين تشخص مهمة دعم الأفعال المضادة للإرهاب بالتزامات دولية محددة يمكن كما ذكرنا آنفاً تثبيتها في ميثاق.

ودعنا نرجع الآن إلى موضوع مقاومة انتشار سلاح الدمار الشامل، فهو أوسع بكثير من صيانة معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، مهما كانت أهميتها بحد ذاتها. ولا نستطيع القول بأن توسع النادي النووي في أواخر القرن العشرين قد حدث بين ليلة وضحاها. فقد ورد الحديث بإسهاب حول البلدان التي أوشكت أن تقف أو تكاد تقف على (العتبة النووية) في التقريرين العلنيين (١٩٩٢ و١٩٩٥) الصادرين عن جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي. وتضمن التقريران تقييماً للمعايير التي يمكن بموجبها تحديد مكان وجود كل بلاد تقف (على عتبة) أو (عند عتبة) بلوغ هدف اقتناء السلاح النووي.

وأثار التقريران الاهتمام في أوساط المجتمع الدولي. واعتمدا كأساس للمناقشات المفيدة بين جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي ووكالة المخابرات الأمريكية وغيرها من الأجهزة الخاصة. لكن لم يتسن إيقاف عملية الانتشار.

وعموماً هل توجد وسيلة تتيح إيقاف هذه العملية؟ ولا يطرح هذا السؤال عبثاً. اذ تتوقف على إيجاد مثل هذه الوسائل فعلاً

اليوم أمور كثيرة، إن لم تكن الأمور الأساسية، لدى محاولة المحافظة على الاستقرار الدولي. ولا بد من الاعتراف بأن توقيع معاهدة حظر تجارب السلاح النووي (١٩٦٣) ومعاهدة عدم انتشار السلاح النووي (١٩٦٨)، رغم دوره الإيجابي، لم يقف حائلاً دون جريان عملية زيادة عدد الدول النووية. علماً أن بعضها لم يوقع هذه المعاهدات، بينما لم ترد أوساط المجتمع الدولي على ذلك كما ينبغي، وعلى أي حال كان رد الفعل على هذا فاتراً جداً، ومجرد كلام.

فما هو الواجب عمله الآن؟ هل نعيد الهند وباكستان وإسرائيل القهقرى إلى مصاف الدول غير النووية؟ لكن هذا غير ممكن في الظروف الراهنة. وستتوقف أمور كثيرة لاحقاً على تصفية النزاعات الإقليمية التي انجرت إليها هذه البلدان. لكن يجب في الوقت الحاضر إعداد التدابير التي من شأنها أن تزيد بحدة مسؤولية أعضاء النادي النووي الجدد هؤلاء عن استخدام السلاح النووي وتسليمه إلى دول أخرى. ولا بد من تحديد مسؤوليتهم وخرق حظر تسليم الوثائق والتكنولوجيا والمعدات إلى البلدان التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي.

ويجب اتخاذ تدابير معينة حيال البلدان التي تقف (على عتبة) أو (عند عتبة) امتلاك السلاح النووي. وحان الوقت ـ علماً أن أحداث

١١ سبتمبر تدفعنا إلى ذلك - لتعبئة كافة الموارد الذهنية وإرادة اللاعبين الأساسيين على الساحة العالمية من أجل عمل كل ما يمكن للحيلولة دون انتشار السلاح النووي. وفي أغلب الظن أن تحقيق ذلك بصورة عامة غير ممكن، لكن من الضروري عرقلة وجرجرة هذه العملية حتى يغدو الوضع في العالم أقل تفجراً، كما يعتقد. لقد بات واضحاً منذ اليوم بأن (عمل كل ما يمكن) يجب ألا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد (الراغبين في الانضمام) إلى عضوية (النادي النووي)، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

ولا يماري أحد في أن من شأن تصفية النزاعات الدولية التي قد تنجر إليها البلدان الساعية إلى امتلاك السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، أن يسهل كثيراً تنفيذ مهمة عدم الانتشار. والعكس بالعكس، فإن لصق التهم بهذه أو غيرها من الدول بنسبها إلى (محاور الشر) المختلفة، سيجعل من الصعب تنفيذ هذه المهمة.

ويمكن أن يساعد في تنفيذ مهمة عدم الانتشار تقديم مساعدات واقعية إلى الدول الموجودة خارج حدود (المليار الذهبي"، في استخدام الذرة للأغراض السلمية، وجذبها عن طريق هذه المساعدة إلى المؤسسات القانونية الدولية التي تستثني بلوغ نتائج عسكرية (ثانوية) لهذه الممارسات السلمية. والعكس بالعكس، فإن

تدابير التمييز المجحفة مثلاً بالنسبة إلى المحطات الكهرذرية الجاري تشييدها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أعمال البحث العلمي، يمكن أن تدفع هذه الدول إلى البحث عن سبل مستقلة يمكن عبرها الوصول إلى الوضع النووي (الكامل).

ويمكن أن نذكر من بين الوسائل التي تتيح درء سعي بلدان جديدة إلى امتلاك السلاح النووي تغيير ذلك الوضع حين تنحصر عضوية مجلس الأمن الدولي بالدول النووية فقط؛ فهي وحدها فقط تقف فوق ذرى السياسة العالمية. وحان الوقت لإصلاح هيئة الأمم المتحدة. لكن يجب البدء به وتنفيذه بحذر بالغ بغية عدم تقويض وظائف هيئة الأمم المتحدة في صنع السلام. وأعتقد بأن من الواجب عدم تغيير ميثاق هيئة الأمم المتحدة لدى إصلاح مجلس الأمن الدولي - ويمكن لهذا وحده أن يضمن عدم تحول هيئة الأمم المتحدة إلى كيان عاجز عن العمل لا يستطيع إيقاف العمليات الهدامة في العالم.

روسيا في العالم المعاصر

الولايات المتحدة: على من تراهن؟

تحدد عوامل كثيرة مكانة أية بلاد في العالم، وبالنسبة لروسيا يكتسب أهمية خاصة وضع اقتصادها في المستقبل، علماً أن إيراد التكهنات بشأنه أمر صعب، وعادة يجري التركيز على أن روسيا تتميز بثرواتها ، وبالقدرات الذهنية لأبنائها، وبمساحتها الكبيرة. لكن كيف سيتم استثمار هذه الأفضليات التي لا ريب فيها في مجال الاقتصاد؟

إن أعوام التسعينيات لم تعط مثالاً لاستثمارها بصورة مثلى، ناهيك عن استخدامها بصورة فعالة. لكن الوضع أخذ يتحسن في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين. وبعد الانهيار المالي في عام ١٩٩٨ بدأ النهوض الاقتصادي. وقد أفادت في تحقيق ذلك الحالة الموضوعية المتمثلة في انخفاض قيمة الروبل، وتقلص استيراد السلع وارتفاع أسعار النفط العالمية. لكن على أي حال مارس دوراً ملموساً البدء بالتخلي عن ممارسات اللبراليين المزيفين

الذين كانوا يروجون لفكرة أن (السوق الجبارة) ستضع بنفسها كل شيء في مكانه، وستتعامل مع التغيرات وتخلق الظروف من أجل نهوض الإنتاج.

أما خصوم هذه السياسة في روسيا فكانوا يرتكزون على وصفات الخبراء الأمريكيين بالدرجة الأولى، وصاروا يدافعون عن (الطرائق الليبرالية)، ويغمضون عيونهم، عن أن أية دولة، وبضمن ذلك الولايات المتحدة، لم تستخدم هذه الطرائق في مرحلة الخروج من الأزمة. كما أن هذه الطرائق بشكلها الخالص لم تقبل في الولايات المتحدة حتى في فترة ما بعد فيتزجرالد روزفلت. وبخلاف اللبراليين المزيفين الروس الذين كان شعارهم في كل الأوقات (كلما تقلص دور الدولة في الاقتصاد، كان أفضل)، فإن قادة الاقتصاد الأمريكي كانوا وما زالوا يقيسون مستوى تدخل الدول في الاقتصاد بديناميكة حاجتها إلى ذلك.

ولا يمكن ولا يجب اعتبار انصار (سلطة الدولة القوية)، الذين بدأ لصالحهم التراجع عن نهج اللبرالية الزائفة في أعوام التسعينيات، من المدافعين عن النظام الإداري - الأوامري. فهذا النظام قد استنفذ قدراته تماماً، نظراً لعجزه عن استثمار منجزات التقدم العلمي التكنيكي في الاقتصاد الروسي؛ ولهذا أصبح سبباً في تخلف روسيا باطراد عن البلدان الصناعية المتقدمة، كما خلق

الظروف من أجل تعزيز الأساس المضاد للديمقراطية في المجتمع. ولا تتوفر أية فرصة للعودة إلى هذا النظام. وأنصار (سلطة الدولة القوية) يتألفون في الأغلب من أصحاب الآراء الداعية إلى (لبرالية ـ سلطة الدولة). إنهم لا ينفون البتة ضرورة إجراء التحولات على أساس نظام السوق في الاقتصاد، ولا يقللون من أهمية عامل تحكم السوق، لكنهم يعتقدون في الوقت نفسه بأن الدولة تسعى بطرائقها الخاصة إلى تحقيق هدفين هما:

أولاً: إقامة سوق متحضرة، ترتكز على أساس المنافسة الحرة.

وثانياً: إقامة اقتصاد سوق ذي اتجاه اجتماعي.

وتتوقف التكهنات بشأن تطور الاقتصاد في روسيا كلياً على تحول ممارسات الاقتصاد الروسي من (اللبرالية المزيفة) إلى (لبرالية ـ سلطة الدولة). وباعتقادي أنه بالرغم من التقلبات فقد تحدث مع هذا حركة رجعية أحياناً، وسيتم على أساس هذا التحول تحديث الاقتصاد، وبلوغ وتائر عالية جداً في نمو الناتج الوطني الإجمالي، وتحسين مستوى معيشة الناس.

وقد يبدو أن واشنطن (الرسمية) لا تتحمل مسؤولية مباشرة عن التوصيات التي وردت إلى روسيا من الأساتذة الأكاديميين في شيكاجو، ومن مؤسسة (واشنطن كونسينسوس) وصندوق النقد الدولي. بيد أن الأمر ليس كذلك، فقد كانت وزارة الخارجية

الأمريكية ووزارة المالية، وإدارة البيت الأبيض تشير إلى القيادة الروسية بكل السبل بضرورة قبول هذه النصائح، وتصر على ذلك، وكانت تقف وراء ظهر صندوق النقد الدولي الذي كان يقدم القروض إلى روسيا وتحدد مبالغها تبعاً لدرجة تساهل السلطة الحاكمة في موسكو. وبوسعي إيراد أمثلة كثيرة من خبرتي حين كنت رئيساً للحكومة[1]. وبضمن ذلك الواقع المؤسف وهو أن المسؤولين في صندوق النقد الدولي كانوا يعرفون مسبقاً كما أيدوا في الواقع سلسلة القرارات التي أصدرتها في أغسطس عام ١٩٩٨ حفنة من (الخبراء العارفين) الروس الذين كانوا يتمتعون بالسلطة الفعلية. وقادت هذه القرارات البلاد إلى الكارثة الاقتصادية.

وأنا أعتقد بأن هذا كله كان مقصوداً بهدف (تركيعها وإضعافها، بالرغم من احتمال وجود مثل هذه الدوافع). لكن الشيء الرئيس كان كما يبدو في أن الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً كانت تتوجه نحو التعاون مع (اللبراليين المزيفين)، وكانت مقربة منهم، وتحصل منهم على معلومات وحيدة الجانب عما يجري في روسيا وتصدقها. بينما كانت لا تثق بأنصار (لبرالية - سلطة الدولة)، وتتحاشاهم وتصفهم بأنهم من (أعداء الغرب).

إن هذا التوجه الخاطئ أو المضلل كان يمكن أن ينقلب إلى فترة

---

(١) راجع كتابي (ستة أشهر ونيف..)، موسكو، دار النشر "ميسل"، ٢٠٠١.

من النفور بين أمريكا وروسيا، وأن يؤدي إلى أن يصبح مستمراً وبعد تولي إدارة بوش الابن السلطة في نوفمبر عام ٢٠٠٠ صدرت أقوال وتعليقات يتبين منها أن دور روسيا في السياسة الخارجية الأمريكية سيتقلص إلى درجة تجعل واشنطن تتصرف دون اعتبار لمصالح روسيا. وفيما بعد تم التراجع عن هذا الخط بسبب أحداث ١١ سبتمبر، والدعم الذي أبداه بوتين إلى بوش. ويتوقف الأمر فيما إذا ستعود الولايات المتحدة إلى (فترة الرئيس بوش المبكرة) أم لا بالدرجة على التفهم الصحيح لنوعية القوى التي تولت السلطة في موسكو، وعن جوهر سياستها. وثمة اعتقاد بأن هذا العمل سيشتد عبر خيبة أمل المجتمع الروسي بالمعارضة التقليدية اليسارية واليمينية، وكذلك بالمعارضة الخفية الموجودة في حاشية بوتين. وينعكس تناسب القوى الداخلي في الشعبية العالية للرئيس بوتين بثبات في الوقت الذي تقل فيه مؤشرات شعبية زعماء مختلف فئات المعارضة، ويجري هذا ليس لأن كل ما يفعله أو يقوله الرئيس يسمو على النقد. فهذا لا يحدث في أية دولة. لكن غالبية أبناء روسيا ذوي التفكير السليم يدركون بأن بوتين يعد الشخصية المثلى في روسيا الحالية. ويبدو أن لديه كافة الفرص لإعادة انتخابه لفترة رئاسة جديدة.

وفي خلال الفترة التي أعقبت ١١ سبتمبر تعززت وتطورت العلاقات بين بوتين وقادة كثير من البلدان منها الولايات المتحدة،

والبلدان الأوربية والآسيوية. وفي الوقت نفسه ثمة أمور تبعث على الحذر والاحتراس. إذ يتبين مما تنشره الصحافة الغربية بأن ناقلي المعلومات حول ما يجري في روسيا، هم كالسابق من المنتمين إلى اللبراليين المزيفين أو المقربين منهم. وتعطى اليهم الأولوية في هذا المجال، بينما تكمن وراء أفعالهم أهداف مغرضة، وهم يسعون إلى استغلال الدعم الأجنبي من أجل العودة إلى السلطة في البلاد.

واليوم لا تكمن المسألة في أن تتلقى روسيا المساعدة من الولايات المتحدة أو الغرب عموماً في إيجاد السبل لتحريك اقتصادها في مجريات السوق، وكذلك مساعدة المجتمع الروسي في تعزيز الديمقراطية؛ لأن روسيا تمضي فعلاً في هذا المنحى. فهي تضع بنفسها المواقف المفاهيمية، بعد أن أصابتها خيبة أمل شديدة بالوصفات الآتية من الخارج، لكن هذا لا يعني البتة عزلة روسيا أو مقابلة هذه المفاهيم بتلك التي أعطت مردوداً إيجابياً في الغرب.

بيد أنه يوجد المجال الاقتصادي الذي تحتاج روسيا فيه كالسابق إلى دعم الغرب، ويتمثل ذلك في توسيع علاقات روسيا الاقتصادية الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الروسي، وانضمام روسيا الاتحادية إلى المنظمات الدولية التي تحدد (قواعد السلوك) للدول في الاقتصاد العالمي.

وترتبط أولى هذه المشاكل في إلغاء القيود المجحفة التي ما زالت الولايات المتحدة تفرضها على روسيا. ونذكر من بينها تعديل جاكسون ـ فينيك الذي يحرم روسيا من وضع الدولة الأولى بالرعاية في التجارة مع الولايات المتحدة، وقواعد الرقابة على تصدير أصناف كثيرة من المنتجات الأمريكية المتطورة، وممارسات فرض الحصص والعقوبات، التي تجري أحياناً بلا مبرر حيال المنتجين في روسيا.

أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوربي فإن المشكلة الرئيسة هنا تكمن في تهيئة الظروف من أجل ألا يلحق توسيعه الأذى بعلاقات روسيا الاقتصادية مع الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي عموماً. ويمكن القول بلا مبالغة إن كيفية حل مشكلة مقاطعة كالينينجراد ستكون بمثابة (ورقة عباد الشمس) التي تكشف موقف الاتحاد الأوروبي من روسيا. فستغدو هذه المقاطعة الروسية بعد توسيع الاتحاد الأوربي محاطة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الاوربي. كما تقرر مسبقاً أن تنضم هذه البلدان إلى نظام شينغين لمنح تأشيرات السفر. فهل ستوفر الظروف الخاصة من أجل التنقل بلا عقبات بين مقاطعة كالينينغراد وبقية أراضي روسيا؟ وهل ستبقى الظروف القائمة التي تسمح بتطوير التعاون بين مقاطعة كالينغراد وليتوانيا وبولندا وغيرها من البلدان الأوروبية؟ إن هذه القضايا تتطلب

دراسة وافية وبإمعان. إن فرض نظام التأشيرات بالنسبة لمقاطعة كالينينغراد، وبضمن ذلك تنقل الأفراد ومرور الحمولات بين المقاطعة وبقية أجزاء روسيا، كما يدعو إلى ذلك بعض أعضاء الاتحاد الاوربي، سيجعل من الصعب كثيراً إجراء عملية التقارب بين روسيا والاتحاد الأوربي، وهذا يعتبر من المهام الإستراتيجية لروسيا الاتحادية. ولا بد من الإشارة إلى أن الوضع تحسن نوعاً بنتيجة الخطوات التي قام بها الاتحاد الأوربي وروسيا للتفاهم فيما بينهما. لكن مشاكل مقاطعة كالينينغراد لم تحل بعد كلياً.

وتساعد على إشراك روسيا في الاقتصاد العالمي بقدر كبير المشاريع المشتركة في ميدان تقسيم العمل الدولي. ويوجد لدى روسيا ما تقدمه في العمل المشترك في مجال الطيران والفضاء وصناعة الطاقة وغيرها من المجالات. إنها لا تلج ساحة الاقتصاد العالمي بيدين خاويتين.

ويتسم بالأهمية قرار فلاديمير بوتين وجورج بوش بشأن تهيئة الظروف من أجل إشراك أوساط رجال الأعمال في البلدين في المشاريع الواعدة أكثر من غيرها. ويلاحظ هذا التوجه أيضاً في تعاون روسيا مع البلدان الأوربية. وقد اقتربت من هذه القضية عن كثب بعد أن توليت منصب رئيس الغرفة التجارية والصناعية في روسيا الاتحادية. فإن رجال الأعمال في روسيا (نضجوا) تماماً

للتعاون مع زملائهم الأجانب في تنفيذ المشاريع المشتركة الأكثر تعقيداً. والشيء الوحيد الواجب توفره هو دعم الدولة، ويتمثل في غالب الأحيان بالدعم السياسي. وحين تناقش المشاريع الكبرى على نطاق الدولة فإن الشريك الأجنبي يصر عادة على أن تقوم الشركات في بلاده بتنفيذ الكثير من الأعمال، وهذا شيء طبيعي. ومما يؤسف له أن مثل هذا الموقف لا يعتبر عندنا مألوفاً.

في الوقت نفسه يتسم بأهمية كبيرة تكامل روسيا مع الدوائر الاقتصادية العالمية. وقد احتدمت بهذا الصدد مشكلة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. ونحن لا نستطيع تجاهل هذه المشكلة؛ فإن روسيا التي ولجت درب تطوير اقتصاد السوق، وصارت تندمج بشكل أكبر مع الاقتصاد العالمي لا تستطيع أن تتجاهل المنظمة التي تحدد (قواعد اللعبة) في الأسواق العالمية. ومن المعروف أن نسبة ٩٠ بالمائة من التجارة العالمية تتم عبر البلدان الأعضاء في هذه المنظمة؛ إذن فالسؤال لا يمكن أن يطرح كالآتي: هل ستنضم روسيا أو لا تنضم إلى منظمة التجارة العالمية؟ لكن ما هي شروط انضمامها، وكيف سيتم التحضير له، وما هو العمل الواجب إنجازه في داخل البلاد، من أجل ألا يؤدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى إلحاق الاذى بكثير من فصائل المنتجين وأرباب الأعمال الروس، التي ما زالت منتجاتهم بحكم العديد من

الأسباب غير قادرة على المنافسة؟ كما يظهر في قضية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية مرة أخرى تناقض بين اللبراليين المزيفين ومن يقرن اللبرالية بتحكم الدولة بالعمليات الاقتصادية. فالفئة الأولى تسيس موضوع انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وترغب في أن يتم ذلك في أقصر فترة زمنية. ويطرح المنطق ذاته: (تحرير الأسعار بأسلوب الصدمة) و(إجراء الخصخصة بأسلوب الصدمة)، والآن (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأسلوب الصدمة). أما المعارضون لهم فإنهم يدعون إلى التهيئة مسبقا للانضمام، وتقليل خسائر المنتجين الوطنيين، إلى أدنى حد ممكن. ومن المهم جداً في هذه الحالة هو معرفة الجهة التي سيرتكز عليها الغرب، إذ تتوقف عليه الظروف التي تساعد أو تعرقل انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

البنـود الستـة
حول القضيـة الشيشانيـة

بالرغم من كل شيء تعد جمهورية الشيشان أكبر قضية تواجه روسيا اليوم، كما أنها بالنسبة لروسيا تعد في الوقت نفسه الجبهة الرئيسة لمكافحة الإرهاب. ويبدو أن الوقت قد حان لتصحيح الخط حيال الشيشان، والمقصود ليس التراجع عن الإستراتيجيا . فيجب أن تبقى جمهورية الشيشان ضمن الاتحاد الروسي. لكن يبدو بجلاء أن الوقت قد حان لإعادة النظر في التكتيك الرامي إلى تحقيق هذا الهدف.

إن الخط الأسبق المتبع حيال الشيشان قد برر نفسه جزئياً فقط. إذ استطاعت القوات الاتحادية إلحاق الأذى الشديد بالعصابات المسلحة. وتكمن في هذا بلا ريب خدمات الجيش وقوات الأمن الداخلي، وخدمات الجنود والضباط بالدرجة الأولى. لكن مقاومة المسلحين لم تتكسر، وتدل على ذلك حتى ليس الهجمات الفردية بل الجماعية لأفراد العصابات. وفي النتيجة

يتواصل تكبد القوات الاتحادية بخسائر جسيمة. ولن يكون من الإنصاف نسبها فقط إلى القيادة، التي نتمنى أن تكون طبقتها فعلاً بشكل أفضل. ويمارس تأثيره بصورة رئيسية أن القضية الشيشانية لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية فقط. أو في المرحلة الراهنة حتى بالطرق العسكرية أساساً.

وقد تكللت بالنجاح عدة عمليات خاصة نفذها جهاز الأمن الاتحادي، وأسفرت عن تصفية أو إلقاء القبض على بعض القادة الميدانيين مثل: رادويف وخطاب وغيرهما. لكن لم يتسن القضاء على قيادة المتمردين الشيشان. اعتماداً على طابع عملياتهم فإنه ما زال هناك مركز واحد يتولى قيادتهم.

وأمكن جذب العديد من الشيشان للتعاون مع القوات الاتحادية، لكن هذا لا يدل بعد على أنه بدأت لحد كبير معالجة القضية الشيشانية بصورة فعالة بجهود الشيشان أنفسهم. كما لم تبدأ على نطاق واسع وبصورة حقيقة إعادة بناء الاقتصاد في الجمهورية الشيشانية، ويستمر اختلاس أموال الدولة، وثمة حالات جرى فيها بيع السلاح إلى المسلحين الشيشان من مصادر السلاح الروسية. وبالرغم من البطولة التي يقاتل بها الرجال الذين يحاربون الإرهابيين الشيشان، فإنه كشفت في القوات المسلحة العاملة في جمهورية الشيشان حوادث معاملة بقسوة لا مبرر لها،

وممارسة السرقة والنهب. ويبدو أن هذا الأمر يلازم أي جيش يخوض حرباً دامية على مدى فترة طويلة ضد عدو مدرب وخفيف الحركة وقوي، علاوة على أنه يحظى بدعم قسم كبير من الأهالي المسالمين.

وفي خلال هذه الفترة لم تحدث أية تغيرات جذرية في تكتيك خوض المعارك من قبل المسلحين الشيشان المتمثل بتكبيد الوحدات الاتحادية أكبر الخسائر البشرية، والاعتداء على الشيشان أو قتلهم لدى رفضهم التعاون مع المسلحين، واختطاف الرهائن وبضمنهم الأجانب، وممارسة تجارة الرقيق، وتنفيذ العمليات الإرهابية الوحشية ضد الأهالي المسالمين في روسيا، وخارج جمهورية الشيشان.

فما العمل في هذه الظروف؟ أنا أدرك بأن ما سأورده لاحقاً قد يثير النقد أو حتى انزعاج أوساط معينة، لها علاقة مباشرة الآن بمعالجة القضية الشيشانية، لكنني أطرح الفكرة التي تراودني، وأعتقد بأن من حقي أن أطرحها.

أولاً - يجب القيام بالأفعال المثلى الكفيلة بإبعاد السكان عن المتمردين. وهذا يعتبر الشيء الرئيسي لحل القضية الشيشانية في المرحلة الراهنة. ومما يؤسف له لم يتحقق ذلك في بداية مكافحة الإرهاب: إذ تحشد المسلحون في المراكز السكنية، مما أدى في أثناء

المعارك أو (عمليات التطهير) الى سقوط ضحايا كثيرة بين الشيشان المسالمين. طبعاً، من الأسهل دوماً إعطاء تقييم للوضع بعد فترة من الزمن. لكن الخسائر كان يمكن أن تغدو أقل بكثير لو وضعت مهمة فصل الأهالي المسلمين عن المسلحين باعتبارها من المهام الأساسية للعملية منذ البداية.

والآن يجري الرهان على فصل الشيشان عن الإرهابيين عن طريق تسليمهم صلاحيات الإدارة الذاتية وضمان الأمن في المراكز السكنية. بيد أن هذه الطريقة لا تعطي بحد ذاتها أية نتيجة، وعلى أي حال هيهات إن يتم ذلك في وقت قريب. ولا تتوفر المسوغات للحديث عن ابتعاد الشيشان المسلمين بصورة جماعية عن المسلحين، حتى عندما يقوم هؤلاء بمطاردة أبناء جلدتهم الذين يميلون للتعاون مع السلطة الاتحادية، ـ ولا بد من الاعتراف بأن تناقضات الشيشان معها ذات تأثير أقوى. أما الأحاديث عن تغير الوضع بصورة جذرية فهي لا تروق سوى إلى الآذان الذين يتمنون أن يتحقق ذلك اليوم.

ثانياً ـ يبدو أن خط تسليم السلطة التنفيذية للإدارة المحلية ومهمة توفير الأمن المحلي إلى الشيشانيين أنفسهم لن يكون السائد، دون إجراء مفاوضات مع القادة الميدانيين، أو بعضهم على الأقل.

كما يجب عدم اعتبار الانتخابات وسيلة حاسمة لحل المشكلة.

فهي بحد ذاتها لا تغير الوضع، حتى لو تسنى انتخاب شخصيات محترمة وقادرة على العمل لقيادة جمهورية الشيشان. ولم ينشأ بعد ذلك الوضع الذي يمكن فيه تسليم السلطة الى القوى المحلية كما هي الحال في كيانات الاتحاد الروسي الأخرى؛ لأنها لم تتوطد بعد من أجل أن تبدأ فور إجراء الانتخابات بالصراع مع المسلحين. ولا يمكن إيقاف هذا الصراع بأكثر أشكاله حدة إلا بنتيجة المفاوضات. ولهذا لا يمكن اعتبار الانتخابات في جمهورية الشيشان بصفتها بديلاً لها.

ثالثاً - تتوفر المؤشرات التي تدل على أن المسلحين يرغبون في إجراء المفاوضات، ومن المستبعد أن يكون الدافع لذلك هو الرغبة في كسب الوقت من أجل إعادة تجميع قواهم. وبعد ١١ سبتمبر بات من الصعب إيصال المساعدات المالية والمادية إلى الانفصاليين الشيشان، ونقل المرتزقة من المراكز الإرهابية الدولية، ناهيك عن تقديم الدعم المعنوي لهم، والذي كانوا يجدونه في الخارج قبل تلك الأحداث بنطاق أكبر. ومن هذه الناحية أعطت العملية الأمريكية في أفغانستان ثمارها الإيجابية. إذ لم تعد أفغانستان قاعدة لتدريب وتجهيز المسلحين الشيشان. وأنا أعتقد أن السلطات السعودية والتركية أخذت تفرض رقابة أشد على القوى الداخلية التي كانت تساعد الانفصاليين الشيشان بنشاط كبير. وينبغي استخلاص استنتاج مماثل بصدد جورجيا التي اخذت تقيس سياستها حيال المسلحين

الشيشان في وادي بانكيسي بمصالح العلاقات الجورجية ـ الروسية بقدر أكبر، ولو أنه ليس بالحزم المطلوب.

والحق أن أشياء كثيرة لا تروق لنا في سلوك جورجيا، ففي البداية نفت تبليسي أصلاً وجود المسلحين الشيشان في الأراضي الجورجية، وبعد ذلك رفضت اقتراح روسيا بأن تغلق بصورة مشتركة الحدود، التي كان يتسلل منها أفراد العصابات المسلحة، ومن ثم رفضت أن تسلم إلى روسيا الإرهابيين من رعايا روسيا، ثم تهربت من تقديم المعلومات حول تحركات التشكيلات المسلحة باتجاه الحدود الروسية، ورفضت اقتراح روسيا بتنفيذ عملية مشتركة ضد الإرهابيين الذين تسللوا إلى وادي بانكيسي. وكان لا بد وان يثير هذا كله على أقل تقدير انزعاج الروس من الزعماء الجورجيين. لكن لا يجوز تحويل هذا الانزعاج والشعور بالإساءة والمرارة إلى الشعب الجورجي.

ويجب أن يفهم بأن الحرب ضد الانفصاليين الشيشان هي مرحلة هامة جداً، لكنها مرحلة واحدة فقط في علاقات روسيا مع هذه البلاد الصديقة لروسيا عبر التاريخ، وألا يجري حصر هذه العلاقات فقط بمشكلة مقارعة المسلحين في جمهورية الشيشان. ولحسن الحظ خفت حدة توتر الوضع نوعا ما، مما يبعث على التفاؤل بالمستقبل.

لقد حدد فلاديمير بوتين بعد ١١ سبتمبر الخط الذي لا يستثني احتمال إجراء مفاوضات بين ممثل عنه والمبعوث الذي يعينه مسخادوف. لكن هذه المبادرة توقفت يومذاك، وجرى تنفيذها بأسلوب غليظ. ولربما حتى بصورة مشوهة عن قصد. وجرى التأكيد ليس على وجوب قيام الجانب الشيشاني في غضون ٧٢ ساعة بالإعلان عن استعداده لإجراء المفاوضات حول إلقاء السلاح. هذا ما قاله الرئيس بوتين. ، بل على أن يلقي المتمردون سلاحهم في غضون ٧٢ ساعة. ووجب أن يكون الاستنتاج واضحاً. فينبغي الشروع بإجراء المفاوضات، دون تلاعب بالأمر، وليس تحقيقاً لإرادة احد ما، بل باعتبارها وسيلة مدروسة لحل القضية الشيشانية.

باعتقادي أن من الواجب القيام بالمفاوضات في عدة مراحل. ومن الطبيعي أن تكون المرحلة الأولى هي إيقاف إطلاق النار، وكان من الواضح تماماً أنه وجب قبل البدء بالمفاوضات مطالبة الشيشان بالإعلان جهاراً عن نبذ العمليات الإرهابية. وفي حالة رفض المفاوض الشيشاني هذا الشرط، لا تعتبر المفاوضات معه ممكنة، وعندئذ يجب البحث في أوساط القادة العسكريين الشيشان عمن يبدي استعداده لقبول هذا الشرط الإلزامي. وبودي التأكيد مرة أخرى على أن آفاق المباحثات لا تستثني البتة القيام بعمليات

عسكرية حاسمة لإلحاق الهزيمة بالعصابات المسلحة الشيشانية، الأمر الذي يتطلب بقاء القوات الاتحادية في مواقعها، أو تقوية التعاون مع الشيشان الذين تخلوا فعلاً عن الكفاح المسلح، وأبدوا استعدادهم لمحاولة ضمان الأمن في مراكزهم السكنية.

رابعاً - تملي خبرتنا الذاتية، وليست أحداث ١١ سبتمبر فقط، ضرورة حصر البؤرة الانفصالية الشيشانية، ويجب أن يدرك قادة كيانات روسيا الاتحادية المجاورة لجمهورية الشيشان وفي مقدمتها جمهورية الأنجوش وجمهورية القرشاي - شركيسيا وداغستان، مسؤوليتهم الكاملة عن الوضع الذي يسمح أحياناً إلى أفراد العصابات المسلحة الشيشانية، بالتعاون مع (الزملاء) المحليين، باستخدام أراضي هذه الجمهوريات في تدريب المسلحين وتنفيذ العمليات الإرهابية في روسيا. ويجب أن تحظى هذه الجمهوريات بعناية خاصة (باعتبارها مناطق جبهة قتال) من قبل أجهزة الأمن الاتحادية. وتؤكد خبرة داغستان، من بين جميع كيانات روسيا الاتحادية هذه، بجلاء وجود نواة ذات نزعة وطنية بلا ريب، قادرة على أن تقدم المساعدة الحاسمة في مكافحة الإرهابيين وبضمنهم الذين يتسللون من الأراضي الشيشانية. ويجب اتخاذ تدابير وقائية إدارية وسياسية واقتصادية حازمة، ولدى الضرورة التدابير العسكرية أيضاً، باستخدام القدرات الاتحادية، ضد القوى الانفصالية في المناطق الروسية المحيطة بجمهورية الشيشان.

ويجدر إبداء عناية خاصة بإقليم ستافروبل، الذي يجب تعزيز حدوده الإدارية مع جمهورية الشيشان بقوة، كما يجب التحقيق مع كل المشبوهين الذين يعبرون هذه الحدود. طبعاً، إن هذا الإجراء مؤقت لكن يجب القيام به لحد انتهاء الأزمة الشيشانية.

خامساً - لا بد من القول، دون التقليل من أهمية العسكريين الذين يؤدون أساساً المهمة المناط بها إليهم، ويبدون في ذلك إخلاصهم لواجبهم العسكري، بأن قراراتهم لا يجب أن تكون السائدة بخصوص مواصلة العمليات العسكرية الواسعة النطاق، أو إيقافها (دون تحرك)، كما حدث ذلك في الحرب الشيشانية الأولى بنتيجة توقيع اتفاقيات خساف يورت. فلكل جهة عملها. ويجب على أهل السياسة أن يعدوا التقارير بروح المسؤولية وبصورة مستقلة، وأن يطلبوا تنفيذها، وبضمن ذلك من قبل العسكريين. ويجب إقصاء من يرفض الطاعة أو يمارس لعبته الخاصة.

وباعتقادي أن ممثل رئيس روسيا الاتحادية يجب أن يتولى تسيير جميع الأمور في جمهورية الشيشان - بناء الاقتصاد، والعمليات المسلحة ضد رجال العصابات، والعمل السياسي مع السكان. ويجب أن تخضع إلى هذا المسؤول وحدات الجيش وقوات الأمن الداخلي ودوائر جهاز الأمن الاتحادي الموجودة في جمهورية الشيشان، بالإضافة إلى دوائر السلطة المحلية. ويجب أن يمارس

رئيس روسيا الاتحادية عبر هذا المسؤول سياسته في جمهورية الشيشان، التي ينبغي أن يعطى لها وضع دائرة رئاسية خاصة.

إن وحدانية القيادة بإشراف فلاديمير بوتين مباشرة تجنب عدم تنسيق الأعمال وتقوي الانضباط وتزيد من مسؤولية جميع العاملين في جمهورية الشيشان، وتستثني نشوء وضع يقود بسبب عدم كفاءة القيادة المحلية لقوات الجيش وقوات الأمن الداخلي إلى ازدياد عدد الضحايا، التي يمكن تفاديها في غالب الأحيان، لولا تكرر الأخطاء باستمرار وعدم محاسبة المسؤولين عنها.

ولا بد من أن توفر للرئيس الروسي معلومات صادقة وموضوعية للغاية حول الوضع في جمهورية الشيشان. وفي أعوام العمليات العسكرية تراكمت أمثلة كثيرة عن كيفية تزييف الأحداث، وتصوير الوضع من وجهة نظر واحدة، واستخلاص استنتاجات وتنبؤات باطلة. ويجب استبعاد مثل هذه الممارسات بكل حزم. ويجب أن تكون التقارير الواردة إلى القيادة في موسكو نزيهة وغير مزوقة إلى أقصى حد.

سادساً - ينبغي القيام بعمل هادف حول الوضع الشيشاني ليس مع قيادات المنظمات الدولية وزعماء الدول الأجنبية فقط، بل مع أوساط الرأي العام، وبالأخص في البلدان التي أعلنت عن تأييدها للأفعال الأمريكية ضد الإرهاب. ويمكن أن تساعد أحداث ١١

سبتمبر على إبداء تفهم صائب لجوهر ما يجري في جمهورية الشيشان. وينبغي ألا يبقى مكان لدى تقييمها للمنطق المزدوج من قبل شركائنا، ولا إلى الحماس الوطني والتظاهر بالابتهاج من قبل الجانب الروسي.

ويجب أن يدرك العالم في نهاية المطاف أي عبء ثقيل تنوء به أكتافنا، ومدى صعوبة البقاء على مدى عدة أعوام في الخط الأمامي للجبهة الأكثر دموية في النضال ضد الإرهاب، ولا سيما حين (لا يجري تفهم) روسيا في غالب الأحيان. وينبغي أن يتجسد التضامن ضد الإرهاب في دعم روسيا لأفعال الولايات المتحدة في أفغانستان، بل وكذلك في دعم الولايات المتحدة والغرب والقوى السليمة بأسرها لعمليات مكافحة الإرهاب في جمهورية الشيشان أيضاً.

* * *

لقد كتب هذا الجزء قبل يوم ٢٣ أكتوبر المأساوي حين احتجز أرهابيون شيشان في أحد مسارح موسكو تجاوز عددهم ٨٠٠ شخص من مشاهدين وأعضاء الفرقة الفنية. وجرى تلغيم الصالة التي احتجز فيها الرهائن على مدى ثلاثة أيام. واستطاع بعض الأشخاص الذين احتجزهم الإرهابيون الاتصال بشركة تلفزيون (رين - تي - في) وعرفت من الخبر التلفزيوني بأن هؤلاء الأشخاص

يطلبون مني إجراء اتصال مع أفراد العصابة. وكانت قد جرت معهم قبل هذا مفاوضات مع عدة أشخاص لإقناعهم بإخلاء سبيل الرهائن.

فأبلغت المسؤولين في القيادة الروسية بالأمر وتوجهت بمرافقة الرئيس الأنجوشي السابق رسلان عائشوف وجنرال الشرطة السابق الشيشاني إسلام بك أصلاخانوف عبر طوق رجال الأمن الشديد، ودخلنا مبنى المسرح.

والتقينا زعيم أفراد العصابة بارايف وأربعة أرهابيين مسلحين آخرين. بالمناسبة إنهم كانوا جميعاً دون أقنعة باستثناء الشيشاني الواقف عند باب الغرفة (ولم يسمح لنا بدخول الصالة حيث وجد الرهائن).

وجرى الحديث بلهجة عنيفة، ليس بذنبي مطلقاً. وأجاب بارايف عن دعوتنا للإفراج عن الرهائن - إذا ما كان خاطفوهم يريدون بهذه الوسيلة جذب الانتباه إلى (القضية الشيشانية) فقد بلغوا هدفهم، بينما سيشطب مصرع الرهائن على كل هذا - بقوله: «إن جذب الانتباه هو فقط المرحلة الأولى من العملية، وغداً عند الساعة ١٢ ظهراً سأبدأ بقتل الرهائن، حتى تسحبوا جميع القوات من جمهورية الشيشان». وكانت خاتمة المحاولة لإعادته إلى جادة الصواب إطلاق الصراخ: «اخرجوا. انتهى الحديث. ولا يمكن أن

يصدر الأمر لي سوى أميرنا العسكري باسايف». ولم تجد نفعاً أقوالي حول أن الشيشان يحترمون عادة من هو أكبر منهم سناً، وإذا ما كان المقصود في الكلام هم الرهائن فإن القرآن الكريم الذي ذكره لا يشجع البتة شن الحرب ضد النساء والأطفال. كما لم يلق بالاً إلى دعوتنا للإفراج عن الأطفال وخروجهم معنا.

إننا كنا آخر المفاوضين الذين رأوا بارايف؛ ففي ليلة ٢٦ على ٢٧ أكتوبر بدأ اقتحام المبنى. ولغرض إنقاذ الناس. ودون هذا كان المسرح سيفجر بلا ريب، الأمر الذي كان سيقود إلى هلاك ألف شخص وبينهم ضباط مجموعة (ألفا) الذين اقتحموا المبنى. جرى ضخ غاز سريع المفعول عبر شبكة التهوية. ولقي ١٢٨ رهينة حتفهم. وجرى إنقاذ ٧٠٠ شخص. وتم القضاء على أكثر ٥٠ من رجال العصابة ومعهم زعيمهم بارايف. ولم تقع إصابات بين الرجال الذين اقتحموا المبنى.

هل كانت هناك ضرورة لهذه العملية؟ إنني أجيب بلا تردد قائلاً: إنها ضرورية، وإلا لكنا فقدنا الجميع، ولم يكن هناك مخرج آخر.

وبعد أن حدث ما حدث اكتسبت قضية المفاوضات مع القادة الميدانيين الشيشان أبعاداً جديدة. ولئن جرت رغم كل شيء قبل ٢٣ أكتوبر اتصالات مع رجال مسخادوف (رئيس) إيتشكيريا (جمهورية

الشيشان)، فإن الوضع تغير الآن. وظهرت قبل كل شيء أدلة مباشرة على أن مسخادوف شارك في تدبير العملية الإرهابية. لكن حتى لو صدقنا ما قاله باسايف حول (عدم معرفة) مسخادوف بها، يبدو واضحاً ان من يسمى (رئيس) جمهورية الشيشان لا يسيطر على الوضع، ولا يهتم المسلحون برأيه فحسب؛ فهل يمكن في هذه الظروف التوصل إلى نتائج ما في المفاوضات؟

إنني إذ أحتفظ من حيث المبدأ برأيي حول وجوب استكمال العمليات العسكرية في جمهورية الشيشان ضد العصابات المسلحة بالمفاوضات انطلاقاً من المواقع الإستراتيجية، فإنني بعد العملية الإرهابية في يوم ٢٣ أكتوبر موسكو خلصت إلى الاستنتاج حول ضرورة التوقف لفترة ما عن المحاولات للجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب في البداية إيجاد المفاوضين الشيشان الذين ينبغي أن يتوفر فيهم معياران:

أولاً، يجب أن يعلنوا جهاراً تخليهم عن الأساليب الإرهابية في بلوغ أهدافهم.

وثانياً، يجب أن يسيطروا على الوضع فعلاً في أوساط المسلحين الشيشان. ويبدو أن من الواجب إقران فترة التوقف هذه بالخطوات في مجال تعزيز (العنصر الشيشاني) في هيئات القيادة والأمن في الجمهورية.

في أثناء أحداث أيام ٢٣ ـ ٢٧ أكتوبر واجه الرئيس بوتين الخيار التالي: (هل تصان وحدة روسيا، وفي جوهر الأمر صيانة البلاد، أم يتم التراجع أمام الضغوط الاستفزازية والبدء تحت التهديد بقتل الرهائن بإجراء المفاوضات التي كانت ستقود حتماً إلى نتيجة مماثلة لما حدث في خساف يورت؟).

فبعد توقيع اتفاقية الصلح هناك في عام ١٩٩٦ حصل الشيشان على الاستقلال عملياً، لكن لم يتوقف الإرهاب وأفعال قطاع الطرق، بل ازدادت بسرعة.

وقد التقيت الرئيس بوتين فور اجتماعي مع رجال العصابة الشيشان، وكان يبدو منهكاً بتأثير ما حدث في تلك الأيام. وغدت سحنته رمادية بسبب الأرق. وكان الشغل الشاغل لدى بوتين هو كيف سيتم إنقاذ مئات الناس المحتجزين كرهائن. قال بوتين: «يقول بعض المحيطين بي: إن من الواجب حظر مظاهرات ذوي وأقارب المحتجزين في مبنى المسرح، الذين يطالبون بالسلام في جمهورية الشيشان. وأنا أجبتهم قائلاً: دعوهم يتحدثون ويتظاهرون حتى في الميدان الأحمر، بشرط أن يساعد ذلك أطفالهم وأقاربهم».

أما الرئيس نفسه فما كان يستطيع، ولا يتمتع بالحق في التراجع أمام ضغوط الإرهابيين؛ لأن روسيا وراءه.

وكما هو معروف أجري بنجاح في جمهورية الشيشان الاستفتاء

على الدستور الذي أيدته غالبية السكان، بعبارة أخرى إنهم أيدوا بقاء جمهورية الشيشان ضمن الاتحاد الروسي وحل المشاكل حول مستقبلها بالطرق السلمية. وهذا إنجاز كبير، وبودي كثيراً أن اصدق بأن هذا كله، المدعوم بقرار العفو عن المسلحين الشيشان الذين لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها جنائياً، سيفتح الطريق الذي طال انتظاره نحو حل القضية الشيشانية. لكن بالرغم من جميع هذه التدابير أعتقد مع ذلك بأنه من الصعب بعد حربين داميتين التعويل على تحقيق نجاح كبير في التسوية، إذا كان المقصود تكوين إدارة مؤسساتية في هذه الجمهورية تختلف عما هو موجود في الكيانات الثمانية والثمانين الأخرى في الاتحاد الروسي.

نزاعات على الحدود

كان الواجب بعد ١١ سبتمبر إعارة اهتمام أكبر إلى قضايا تسوية النزاعات القومية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أيضاً. فهي تترك أثراً سلبياً جداً على الوضع الداخلي في العديد من الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث غدت مصدر إزعاج في علاقاتها مع روسيا، كما أنها تزعزع دعائم رابطة الدول المستقلة.

والنزاعات الرئيسة هي النزاع الأرمني - الأذربيجاني بصدد إقليم قره باغ الجبلي (إننا حين نصف هذا النزاع بالأرمني - الأذربيجاني لا نقلل البتة من دور قره باغ نفسه في نشوء النزاع وتطوره وعملية تسويته)، والنزاع الجورجي - الأبخازي والنزاع الجورجي - الأوسيتي الجنوبي، والنزاع في إقليم الدنيستر. علماً أنها جميعاً تجاوزت العام العاشر من بدئها. وكانت المرحلة الأولى لجميع هذه النزاعات هي نشوب الصراع المسلح، والحرب الحقيقية بين الأطراف. وقد تسنى إيقاف العمليات العسكرية، ويعود الفضل الرئيس في ذلك إلى روسيا. لكن لم يتسن تصفية هذه النزاعات.

وتقف الأطراف كالسابق على كلا جانبي المتاريس. ومما يجعل التسوية صعبة أن الظروف المنبثقة عن الصراع المسلح لا يمحوها الزمن، بل تواصل بقاءها: في واقع الحال تحولت قره باغ الجبلية وأبخازيا وإقليم الدنيستر وأوسيتيا الجنوبية إلى كيانات مستقلة تتوفر فيها جميع مقومات الدول.

ومن جانب آخر إن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية - فهو يتجاوز إطار المواجهة السياسية والعسكرية المباشرة، ويمارس تأثيراً هداماً أكثر فأكثر على الوضع الديموجرافي والاقتصادي والدولي. وإليكم بعض الأمثلة على ذلك. فإن مناطق أذربيجان المحتلة في أيام الحرب أصبحت خالية من السكان، وقد تحول قسم كبير من سكان أذربيجان إلى لاجئين، أما الأرمن الذين احتلوا هذه المناطق فإنهم لا يستوطنوها ولا يمكن أن يفعلوا ذلك. علاوة على ذلك يتقلص عدد سكان قراه باغ الجبلية وأرمينيا نفسها. وطبقاً لبعض التقديرات فقد بقي في أرمينيا حوالي ١,٥ مليون نسمة من سكانها، أما الباقون فقد نزح أكثرهم إلى روسيا وكذلك إلى البلدان الأخرى.

لقد أدى عدم تسوية النزاع بين جورجيا وأبخازيا لحد كبير إلى التقارب بين تبليسي والمسلحين الشيشان. وجرى الرهان في وقت ما على أنهم قد ساعدوا الأبخاز سابقاً، ويمكن الآن استخدامهم

إلى جانب جورجيا. وأثر تفعيل العنصر الشيشاني في النزاع الجورجي ـ الأبخازي تأثيراً شديد الوطأة في العلاقات بين جورجيا وروسيا.

وغدت المشكلة الرئيسة التي أحدثت القطيعة بين روسيا وجورجيا على مدى فترة طويلة، هي تطورات الوضع في وادي بانكيسي حيث كان يتحشد المسلحون بعد عبورهم الحدود الروسية الجورجية. وهناك يعيدون تجميع قواهم ويستجمون ويعالجون جرحاهم، ثم يعودون إلى جمهورية الشيشان مرة أخرى، من أجل شن هجمات وقحة على القوات الاتحادية، ووصل الأمر حتى إطلاق تهديدات مباشرة من القيادة العسكرية الروسية بتوجيه ضربات إلى قواعد المسلحين في وادي بانكيسي. ومما زاد في توتر الوضع أكثر أن القيادة الجورجية نفت في البداية فحسب وجود مسلحين شيشان على جانبها من الحدود. إلا أن التوتر خفت حدته بعد أن بدأت الوحدات الخاصة الجورجية عملياتها في وادي بانكيسي، وسلم عدة مسلحين إلى أجهزة الأمن الروسية. ورأى البعض في ذلك تأثير الولايات المتحدة التي لم يكن من مصلحتها إيصال العلاقات الجورجية ـ الروسية إلى نقطة الغليان. وفي الوقت نفسه تنبثق قضايا ـ ليست بسيطة ـ بسبب قيام المرشدين الأمريكيين بتدريب الوحدات الخاصة الجورجية.

على أي حال توجد في جورجيا قوى مؤثرة تود أن يتجاوز استخدام هذه الوحدات إطار عمليات مكافحة الإرهاب، بتوجيهها لمعالجة الخلاف مع أبخازيا.

وتظهر الحياة العقم التام لمعالجة النزاع الجورجي ـ الأبخازي باستخدام القوة العسكرية، لكن بقاءه دون حل على مدى أعوام طويلة يدفع دوائر معينة في جورجيا إلى المزايدة بهذه القضية باستمرار. فمثلاً، اصر الجانب الجورجي مراراً على سحب القوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من منطقة النزاع، علماً أنها تتألف كلها من رعايا روسيا، بذريعة أن هذه القوات لن تعيد اللاجئين الجورجيين إلى أبخازيا قسراً. ولم تعط أية نتيجة الإيضاحات بأن مهمة صنع السلام تفترض موافقة الجانبين على ممارستها لوظائفها، وأنها تختلف عن بعثة (فرض السلام قسرا) (زد على ذلك أن مثل هذه الخطوات لا يمكن أن تتم إلا بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي). من جانب آخر وافقت جورجيا في آخر لحظة قبيل انعقاد الدورة الجديدة لبلدان رابطة الدول المستقلة، حيث كان المقرر أن تبحث هذه القضية، على تمديد فترة انتداب قوات حفظ السلام. ولا ريب في أن (حلحلة) الوضع هذه كانت في خدمة الساعين إلى حل القضية الأبخازية بواسطة شن عمليات عسكرية. تقوم قوات حفظ السلام بالفصل بين جانبي النزاع، وأحبطت أكثر من مرة التصعيد العسكري الخطر. علماً أن الحرب الجورجية ـ الأبخازية يمكن أن تقود إلى عواقب وخيمة.

ومن الخطورة أيضاً، إبقاء النزاع الجورجي ـ الأوسيتي الجنوبي دون حل. وصار اللاجئون من أوسيتيا الجنوبية يستقرون بصورة دائمة في جمهورية أوسيتيا الشمالية ـ ألانيا في الاتحاد الروسي. وهذا كله يخدم الأوساط التي تتجاهل بلا تفكير العلاقات الأخوية التقليدية الجورجية ـ الأوسيتية.

لقد رفضت جورجيا ومولدافيا بشكل قاطع منح أبخازيا وإقليم الدنيستر على التوالي الحق في تقرير المصير عن طريق الانفصال. فهل يوجد مخرج بناء من هذا الوضع؟ ويمكن كما يبدو القول بوجود مبادئ مشتركة لتسوية هاتين الأزمتين.

فأولاً، الاعتراف بوحدة الأراضي وسلامتها. وقد اقترينا عن كثب من موافقة الأطراف على ذلك. وقد أعدت وزارة الخارجية الروسية حين كنت وزيراً للخارجية صيغة تتيح تكريس هذا المبدأ في الاتفاقيات الجورجية ـ الإنجليزية. ونحن اقترحنا الصيغة التالية: يوافق الجانبان على العيش في دولة مشتركة ضمن حدود جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية في الأول من يناير عام ١٩٩١ (أي قبل فترة نشوء النزاع). ورفض الوفد الأبخازي بشكل قاطع قبول الإشارة المباشرة إلى وحدة أراضي جورجيا، مشيراً إلى الرأي العام في جمهوريته، لكنه وافق على اقتراحاتنا مما يعني في جوهر الأمر قبولها. ومما يؤسف له أن الجانب الجورجي لم يوقع

الاتفاقية، وطرح شرط قبول دستور واحد وإلزامي للجميع، وهو ما لم يوافق الأبخاز عليه.

وبالرغم من ذلك يبقى في جعبة المفاوضات الجورجية - الأبخازية والجورجية - الأوسيتية الجنوبية، كما أعتقد، بند موافقة الجانبين على العيش في دولة مشتركة (وليست موحدة، والتي يمكن تأويلها بالدولة الشمولية الوحدانية، بل الدولة المشتركة بالذات). أما بصدد النزاع في إقليم الدنيستر فإن هذه الصيغة قد أدرجت فعلاً في إحدى الوثائق التي وقعها مندوبا مولدافيا وإقليم الدنيستر.

وثانياً، يجب أن يكون المبدأ الآخر للتسوية جعل معاهدة إنهاء الحرب بين الجانبين في مرتبة وثيقة دستورية. ويجب أن يثبت في هذه الوثيقة مبدأ المساواة بين الجانبين المتحاربين. لكن هذا لا يعني البتة بأن الجانبين يتمتعان بوضع متكافئ في الإدارة المشتركة، ومن الصعب تصور مثل هذا الوضع المتكافئ بين أبخازيا الصغيرة وبقية جورجيا كلها التي يزيد عدد سكانها ومساحة أراضيها بعدة أمثال على عدد سكان ومساحة أبخازيا.

وفي المرحلة الراهنة يمكن أن تحل محل توقيع مثل هذه المعاهدة المصادقة على الدستور الموحد. وفي الوقت نفسه سيوجد ويطبق لدى كلا الجانبين في النزاع دستوران يجب ألا تتناقض أحكامهما مع معاهدة إنهاء الحرب.

وثالثاً، من الصعب أن نتصور إجراء التسوية في جورجيا ومولدافيا دون إقامة نظام فيدرالي. وتنقسم جورجيا تقليدياً إلى عدة مناطق لا يختلف الكثير منها فيما بينها عرقياً ودينياً - وعلى سبيل المثال مناطق كاخيتيا وإميريتيا وجوريا. ويصور خصوم فرض النظام الفيدرالي في جورجيا فكرة الفدرالية بأنها محاولة لتقطيع أوصال البلاد إلى أجزاء صغيرة. لكن المقصود هو غير ذلك. ويجب أن يتم منح الحقوق إلى كيان الاتحاد على أساس معايير محددة. وأظن أن من الممكن الحديث بثقة بهذا الصدد عن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وإجاريا - وهي الجمهورية ذاتية الحكم الوحيدة في الاتحاد السوفيتي التي حدد وضعها على أساس ديني (الإجاريون هم جورجيون اعتنقوا الإسلام). وبالنسبة إلى مولدافيا يمكن أن تصبح بريدنيستروفيه وجاجاوزيا من الكيانات الاتحادية. والمعتقد أن بنية الدولة الفيدرالية يمكن أن تحدد في كل حالة في سياق العمل المدروس والدؤوب الذي يقوم به رجال كرسوا له ليس شهراً واحداً من حياتهم.

وغالباً ما تطرح الشخصيات المرتبطة بعملية المفاوضات اقتراحات بشأن إقامة نظام كونفدرالي في الدول التي أصبحت مسرحاً للنزاعات، لكن لا يوجد اليوم في العالم كله عملياً أي نظام كونفدرالي. ويقال على سبيل المثال: إن سويسرا كونفدرالية، لكن لا يجوز اعتبار الكانتونات السويسرية كيانات ذات سيادة في إطار

الدولة التي تضمها. من ناحية أخرى إن الدول الفيدرالية قد تختلف فيما بينها، ويكمن الفرق بينها عندئذ في درجة استقلالية أجزائها - من الأقل درجة إلى الأكثر درجة، التي تتضمن مقومات السيادة لكيانات الفيدرالية.

في مارس عام ٢٠٠٣ أعلن إدوارد شيفاردنادزه في ختام مباحثاته في سوتشي مع الرئيس فلاديمير بوتين عن موافقته على إقامة نظام فيدرالي في جورجيا بمنح أبخازيا وضعاً خاصاً. لكن مندوب أبخازيا رفض هذا الاقتراح بشكل مؤدب. وكان من المتوقع صدور رد الفعل هذا . وتكمن القضية في أن روسيا طرحت مراراً بموافقة الجانب الأبخازي (حدث ذلك في عام ١٩٩٦ حين كنت وزيراً للخارجية) هذا الشكل للتسوية، وكانت تبليسي في كل مرة تجيب بالرفض. علماً أن السنوات تمضي، وفي خلالها (اعتادت) أبخازيا على الوجود المستقل. لكن الجانبين سيجلسان في نهاية المطاف إلى طاولة المفاوضات من أجل إعداد التفاصيل الملموسة لتنفيذ صيغة البناء الفدرالي للدولة المشتركة التي تشغل فيها أبخازيا مكانة خاصة. وعملياً لا يوجد حل آخر.

طبعا، لا بد من استكمال ومناقشة مجموعة المبادئ الآنفة الذكر بغية تحديد مدى القبول بكل حالة، وبلا ريب سيكون الشيء الرئيس هو تركيز الجهود وبدء العمل.

ما هي الحال فيما يخص النزاع الأرمني - الأذربيجاني؟ منذ البداية كانت صيغة مبادلة الأراضي من بين صيغ التسوية الأخرى. ويمكن القول بأن هذه الصيغة تحتل في الوقت الحاضر مركز اهتمام الجانبين اللذين يواصلان الاتصالات المكثفة على أعلى مستوى. وتبحث إلى جانب تحديد وضع قره باغ الجبلية، وإنهاء احتلال المناطق الأذربيجانية السبع، إمكانية مبادلة الأراضي الأرمنية في معبر لاتشين الذي يربط قره باغ الجبلية بأرمينيا. لكن تواجه الجانبين صعوبات كبيرة، ذلك لأن منطقة ناخيتشيفان الأذربيجانية منعزلة عن بقية أراضي الجمهورية، وتسعى باكو إلى مبادلة الأراضي بشكل يضمن ربط ناخيتشيفان ببقية أذربيجان إلا أنه تمر في الأراضي بينهما الحدود الوحيدة بين أرمينيا وإيران، ويريفان تهتم بالإبقاء على طريق بلوغ إيران مباشرة، الأمر الذي اكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية لأرمينيا في فترة النزاع، ويتواصل البحث عن نموذج مقبول بالنسبة إلى الجانبين.

تنبـؤات وتأمـلات

مـا هـي مكانة روسـيـا فـي القـرن الحـادي والعـشـرين؟ وكـيـف ستكون علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأخرى؟

من الصـعوبة إيراد التنبـؤات لفـترة طويلة، لا سـيمـا مـع وجـود هذا العـدد الكبيـر من (المتغيـرات). لكن ستـتوقف على الديناميكيـة في الفتـرة القريبـة القـادمة اتجـاهـات كثيـرة فـي الأعـوام التـالية. وفي الفترة الأولى من القرن الحـادي والعشرين قد تكون بعض التقييمات صحيحة، وأعتقد أنها ليست بعيدة كثيراً عن الحقيقة.

أولاً: ينبـغي إعـطاء جـواب عـن السـؤال حـول مكانة روسـيـا فـي النظام العـالمي الجـاري تكوينه. فقـد كان سلفهـا ـ الاتحـاد السـوفيـتي ـ على مـدى فتـرة طويلة أحـد مـراكـز القـوة. طبـعـاً، إن روسـيـا الاتحـادية تتـخلف عن الاتحـاد السـوفيـتي من حيث القـدرة ولا تـعـتبـر من الدول الأعظم، أو تقود أحد معسكري المواجهة مع المعسكر الآخر. لكن يجب الانطـلاق في إيراد التنبـؤات مـن أنهـا تحـتـفظ وسـتـحـتـفظ بشـكل مـضـمـون على مـدى فـتـرة طويلة جـداً وضـع الدولة النووية الثـانيـة في

العالم، كما أن اقتصادها يكتسب الديناميكية، ولا تزال قدراتها الذهنية، بالرغم من أن الضعف الذي ذبّ فيها في أعوام التسعينيات، كبيرة جداً، أما من حيث الموارد الطبيعية ومساحة الأرض فلا يوجد لها نظير في العالم، علماً أن وضع روسيا الجغرافي الفريد يكمن في أن البلاد المترامية الأطراف تشكل جسراً يربط بين أوربا وآسيا. وهذا يزيد من أهمية دور روسيا الجغرافي مع الأخذ بنظر الاعتبار العملية الصعبة للتقارب بين مختلف الحضارات.

وتتسم بأهمية كبيرة أيضاً الإرادة السياسية للقيادة الروسية الحديثة، والتي برزت بكل جلاء لدى وقوع أحداث ١١ سبتمبر: القدرة على المناورة السريعة خلافاً للأفكار المقولبة السائدة، وعلى إجراء تغيير ملموس في السياسة الخارجية لصالح شن هجوم فعال على الإرهاب، وتعزيز الأمن الشامل. وقد تفيد العلاقات التقليدية بين روسيا والعديد من البلدان والمناطق لحد كبير في إنجاح الهجوم الدولي على الإرهاب.

ونستخلص من هذا الاستنتاج التالي: بالرغم من الصعوبات الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فإن روسيا تبقى بلا ريب بصفتها أحد مراكز العالم المتعدد الأقطاب.

وثانياً: من الضروري إعطاء جواب عن السؤال فيما إذا ستبقى روسيا لاعباً مستقلاً نشيطاً على الساحة الدولية؛ فبعد انتهاء

(الحرب الباردة) أصبح المجتمع الدولي - في خارج روسيا وفي قسمه الروسي - عاجزاً عن استثمار الوضع الجديد. وبعد تصدع (الحرب الباردة) بشدة، ساد الابتهاج والجذل. وأصبح شبح التدمير المتبادل نوعاً من الخيال، وحل الوقت لإقامة علاقات عادلة وآمنة بين الدول.

لكن كما قال رونالد ريجان فإن (رقصة التانجو يؤديها شخصان). وفيما كان القسم الأكبر من الرأي العام عندنا يأمل في بدء (العصر الذهبي)، وفي دخول المجتمع الدولي بصورة فعالة، وبناء (البيت الأوربي المشترك)، عمد رجال السياسة في البلدان المتطورة إلى اتباع سياسة متشددة، ومتشنجة جداً، وديناميكة للغاية في الذود عن مصالحهم الوطنية. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن هذه السياسة قد تحولت بحكم أسباب موضوعية إلى انتقاص متعدد الجوانب لمصالحنا الوطنية.

وطبعاً، تباينت الآراء في دول الغرب، ودار بينها صراع، واختلطت الأوراق كثيراً. وفي هذه الظروف كان بوسع سياسة روسيا الحازمة والمدروسة أن تساعد على تعزيز النهج البناء في قيادات البلدان الغربية، وفي هذه الحالة كان المفروض أن تتطور البشرية بعد فترة (الحرب الباردة) بثقة وانسجام أكثر. بيد أن هذا لم يحدث. وبدلاً من التحرك نحو لقاء إحداهما الأخرى، وكان

الواجب أن يقوم بذلك الجانبان اللذان كانا في حالة مواجهة في فترة (الحرب الباردة). ساد لفترة ما نموذج (روسيا المقودة) أي التابعة لإرادة غيرها. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي مرحلة تكريس وجود روسيا الاتحادية كدولة مستقلة، اتبع مثل هذا النهج أيضا وزير الخارجية الروسي أيامذاك الذي أعلن أن العالم ينقسم إلى الجزء المتحضر و(الحثالة) ويجب على روسيا بعد هزيمتها في (الحرب الباردة) أن تنضم إلى (نادي الدول المتحضرة) وتخضع إلى قواعد هذا النادي الذي تترأسه الولايات المتحدة.

لكن لم يبق نموذج (الدولة المقودة) فترة طويلة. وكان سبب ذلك هو تغير القيادة في وزارة الخارجية الروسية، وقد نجم هذا التغيير عن تصعيد المواجهة بين نهج أداء وظائف الدولة (المقودة) في وجود الولايات المتحدة (القائدة) والنتائج الفعلية لـ (الحرب الباردة). وسادت في روسيا قناعة صائبة بأن (الحرب الباردة) لم تختتم بهزيمة إحدى الدولتين الأعظم، اللتين كانتا في حال مواجهة، بل بانتصار المبادئ الديمقراطية على الشمولية المتمثلة، بالدرجة الأولى، بالمعسكر الاشتراكي طبعاً. وبعد مرور فترة من الوقت - وهو ما لا يأخذه بنظر الاعتبار الزعماء الغربيون كما يجب، انحسرت في روسيا مشاعر البهجة لانتصار الديمقراطية، وجرى ذلك، من جانب، في ظروف هزيمة (الديمقراطيين) الروس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ومن جانب آخر في استمرار سياسة

الولايات المتحدة المعادية لروسيا بجلاء، كما في الماضي، وهي سياسة تعتبر في جوهرها بعيدة على أي حال عن سياسة الشراكة.

ونستخلص من ذلك الاستنتاج بأن نموذج (البلاد المقودة) غير مقبول بالنسبة إلى روسيا.

وثالثاً: يجب إعطاء الجواب عن السؤال فيما إذا سيتواصل التوتر الدائم في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. والجواب هو بالنفي القاطع إذا ما أدرك المسؤولون في واشنطن عقم المحاولات لتحويل روسيا إلى حليف خاضع لإرادة وسياسة الولايات المتحدة. ولدي الجرأة للقول بأن أي زعيم روسي لن يستطيع البقاء في السلطة أية فترة طويلة من الزمن إذا ما وافق على مثل هذا الوضع مستقبلاً.

طبعاً إن هذا لا يعني إنكار أن أحداث ١١ سبتمبر قد دفعت روسيا إلى التقارب والشراكة مع الولايات المتحدة، وإلى اعتماد اتجاهات جديدة عديدة في سياستها الخارجية، من بينها التخلي تماماً عن (لعبة النتيجة الصفرية) والتعاون الصريح في المجالات التي تتطابق فيها المصالح، والجهود نحو توسيع هذه المجلات.

ونستخلص من ذلك الاستنتاج بأن إنكار دور روسيا كدولة تابعة على الصعيد العالمي لا يستثني احتمال تقاربها مع الولايات المتحدة، وبناء علاقات شراكة بين الدولتين.

الواجب أن يقوم بذلك الجانبان اللذان كانا في حالة مواجهة في فترة (الحرب الباردة). ساد لفترة ما نموذج (روسيا المقودة) أي التابعة لإرادة غيرها. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي مرحلة تكريس وجود روسيا الاتحادية كدولة مستقلة، اتبع مثل هذا النهج أيضا وزير الخارجية الروسي أيامذاك الذي أعلن أن العالم ينقسم إلى الجزء المتحضر و(الحثالة) ويجب على روسيا بعد هزيمتها في (الحرب الباردة) أن تنضم إلى (نادي الدول المتحضرة) وتخضع إلى قواعد هذا النادي الذي تترأسه الولايات المتحدة.

لكن لم يبق نموذج (الدولة المقودة) فترة طويلة. وكان سبب ذلك هو تغير القيادة في وزارة الخارجية الروسية، وقد نجم هذا التغيير عن تصعيد المواجهة بين نهج أداء وظائف الدولة (المقودة) في وجود الولايات المتحدة (القائدة) والنتائج الفعلية لـ (الحرب الباردة). وسادت في روسيا قناعة صائبة بأن (الحرب الباردة) لم تختتم بهزيمة إحدى الدولتين الأعظم، اللتين كانتا في حال مواجهة، بل بانتصار المبادئ الديمقراطية على الشمولية المتمثلة، بالدرجة الأولى، بالمعسكر الاشتراكي طبعاً. وبعد مرور فترة من الوقت - وهو ما لا يأخذه بنظر الاعتبار الزعماء الغربيون كما يجب، انحسرت في روسيا مشاعر البهجة لانتصار الديمقراطية، وجرى ذلك، من جانب، في ظروف هزيمة (الديمقراطيين) الروس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ومن جانب آخر في استمرار سياسة

- لو توفرت الثقة التامة في تراجع الولايات المتحدة الأكيد عن السياسة المتفق عليها الرامية إلى استقرار الوضع في بعض مناطق العالم، لكن تبدو قوية جداً الأوساط السياسية غير المستعدة لدفع ثمن القرارات الفردية بشكل خسائر بشرية كبيرة، ولدفع ثمن ذلك أيضاً بابتعاد الحلفاء الهامين وتنامي عزلة الولايات المتحدة في المستقبل.
- لو عاد العالم القهقرى إلى (الحرب الباردة)، بينما كان التركيز في غيابها على الشعارات المعادية لأمريكا سيبعث إلى الوجود المواجهة على الساحة العالمية التي لا ترغب فيها روسيا البتة، حيث إنها تدفع إلى أحضان الولايات المتحدة الدول الأوروبية والاتحاد الأوربي عموماً، التي تتخذ حالياً موقفاً مستقلاً، بينما قد تقترب من روسيا القوى الهدامة ضمناً. فهذا كله من شأنه أن يضعف دورها على الصعيد العالمي.
- لو لم يتوفر الحساب الواقعي تماماً بأن السير الموضوعي للتطور في العالم سيعدل المسار المتعرج للسياسة الأمريكية. لكن تطوير علاقات الشراكة مع الولايات المتحدة لا يعني البتة انتقال روسيا إلى مجرى التعاون مع الولايات المتحدة لدى اتخاذها قرارات خاطئة وقيامها بأفعال غير صائبة.

في الوقت نفسه يجب على روسيا بعد هجوم الولايات المتحدة على العراق أن تركز جهودها على معالجة المشاكل الداخلية

الصعبة، وتعزيز قدراتها العسكرية. وأخيراً، فبالرغم من كل أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة يجب التركيز على تنويع مجالات السياسة الخارجية بقدر أكبر. ويجب القيام بهذا كله ليس لغرض الاستعداد للمواجهة مع الولايات المتحدة، بل من أجل مراعاة الأوضاع الواقعية القادمة لكي تؤخذ روسيا بنظر الاعتبار أكثر.

لقد انتشرت في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة وجهة نظر مفادها أن من واجب الدول الملتفة حول الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر أن تتمسك بآراء وتصورات واحدة مع الولايات المتحدة بصورة تامة - ليس في القضايا الإستراتيجية فقط، بل وفي القضايا التكتيكية أيضاً، ومنها تلك التي تتجاوز الحدود المباشرة لمكافحة الإرهاب، علماً بأنه يمنح إلى الولايات المتحدة الحق في إملاء (الحقيقة المطلقة) في جميع القضايا، بينما يجب على شركائها في عمليات مكافحة الإرهاب التجاوب مع المفهوم الأمريكي لهذه أو تلك من القضايا الحيوية. وعرض مثل هذا الطرح للأمور بصراحة في ندوة بيرجيدورف بموسكو في نوفمبر عام ٢٠٠١ مارك ميديش الباحث السياسي الأمريكي الموظف السابق في ديوان حكومة الولايات المتحدة[١]. وصاغ ميديش (الأسئلة

---

(١) ندوة بيرجيدورف - تعتبر من أشهر وأبرز أندية النقاشات، ويترأسها ريهارد فون فايتسزيكر الرئيس الاتحادي السابق الألماني.

المبدئية) الموجهة إلى روسيا، والتي يمكن على أساس الإجابات عنها الحكم على (الشراكة الحقيقية) بين روسيا والغرب وهي: «هل ترغب قيادة وسكان هذه البلاد في قبول الأحكام والمبادئ والفلسفة والقيم التي تكمن في أساس المؤسسات الغربية مثل: حلف الناتو والاتحاد الأوربي؟ أم أن روسيا ستتبع كالسابق نهج التقارب مع هذه المؤسسات بتحفظات، وتبقي لنفسها حق رفض الأسس المشتركة في ظروف معينة؟».

ألا يفهم البعض بأن (التحفظات) والآراء الانتقادية شيء مشروع بالنسبة إلى أية دولة مستقلة في التعامل مع هذه القيم أو تلك؟ بينما يختلف الأمر حين يجري رفض (الأسس المشتركة) للسياسة المعلنة.

يجب عدم تأويل تطلع روسيا إلى ممارسة دور فعال على الصعيد الدولي تأويلاً خاطئاً. ويكمن وراء هذا التطلع تفهم أن السياسة الخارجية الروسية يمكن أن تفعل الكثير من الأشياء النافعة من أجل استقرار الوضع في بعض المناطق والأصقاع.

على أي حال إن روسيا تهتم بهذا الأمر بقدر لا يقل، وربما أكثر من الآخرين. من جانب آخر إن العزلة الذاتية تجلب الأذى إلى روسيا أيضاً في مجال معالجة المهام الداخلية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن سعي روسيا إلى الاحتفاظ بوضعها كدولة عظمى لا علاقة له البتة بالمطامع الإمبراطورية التي تنسب إلينا أحياناً.

ونستخلص من هذا الاستنتاج بأنه من المستبعد أن تتراجع روسيا عن نهجها في التقارب مع الولايات المتحدة لأسباب موضوعية وذاتية. ويتوقف على واشنطن بدرجة أساسية موضوع تطور عملية إقامة علاقات الشراكة بين الدولتين.

وخامساً: من المهم الإجابة عن السؤال حول هل تستثني عملية التقارب الروسي - الأمريكي الضرورة بالنسبة إلى روسيا لمواصلة اتباع سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، وتطوير العلاقات مع الاتحاد الأوربي، ومع الدول الأوربية على أساس ثنائي، وكذلك مع الصين والهند واليابان والأقطار العربية ودول أمريكا اللاتينية وإفريقية. ويجب عدم مقابلة أحد هذه الأمور بالآخر. ويجب ألا تنظر الولايات المتحدة إلى النشاط الروسي في اتجاهات السياسة الخارجية الأخرى بصفته البديل لسياسة التقارب مع الولايات المتحدة.

الخاتمــــة

إذا ما اتبعت الولايات المتحدة نهج التكيف مع الآفاق الواقعية للعالم المتعدد الأقطاب، وإذا ما كفت عن الانطلاق من كونها تستطيع ويجب أن تقرر القضايا الهامة المتعلقة بالاستقرار الدولي والأمن الدولي لوحدها، وأن تعد من جانب واحد قواعد سلوك الدول على الساحة العالمية، فإن روسيا يمكن أن تغدو شريكاً مخلصاً للولايات المتحدة.

لقد ولدت روح التفاؤل العلاقات الروسية ـ الأمريكية الناشئة بعد ١١ سبتمبر. أما التفاؤل على ضوء الحرب في العراق فهو، ويا للأسف، فهو ضئيل.

تترك أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ تأثيراً خطيراً على الوضع الدولي، ولا بد من توحيد جميع القوى السليمة من أجل مكافحة الإرهاب الدولي؛ ولهذا الغرض لا بد من إعادة النظر في مواقف الدول المختلفة من قضايا الأمن، واكتساب نظرة جديدة إلى سبل إزالة النزاعات الدولية، ولاسيما أزمة الشرق الأوسط التي تخلق تربة مناسبة للإرهاب الدولي.

فكيف سيكون النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين؟ وهل تعد الولايات المتحدة الدولة الأعظم؟ وما هي معوقات التقارب الطويل الأجل بين روسيا والولايات المتحدة، الذي بدأ بعد أحداث ١١ سبتمبر؟

هل يمكن اعتبار الأصولية الإسلامية صنواً للتطرف؟ يجيب الأكاديمي يفجيني بريماكوف الشخصية السياسية الروسية المعروفة عن جميع هذه الأسئلة في كتابه الجديد الذي نضعه بين يدي القارئ العربي اليوم.

ردمك: ٥ - ٤٦٢ - ٤٠ - ٩٩٦٠
6000880

موضوع الكتاب: الولايات المتحدة/...

موقعنا على الانترنت:
...://www.obeikanbookshop.com